السلطة الوطنية الفلسطينية

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مشروع النشر والتحليل والتدريب لإستخدام بيانات التعداد

سلسلة الدراسات التحليلية المعمقة

القوى العاملة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات

(2003 – 1995)

إعداد

د. ماجد حسني صبيح

حزيران/ يونيو، 2005

ثمن النسخة (4) دولار أمريكي

© ربيع ثاني، 1426هـ - حزيران، 2005.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الإقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. مشروع النشر والتحليل والتدريب لإستخدام بيانات التعداد، سلسلة الدراسات التحليلية المعمقة (09)، *القوى العاملة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات (1995 – 2003)*. **رام الله – فلسطين.**

جميع المراسلات توجه إلى دائرة النشر والتوثيق/قسم خدمات الجمهور على العنوان التالي:
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله - فلسطين

هاتف: 2406340 2 (970/972)　　فاكس: 2406343 2 (970/972)
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps　　صفحة إلكترونية: http://www.pcbs.gov.ps

شكر وتقدير

يـــتم تمويـــل الدراســـات التحليلية المعمقة ضمن مشروع النشر والتحليل والتدريب لإستخدام بيانات التعداد من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA).

يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالشكر الجزيل لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) على مساهمته في تنفيذ المشروع.

تنويه للمستخدمين

- إن الآراء والأفكار الواردة في هذه الدراسة تعبر عن آراء كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أو موقفة الرسمي.

- اعــتمد الباحــث فــي الدراسة على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمصادر الأخرى، ولا يتحمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسئولية أي خطأ في البيانات.

تقـــديم

تعتـــبر الـــتعدادات من أهم مصادر البيانات، حيث قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997 وقد تم الحصول من خلاله على مجموعة متكاملة من البيانات المتعلقة بالخصائص السكانية والاجتماعـــية والاقتصـــادية للمجتمع. كما قام الجهاز بتنفيذ سلسة مسوح القوى العاملة لعدة سنوات. وقد اعتمدت هذه الدراسة على هذه المسوح وعلى مصادر أخرى هامة .

وحرصـــاً مـــنه على الاستفادة القصوى من هذه البيانات قام الجهاز بإصدار سلسلة من التقارير الإحصائية من بيانات التعداد والمسوحات المختلفة ومنها ملخصات النتائج النهائية، وتقارير تفصيلية للنتائج النهائية لكل من السكان والمساكن والمباني والمنشآت.

واســـتكمالا لعمليات نشر وتعميم بيانات التعداد ولتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه البيانات يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلســـطيني بتنفـــيذ مشـــروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، بالتعاون مع مؤسسات القطاعين العام والخاص، ومن ضمن فعاليات هذا المشروع إعداد سلسلة من التقارير التنفيذية والدراسات الوصفية والدراسات التحليلية المعمقة، لإتاحة المجال لأفراد المجتمع لفهم وإدراك أفضل لبيانات التعداد والمسوحات.

يســـرنا أن نقـــدم هذه الدراسة التحليلية كأحد مخرجات المشروع كي تكون مرجعاً للمخططين ومتخذي القرارات في القطاعين العام والخاص وجميع فئات المستخدمين ومن اجل بناء الدولة الفلسطينية على أسس علمية سليمة.

ونسأل الله أن يتكلل عملنا بالنجاح،،،

حزيران، 2005

لؤي شبانه
رئيس الجهاز

الملحق الإحصائي

قائمة الملاحق

الملحق		الصفحة
الملحق 1:	التوزيع النسبي للأفراد(15 سنة فأكثر) في الاراضي الفلسطينية حسب المنطقة وأهم سمات القوى العاملة 1995-2003 (معيار ILO)	**95**
الملحق 2:	التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل والجنس والمنطقة 1995-2003	**97**
الملحق 3:	مصادر العاطلين ممن سبق لهم العمل حسب المهنة ومكان العمل 1995-2003 (بالنسبة المئوية)	**99**
الملحق 4:	التوزيع النسبي للعاطلين الذين سبق لهم العمل حسب النشاط الاقتصادي ومكان العمل 1995-2003	**101**
الملحق 5:	التوزيع النسبي للعاملين من الأراضي الفلسطينية في اسرائيل والمستعمرات حسب التركيب العمري والمنطقة 1995-2003	**103**
الملحق 6:	التوزيع النسبي للعاملين من الأراضي الفلسطينية في اسرائيل والمستعمرات حسب الحالة الزواجية والمنطقة 1995-2003	**105**
الملحق 7:	التوزيع النسبي للعاملين من الاراضي الفلسطينية في اسرائيل والمستعمرات حسب الجنس وعدد سنوات الدراسة والمنطقة 1996-2003	**107**
الملحق 8:	التوزيع النسبي للعاملين من الاراضي الفلسطينية في اسرائيل والمستعمرات حسب النشاط الاقتصادي والجنس 1996-2003	**110**
الملحق 9:	التوزيع النسبي للعاملين في اسرائيل والمستعمرات حسب النشاط الاقتصادي والجنس والمنطقة 1996-2003	**111**
الملحق 10:	التوزيع النسبي للعاملين من الاراضي الفلسطينية في اسرائيل والمستعمرات حسب المهنة والجنس 1996-2003	**113**
الملحق 11:	التوزيع النسبي للعاملين في المهن المختلفة حسب السنوات الدراسية ومكان العمل للفترة 1995- 2003	**114**
الملحق 12:	توزيع العاملين الفلسطينيين في اسرائيل والمستعمرات حسب القطاع و المهنة 1995-2003 (بالنسبة المئوية)	**115**
الملحق 13:	التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الخاص حسب سنوات الدراسة ومكان العمل 1995-2003	**117**
الملحق 14:	التوزيع النسبي للعاملين في القطاع العام حسب سنوات الدراسة ومكان العمل 1995-2003	**118**

الملحق		الصفحة
الملحق 15:	الأهمـــية النسبية للعاملين في القطاعين الخاص والعام حسب المهنة ومكان العمل (متوسط الفترة 2003/1995)	**119**
الملحق 16:	الأهمـــية النســـبية للعاملين في القطاعين الخاص والعام حسب عدد سنوات الدراسة ومكان العمل (متوسط الفترة 2003/1995)	**120**
الملحق 17:	معـــدل الأجـــرة الإسمية اليومية بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر حسب المهنة ومكان العمل 1996-2003	**121**
الملحق 18:	معدل الأجرة اليومية للمستخدمين معلومي الأجر في إسرائيل والمستوطنات حسب االنشاط الإقتصادي 1996-2003	**123**

ملحق(1): التوزيع النسبي للأفراد(15 سنة فأكثر) في الاراضي الفلسطينية حسب المنطقة وأهم سمات القوى العاملة 1995-2003 (معيار ILO)

الأعداد بالألف

السنة	سمات قوى العمل											
	داخل القوى العاملة		خارج القوى العاملة		**المجموع**		عمالة تامة		عمالة محدودة		بطالة		**المجموع**	
	العدد	النمو السنوي	العدد	النمو السنوي	العدد	النمو السنوي	العدد	النمو السنوي	العدد	النمو السنوي	العدد	النمو السنوي	العدد	النمو السنوي
الاراضي الفلسطينية														
1995	513	-	807	-	**1,320**	-	309	-	108	-	96	-	**513**	-
1996	561	9.4	838	3.8	**1,399**	6.0	362	17.2	67	-38.0	132	37.5	**561**	9.4
1997	602	7.3	877	4.7	**1,479**	5.7	424	17.1	57	-14.9	121	-8.3	**602**	7.3
1998	640	6.3	899	2.5	**1,539**	4.1	507	19.6	42	-26.3	91	-24.8	**640**	6.3
1999	667	4.2	937	4.2	**1,604**	4.2	552	8.9	36	-14.3	79	-13.2	**667**	4.2
2000	695	4.2	979	4.5	**1,674**	4.4	562	1.8	35	-2.8	98	24.1	**695**	4.2
2001	682	-1.9	1,077	10.0	**1,759**	5.1	481	-14.4	27	-22.9	174	77.6	**682**	-1.9
2002	707	3.7	1,149	6.7	**1,856**	5.5	455	-5.4	31	14.8	221	27.0	**707**	3.7
2003	794	12.3	1,171	1.9	**1,965**	5.9	542	19.1	49	58.1	203	-8.1	**794**	12.3
المتوسط	651	5.7	970	4.8	**1,622**	5.1	466	8.0	50	-5.8	135	14.0	**651**	5.7
الضفة الغربية														
1995	358	-	525	-	**883**	-	234	-	74	-	50	-	**358**	-
1996	392	9.5	542	3.2	**934**	5.8	265	13.2	50	-32.4	77	54.0	**392**	9.5
1997	426	8.7	560	3.3	**986**	5.6	303	14.3	49	-2.0	74	-3.9	**426**	8.7
1998	452	6.1	571	2.0	**1,023**	3.8	362	19.5	38	-22.4	52	-29.7	**452**	6.1
1999	462	2.2	602	5.4	**1,064**	4.0	386	6.6	32	-15.8	44	-15.4	**462**	2.2
2000	483	4.5	625	3.8	**1,108**	4.1	395	2.3	30	-6.3	58	31.8	**483**	4.5
2001	482	-0.2	678	8.5	**1,160**	4.7	353	-10.6	23	-23.3	106	82.8	**482**	-0.2
2002	488	1.2	733	8.1	**1,221**	5.3	323	-8.5	27	17.4	138	30.2	**488**	1.2
2003	540	10.7	748	2.0	**1,288**	5.5	371	14.9	40	48.1	129	-6.5	**540**	10.7
المتوسط	454	5.3	620	4.6	**1,074**	4.8	332	6.5	40	-4.6	81	17.9	**454**	5.3

تابع ملحق(1): التوزيع النسبي للأفراد(15 سنة فأكثر) في الاراضي الفلسطينية حسب المنطقة وأهم سمات القوى العاملة 1995-2003 (معيار ILO)

السنة	سمات قوى العمل											
	داخل القوى العاملة		خارج القوى العاملة		**المجموع**		عمالة تامة		عمالة محدودة		بطالة		**المجموع**	
	العدد	النمو السنوي	العدد	النمو السنوي	العدد	النمو السنوي	العدد	النمو السنوي	العدد	النمو السنوي	العدد	النمو السنوي	العدد	النمو السنوي
قطاع غزة														
1995	155	-	282	-	**437**	-	75	-	34	-	46	-	**155**	-
1996	169	9.0	296	5.0	**465**	6.4	97	29.3	17	-50.0	55	19.6	**169**	9.0
1997	176	4.1	317	7.1	**493**	6.0	121	24.7	8	-52.9	47	-14.5	**176**	4.1
1998	188	6.8	328	3.5	**516**	4.7	145	19.8	4	-50.0	39	-17.0	**188**	6.8
1999	205	9.0	335	2.1	**540**	4.7	166	14.5	4	0.0	35	-10.3	**205**	9.0
2000	212	3.4	354	5.7	**566**	4.8	167	0.6	5	25.0	40	14.3	**212**	3.4
2001	200	-5.7	399	12.7	**599**	5.8	128	-23.4	4	-20.0	68	70.0	**200**	-5.7
2002	219	9.5	416	4.3	**635**	6.0	132	3.1	4	0.0	83	22.1	**219**	9.5
2003	254	16.0	423	1.7	**677**	6.6	171	29.5	9	125.0	74	-10.8	**254**	16.0
المتوسط	198	6.5	350	5.2	**548**	5.6	134	12.3	10	-2.9	54	9.2	**198**	6.5

(-) تعني غير متوفرة من المصدر.

المصدر: الصفحة الالكترونية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني http://www.pcbs.org

ملحق (2): التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل والجنس والمنطقة 1995-2003

السنوات	مكان العمل والجنس											
	كلا الجنسين				الذكور				الاناث			
	الضفة الغربية	قطاع غزة	إسرائيل والمستعمرات	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة	إسرائيل والمستعمرات	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة	إسرائيل والمستعمرات	المجموع
العاملون من الضفة الغربية												
1995	79.7	0.1	20.2	**100**	76.9	0.1	23	**100**	94.6	-	5.4	**100**
1996	83.4	-	16.6	**100**	80.7	-	19.3	**100**	97.2	-	2.8	**100**
1997	80.1	0.4	19.5	**100**	76.9	0.4	22.7	**100**	96.5	0.5	3	**100**
1998	75.8	0.2	24	**100**	72.2	0.2	27.6	**100**	95.7	0.4	3.9	**100**
1999	74	0.1	25.9	**100**	69.7	0.1	30.2	**100**	96.7	-	3.3	**100**
2000	77.6	-	22.4	**100**	73.7	0.1	26.2	**100**	97.5	0.1	2.4	**100**
2001	82.2	-	17.8	**100**	79.1	-	20.9	**100**	97.4	-	2.6	**100**
2002	86.7	-	13.3	**100**	84.1	-	15.9	**100**	97.9	-	2.1	**100**
2003	87.5	-	12.5	**100**	85	-	15	**100**	97.7	-	2.3	**100**
المتوسط	80.8	0.1	19.1	**100**	77.6	0.1	22.3	**100**	96.8	0.1	3.1	**100**
العاملون من قطاع غزة												
1995	0.3	96.4	3.3	**100**	0.3	96	3.7	**100**	-	99.5	0.5	**100**
1996	0.6	91.3	8.1	**100**	0.6	90.4	9	**100**	0.5	99.3	0.2	**100**
1997	0.3	88.7	11	**100**	0.3	87.8	11.9	**100**	-	99.2	0.8	**100**
1998	0.3	83.5	16.2	**100**	0.4	82.2	17.4	**100**	0.2	99.5	0.3	**100**
1999	0.7	83.6	15.7	**100**	0.7	81.7	17.6	**100**	0.4	98.9	0.7	**100**
2000	3	84.1	12.9	**100**	3.5	81.6	14.9	**100**	0.3	99.4	0.3	**100**
2001	2.1	96	1.9	**100**	2.4	95.5	2.1	**100**	0.1	99.8	0.1	**100**
2002	0.7	96.7	2.6	**100**	0.8	96.4	2.8	**100**	0.1	99.8	0.1	**100**
2003	-	96.9	3.1	**100**	-	96.4	3.6	**100**	-	-	-	-
المتوسط	0.9	90.8	8.3	**100**	1.0	89.8	9.2	**100**	0.2	99.4	0.4	**100**

تابع ملحق (2): التوزيع النسبي للعاملين حسب الجنس ومكان العمل والمنطقة الجغرافية 1995-2003

السنوات	مكان العمل والجنس											
	كلا الجنسين				الذكور				الاناث			
	الضفة الغربية	قطاع غزة	إسرائيل والمستعمرات	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة	إسرائيل والمستعمرات	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة	إسرائيل والمستعمرات	المجموع
العاملون من الاراضي الفلسطينية												
1995	60.6	23.2	16.2	**100**	57.6	24.2	18.2	**100**	78.4	17.0	4.6	**100**
1996	59.3	26.6	14.1	**100**	56.1	27.8	16.1	**100**	78.1	19.6	2.3	**100**
1997	56.8	26.1	17.1	**100**	53.1	27.5	19.4	**100**	79.6	17.7	2.7	**100**
1998	53.8	24.5	21.7	**100**	49.8	25.7	24.5	**100**	79.9	16.7	3.4	**100**
1999	52.9	24.2	22.9	**100**	49.0	24.5	26.5	**100**	75.2	22.1	2.7	**100**
2000	56.0	24.4	19.6	**100**	53.1	24.0	22.9	**100**	71.9	26.3	1.8	**100**
2001	61.4	24.9	13.7	**100**	58.5	25.7	15.8	**100**	77.2	20.7	2.1	**100**
2002	62.6	27.1	10.3	**100**	59.3	28.7	12.0	**100**	79.9	18.4	1.7	**100**
2003	60.8	29.5	9.7	**100**	57.7	31.0	11.3	**100**	76.0	22.2	1.8	**100**
المتوسط	58.2	25.6	16.1	**100**	54.9	26.6	18.5	**100**	77.4	20.1	2.6	**100**

(–) تعني غير متوفرة من المصدر.

المصدر: الصفحة الالكترونية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني http://www.pcbs.org

ملحق (3): مصادر العاطلين ممن سبق لهم العمل حسب المهنة ومكان العمل 1995-2003 (بالنسبة المئوية)

المهنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	المتوسط
العاطلون الذين سبق لهم العمل في الضفة الغربية										
المشرعون وموظفو الادارة العليا	15.5	58.8	35.7	62.1	66.7	45.5	44.6	54.6	69.2	50.3
الفنيون والمتخصصون والمساعدون والكتبة	29.7	59.8	51.1	62.3	72.2	71.1	62.2	57.7	63.8	58.9
عمال الخدمات والباعة في الاسواق	33.8	48.5	47.2	58.2	48.6	41.7	47.7	76.9	57.4	51.1
العمال المهرة في الزراعة وصيد الاسماك	16.9	57.0	74.8	72.8	62.0	50.7	49.7	72.7	93.7	61.1
العاملون في الحرف وما اليها من المهن	14.3	27.0	33.7	36.9	36.4	22.0	20.2	41.5	46.6	31.0
مشغلو الآلات ومجموها	38.2	53.7	47.3	58.9	49.3	43.4	32.7	58.2	62.0	49.3
المهن الاولية	11.7	23.1	28.6	33.4	28.3	21.1	18.3	37.1	36.8	26.5
المجموع	**15.5**	**29.7**	**35.2**	**40.7**	**37.1**	**27.7**	**24.6**	**46.8**	**52.3**	**34.4**
العاطلون الذين سبق لهم العمل في قطاع غزة										
المشرعون وموظفو الادارة العليا	-	11.8	14.3	6.9	4.8	4.5	5.6	0.0	3.8	5.7
الفنيون والمتخصصون والمساعدون والكتبة	19.1	12.1	38.9	24.1	11.9	16.9	13.4	33.6	29.5	22.2
عمال الخدمات والباعة في الاسواق	-	5.9	16.7	4.5	14.3	20.3	14.8	13.1	28.4	13.1
العمال المهرة في الزراعة وصيد الاسماك	8.9	16.1	10.7	12.3	19.0	20.9	23.2	8.5	5.4	13.9
العاملون في الحرف وما اليها من المهن	9.6	10.7	21.2	16.2	16.4	19.7	17.8	20.5	21.1	17.0
مشغلو الآلات ومجموها	19.9	17.2	30.3	18.3	29.2	28.1	29.6	29.1	26.0	25.3
المهن الاولية	10.0	10.3	22.4	14.8	18.2	17.2	11.7	19.2	27.3	16.8
المجموع	**10.3**	**11.0**	**22.7**	**15.7**	**17.8**	**19.0**	**15.8**	**19.9**	**22.3**	**17.2**

تابع ملحق (3): مصادر العاطلين ممن سبق لهم العمل حسب المهنة ومكان العمل 1995-2003 (بالنسبة المئوية)

المهنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	المتوسط
العاطلون الذين سبق لهم العمل في اسرائيل والمستعمرات										
المشرعون وموظفو الادارة العليا	84.5	23.5	42.9	20.7	23.8	40.9	49.8	45.4	26.9	39.8
الفنيون والمتخصصون والمساعدون والكتبة	16.3	19.6	4.2	8.0	5.3	8.4	20.8	7.6	4.8	10.6
عمال الخدمات والباعة في الاسواق	60.0	45.6	33.3	35.8	37.1	34.9	36.9	9.9	13.7	34.1
العمال المهرة في الزراعة وصيد الاسماك	74.2	26.9	13.8	14.9	19.0	28.4	27.0	18.8	0.9	24.9
العاملون في الحرف وما اليها من المهن	75.5	62.0	44.7	46.5	46.7	58.1	61.9	38.1	31.9	51.7
مشغلو الآلات ومجموها	39.4	28.4	21.4	21.1	20.1	28.1	37.7	10.9	12.0	24.3
المهن الاولية	76.4	66.4	48.6	50.8	53.0	61.5	69.8	43.7	35.8	56.2
المجموع	**71.5**	**58.7**	**41.3**	**42.3**	**43.9**	**52.6**	**59.3**	**33.1**	**25.0**	**47.5**
العاطلون الذين سبق لهم العمل في مناطق أخرى (خارج فلسطين)										
المشرعون وموظفو الادارة العليا	-	5.9	7.1	10.3	4.8	9.1	0.0	0.0	0.0	4.1
الفنيون والمتخصصون والمساعدون والكتبة	34.9	8.4	5.8	5.7	10.6	3.6	3.6	1.0	1.9	8.4
عمال الخدمات والباعة في الاسواق	6.2	0.0	2.8	1.5	0.0	3.1	0.7	0.0	0.5	1.6
العمال المهرة في الزراعة وصيد الاسماك	-	0.0	0.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1
العاملون في الحرف وما اليها من المهن	0.6	0.3	0.3	0.4	0.5	0.2	0.0	0.0	0.4	0.3
مشغلو الآلات ومجموها	2.5	0.7	1.0	1.7	1.4	0.4	0.0	1.8	0.0	1.1
المهن الاولية	1.9	0.2	0.4	1.0	0.4	0.3	0.1	0.0	0.1	0.5
المجموع	**2.7**	**0.6**	**0.8**	**1.2**	**1.1**	**0.6**	**0.3**	**0.2**	**0.3**	**0.9**

(-) تعني غير متوفرة من المصدر.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. قاعدة بيانات "مسح القوى العاملة الفلسطينية"، (بيانات غير منشورة).

ملحق (4): التوزيع النسبي للعاطلين الذين سبق لهم العمل حسب النشاط الاقتصادي ومكان العمل 1995-2003

السنة	الزراعة والحراجة والصيد	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	البناء والتشييد	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والتخزين والاتصالات	الخدمات والفروع الاخرى	المجموع
العاطلون الذين سبق لهم العمل في الضفة الغربية							
1995	6.5	18.6	41.2	16.2	6.5	11.0	**100**
1996	11.0	21.3	35.2	12.9	5.4	14.1	**100**
1997	12.8	20.0	40.5	10.9	4.4	11.3	**100**
1998	9.8	18.0	39.1	13.1	4.7	15.3	**100**
1999	12.1	15.2	39.9	10.9	4.7	17.2	**100**
2000	8.8	17.7	37.8	14.0	6.3	15.4	**100**
2001	9.2	19.9	36.3	18.6	4.5	11.5	**100**
2002	17.4	22.8	32.5	11.8	6.1	9.4	**100**
2003	27.2	15.3	32.9	10.1	4.0	10.4	**100**
المتوسط	12.8	18.8	37.3	13.2	5.2	12.8	**100**
العاطلون الذين سبق لهم العمل في قطاع غزة							
1995	9.4	25.5	30.2	16.9	8.3	9.7	**100**
1996	10.6	28.4	30.1	11.3	7.9	11.6	**100**
1997	10.6	16.6	38.3	11.2	5.0	18.3	**100**
1998	14.5	14.3	38.5	12.1	4.8	15.8	**100**
1999	24.2	12.8	37.9	9.2	8.3	7.6	**100**
2000	14.2	23.4	37.1	11.2	6.8	7.3	**100**
2001	15.0	21.9	42.5	8.1	7.9	4.5	**100**
2002	12.2	27.3	36.8	4.6	5.1	14.0	**100**
2003	17.1	19.3	34.3	10.5	4.3	14.4	**100**
المتوسط	14.2	21.1	36.2	10.6	6.5	11.5	**100**

تابع ملحق (4): التوزيع النسبي للعاطلين الذين سبق لهم العمل حسب النشاط الاقتصادي ومكان العمل 1995-2003

السنة	الزراعة والحراجة والصيد	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	البناء والتشييد	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والتخزين والاتصالات	الخدمات والفروع الاخرى	المجموع
العاطلون الذين سبق لهم العمل في إسرائيل والمستعمرات							
1995	10.0	9.3	70.1	6.6	1.4	2.7	**100**
1996	12.3	9.4	67.0	7.0	1.3	3.0	**100**
1997	9.2	7.7	73.1	7.8	0.8	1.4	**100**
1998	11.4	8.6	67.4	7.8	0.6	4.3	**100**
1999	11.7	6.8	69.8	6.7	1.0	3.9	**100**
2000	9.3	9.4	68.0	9.3	0.7	3.2	**100**
2001	9.3	9.9	68.7	7.6	1.4	3.0	**100**
2002	13.8	4.1	77.9	2.7	0.7	0.7	**100**
2003	13.8	9.7	68.1	6.5	0.6	1.2	**100**
المتوسط	11.2	8.3	70.0	6.9	0.9	2.6	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. قاعدة بيانات "مسح القوى العاملة الفلسطينية"، (بيانات غير منشورة).

ملحق (5): التوزيع النسبي للعاملين من الأراضي الفلسطينية في اسرائيل والمستعمرات حسب التركيب العمري والمنطقة 1995-2003

السنة	19-15	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45	54-50	59-55	60+	المجموع
العاملون من الاراضي الفلسطينية في اسرائيل والمستعمرات											
1995	10.4	19.9	18.0	19.3	12.6	8.1	4.9	2.9	2.0	2.0	**100**
1996	11.2	23.1	18.0	16.8	12.1	8.0	5.2	2.7	1.7	1.4	**100**
1997	10.2	18.9	17.0	20.2	13.3	8.9	5.6	3.4	1.2	1.4	**100**
1998	11.8	20.2	15.6	17.6	13.8	9.8	6.4	3.5	1.3	-	**100**
1999	11.1	19.1	16.7	17.2	14.7	9.5	5.7	3.3	1.4	1.3	**100**
2000	9.6	17.7	18.2	19.2	14.5	9.7	5.1	3.4	1.3	1.3	**100**
2001	7.8	17.9	19.5	18.6	14.9	9.2	6.3	3.3	1.5	0.9	**100**
2002	5.7	17.9	21.2	19.3	13.6	10.5	6.2	3.5	1.6	0.6	**100**
2003	6.8	17.8	16.0	16.0	16.2	13.3	7.2	4.2	1.4	1.0	**100**
المتوسط	9.4	19.2	17.8	18.2	14.0	9.7	5.8	3.4	1.5	1.1	**100**
العاملون من الضفة الغربية في اسرائيل والمستعمرات											
1995	11.8	22.5	19.1	17.6	11.2	7.1	4.1	2.7	2.0	2.0	**100**
1996	12.3	25.1	19.4	15.4	10.8	7.1	4.5	2.6	1.7	1.3	**100**
1997	12.6	23.2	19.4	17.4	10.7	7.2	4.5	2.6	1.0	1.4	**100**
1998	13.9	23.1	17.1	16.5	11.6	8.4	5.2	3.1	1.2	-	**100**
1999	13.6	22.3	17.8	15.9	11.8	8.2	4.7	3.0	1.5	1.3	**100**
2000	11.6	20.6	19.8	18.1	12.0	8.1	4.5	2.7	1.3	1.3	**100**
2001	9.1	20.0	20.6	18.1	13.2	8.3	5.4	3.0	1.3	0.9	**100**
2002	6.0	18.3	21.6	19.5	12.9	10.0	6.1	3.3	1.7	0.6	**100**
2003	8.0	20.9	17.0	16.6	14.5	11.1	6.0	3.7	1.2	1.0	**100**
المتوسط	11.0	21.8	19.1	17.2	12.1	8.4	5.0	3.0	1.4	1.1	100

تابع ملحق (5): التوزيع النسبي للعاملين من الأراضي الفلسطينية في اسرائيل والمستعمرات حسب التركيب العمري والمنطقة 1995-2003

السنة	19-15	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45	54-50	59-55	60+	المجموع
العاملون من قطاع غزة في اسرائيل والمستعمرات											
1995	1.4	3.8	11.0	29.5	21.3	14.4	9.7	4.2	2.4	2.4	**100**
1996	0.6	3.9	4.5	31.0	24.1	17.0	11.3	3.6	1.8	2.4	**100**
1997	0.8	2.1	7.5	31.1	23.8	15.5	9.9	6.2	2.0	1.1	**100**
1998	1.8	6.3	8.3	23.2	24.7	16.5	12.1	5.2	1.9	-	**100**
1999	1.1	6.4	12.3	22.6	26.4	14.7	9.8	4.4	1.1	1.2	**100**
2000	2.0	7.3	12.4	23.4	23.7	15.3	7.6	5.8	1.4	1.2	**100**
2001	1.5	7.5	13.8	21.0	23.6	13.7	10.4	5.1	2.2	1.2	**100**
2002	0.6	11.0	15.9	15.7	24.0	17.1	7.5	6.7	1.0	0.5	**100**
2003	-	0.6	10.5	12.7	26.1	25.7	14.0	6.6	2.5	1.4	**100**
المتوسط	1.1	5.4	10.7	23.4	24.2	16.7	10.3	5.3	1.8	1.3	**100**

(-) تعني غير متوفرة من المصدر.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. قاعدة بيانات "مسح القوى العاملة الفلسطينية"، (بيانات غير منشورة).

ملحق (6): التوزيع النسبي للعاملين من الأراضي الفلسطينية في اسرائيل والمستعمرات حسب الحالة الزواجية والمنطقة 1995-2003

السنة	أعزب	متزوج حالياً	أخرى	المجموع
العاملون من الاراضي الفلسطينية في اسرائيل والمستعمرات				
1995	26.4	72.5	1.1	**100**
1996	31.2	68.1	0.7	**100**
1997	28.8	70.3	0.9	**100**
1998	32.6	66.8	0.7	**100**
1999	28.6	70.9	0.5	**100**
2000	28.0	71.6	0.5	**100**
2001	28.3	71.2	0.5	**100**
2002	27.2	72.2	0.6	**100**
2003	28.6	70.7	0.7	**100**
المتوسط	28.9	70.5	0.7	**100**
العاملون من الضفة الغربية في اسرائيل والمستعمرات				
1995	30.1	68.8	1.2	**100**
1996	34.1	65.1	0.7	**100**
1997	35.5	63.5	1.0	**100**
1998	37.8	61.4	0.8	**100**
1999	34.4	65.1	0.6	**100**
2000	33.7	65.8	0.6	**100**
2001	32.5	67.0	0.5	**100**
2002	28.2	71.2	0.6	**100**
2003	33.1	66.0	0.8	**100**
المتوسط	33.3	66.0	0.8	**100**

تابع ملحق (6): التوزيع النسبي للعاملين من الأراضي الفلسطينية في اسرائيل والمستعمرات حسب الحالة الزواجية والمنطقة 1995-2003

السنة	أعزب	متزوج حالياً	أخرى	المجموع
العاملون من قطاع غزة في اسرائيل والمستعمرات				
1995	3.4	96.2	0.3	**100**
1996	2.7	97.3	-	**100**
1997	2.6	96.9	0.5	**100**
1998	7.3	92.6	0.1	**100**
1999	5.6	94.1	0.3	**100**
2000	7.1	92.8	0.1	**100**
2001	7.8	91.8	0.4	**100**
2002	12.6	87.4	-	**100**
2003	3.1	96.9	-	**100**
المتوسط	5.8	94.0	0.2	**100**

(-) تعني غير متوفرة من المصدر.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. قاعدة بيانات "مسح القوى العاملة الفلسطينية"، (بيانات غير منشورة).

ملحق (7): التوزيع النسبي للعاملين من الاراضي الفلسطينية في اسرائيل والمستعمرات حسب الجنس وعدد سنوات الدراسة والمنطقة 1996-2003

سنوات الدراسة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	المتوسط
العاملون من الاراضي الفلسطينية في اسرائيل والمستعمرات									
كلا الجنسين									
0	3.0	2.2	1.9	1.5	1.7	1.6	1.2	0.9	1.8
6-1	24.4	23.3	23.8	20.5	19.7	19.3	17.9	19.9	21.1
9-7	34.4	34.9	34.3	34.8	35.5	38.1	38.5	35.1	35.7
12-10	31.1	30.5	31.8	34.6	34.5	34.3	32.7	35.6	33.1
13+	7.1	8.1	8.2	8.6	8.6	6.7	9.7	8.5	8.2
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الذكور									
0	2.5	1.8	1.7	1.4	1.5	1.3	1.0	0.7	1.5
6-1	24.1	24.1	23.9	20.5	19.8	19.4	17.9	19.8	21.2
9-7	34.8	35.3	34.6	35.1	35.8	38.4	38.7	35.7	36.1
12-10	31.6	30.9	31.8	34.7	34.6	34.4	33.1	35.6	33.3
13+	7.0	7.9	8.0	8.3	8.3	6.5	9.3	8.2	7.9
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الاناث									
0	22.4	18.7	9.5	8.8	11.8	14.7	8.5	8.4	12.9
6-1	35.5	35.2	16.5	17.4	17.6	17.4	16.1	23.2	22.4
9-7	15.8	14.9	18.1	13.2	15.8	26.2	30.6	18.1	19.1
12-10	10.5	13.3	31.0	28.4	28.8	29.1	17.4	33.5	24.0
13+	15.8	17.9	24.9	32.2	26.0	12.6	27.4	16.8	21.7
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

تابع ملحق (7): التوزيع النسبي للعاملين من الاراضي الفلسطينية في اسرائيل والمستعمرات حسب الجنس وعدد سنوات الدراسة والمنطقة 1996-2003

سنوات الدراسة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	المتوسط
العاملون من الضفة الغربية في اسرائيل والمستعمرات									
كلا الجنسين									
0	2.4	2.0	1.5	1.3	1.5	1.5	1.1	0.8	1.5
6-1	22.5	21.8	21.5	18.5	18.3	19.2	16.9	17.9	17.3
9-7	35.9	36.5	35.7	36.1	36.5	38.2	38.9	35.5	36.7
12-10	31.9	31.2	32.6	35.5	35.1	34.5	33.1	37.1	33.9
+13	7.3	8.5	8.7	8.6	8.6	6.6	10.0	8.7	8.4
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الذكور									
0	1.8	1.6	1.3	1.2	1.3	1.2	0.9	0.5	1.2
6-1	22.2	21.4	21.6	18.6	18.3	19.2	17.0	17.8	19.5
9-7	36.5	37.1	36.2	36.6	36.9	38.5	39.1	36.2	37.1
12-10	32.6	31.7	32.7	35.6	35.3	34.6	33.5	37.3	29.5
+13	6.9	8.2	8.2	8.0	8.2	6.5	9.5	8.2	8.0
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الاناث									
0	22.7	-	9.6	6.4	11.4	14.9	8.6	8.4	10.3
6-1	36.2	34.5	16.8	17.1	16.8	17.6	15.2	23.2	22.2
9-7	15.6	-	18.4	14.0	16.6	26.5	31.0	18.1	17.5
12-10	8.9	-	29.8	28.3	27.9	28.3	17.6	33.5	21.8
+13	16.6	-	25.4	34.2	27.3	12.7	27.6	16.8	20.1
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

تابع ملحق (7): التوزيع النسبي للعاملين من الاراضي الفلسطينية في اسرائيل والمستعمرات حسب الجنس وعدد سنوات الدراسة والمنطقة 1996-2003

سنوات الدراسة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	المتوسط
العاملون قطاع غزة في اسرائيل والمستعمرات									
كلا الجنسين									
0	5.9	2.7	3.1	2.3	2.6	4.1	2.2	2.0	3.1
6-1	33.7	35.3	32.0	28.4	25.8	24.5	31.0	37.8	31.1
9-7	26.7	27.6	29.1	29.4	31.1	35.5	33.2	31.3	30.5
12-10	26.7	27.8	29.1	31.2	32.0	29.2	27.2	21.0	28.0
+13	7.0	6.6	6.7	8.7	8.5	6.7	6.4	7.9	7.3
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الذكور									
0	5.9	2.7	3.1	2.1	2.5	4.1	2.2	2.0	3.1
6-1	33.7	35.3	32.1	28.5	25.8	24.7	30.7	37.8	31.1
9-7	26.7	27.8	29.1	29.5	31.2	35.8	33.3	31.3	30.6
12-10	26.7	27.5	29.0	31.2	31.9	28.7	27.3	21.0	27.9
+13	7.0	6.7	6.7	8.7	8.6	6.7	6.5	7.9	7.4
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

(–) تعني غير متوفرة من المصدر.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية،التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

ملحق (8): التوزيع النسبي للعاملين من الاراضي الفلسطينية في اسرائيل والمستعمرات حسب النشاط الاقتصادي والجنس 1996-2003

النشاط الاقتصادي والجنس	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	المتوسط
كلا الجنسين									
الزراعة والحراجة والصيد	11.5	10.6	10.4	8.4	9.5	7.5	8.8	7.8	9.3
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	14.7	14.1	11.7	13.7	13.2	16.2	18.2	16.9	14.8
البناء والتشييد	53.5	55.3	56.7	55.4	54.6	49.8	40.7	46.4	51.6
التجارة والمطاعم والفنادق	13.0	13.1	12.6	13.4	14.6	16.9	19.6	18.2	15.2
النقل والتخزين والاتصالات	1.4	1.5	1.4	1.8	1.8	1.7	2.4	1.9	1.7
الخدمات والفروع الاخرى	5.9	5.4	7.2	7.3	6.3	7.9	10.3	8.8	7.4
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الذكور									
الزراعة والحراجة والصيد	10.7	9.9	10.1	8.3	9.4	7.0	7.9	7.0	8.8
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	14.5	13.9	11.6	13.7	13.1	16.3	18.5	16.6	14.8
البناء والتشييد	54.7	56.3	57.7	56.1	55.3	50.8	41.8	47.9	52.6
التجارة والمطاعم والفنادق	13.2	13.2	12.6	13.5	14.5	16.9	19.9	18.5	15.3
النقل والتخزين والاتصالات	1.5	1.6	1.4	1.8	1.8	1.8	2.5	1.9	1.8
الخدمات والفروع الاخرى	5.4	5.1	6.6	6.6	5.9	7.2	9.4	8.1	6.8
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الاناث	43.9	41.3	26.0	19.8	16.8	29.6	40.4	32.1	31.2
الزراعة والحراجة والصيد	22.9	18.9	16.8	11.6	19.0	14.4	6.2	27.0	17.1
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	5.8	10.5	7.7	14.2	6.9	8.0	2.6	1.3	7.1
البناء والتشييد	2.3	5.5	14.0	7.0	17.8	18.8	9.0	6.3	10.1
التجارة والمطاعم والفنادق	-	-	3.1	0.5	0.7	-	-	3.2	0.9
النقل والتخزين والاتصالات	25.1	-	32.4	46.9	38.8	29.2	41.8	30.1	30.5
الخدمات والفروع الاخرى	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	100
المجموع	43.9	41.3	26.0	19.8	16.8	29.6	40.4	32.1	31.2

(-) تعني غير متوفرة من المصدر.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية،التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

ملحق (9): التوزيع النسبي للعاملين في اسرائيل والمستعمرات حسب النشاط الاقتصادي والجنس والمنطقة 1996-2003

النشاط الاقتصادي	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	المتوسط	المتوسط بعد عام 2000
العاملون من الضفة الغربية في اسرائيل والمستعمرات										
كلا الجنسين										
الزراعة والحراجة والصيد	10.4	10.5	10.2	7.1	7.5	6.9	7.5	6.6	8.3	7.0
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	15.1	14.2	11.3	13.4	12.2	14.8	17.3	15.4	14.2	15.8
البناء والتشييد	51.9	52.6	54.4	54.1	55.2	51.4	40.9	46.6	50.9	46.3
التجارة والمطاعم والفنادق	14.5	14.5	14.1	14.8	15.9	17.2	20.8	19.6	16.4	19.2
النقل والتخزين والاتصالات	1.6	1.7	1.4	1.9	1.8	1.8	2.5	2.1	1.9	2.1
الخدمات والفروع الاخرى	6.5	6.5	8.6	8.7	7.4	7.9	11	9.7	8.3	9.5
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الذكور										
الزراعة والحراجة والصيد	9.4	9.6	9.8	6.9	7.4	6.3	6.5	5.6	7.7	6.1
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	14.9	14.2	11.2	13.5	12.2	14.8	17.6	15.0	14.2	15.8
البناء والتشييد	53.2	53.7	55.7	55.0	56.0	52.5	42.0	48.2	52.0	47.6
التجارة والمطاعم والفنادق	14.8	14.8	14.1	15.0	15.8	17.1	21.2	20.1	16.6	19.5
النقل والتخزين والاتصالات	1.6	1.7	1.4	1.9	1.8	1.9	2.6	2.0	1.9	2.2
الخدمات والفروع الاخرى	6.1	6.0	7.8	7.7	6.8	7.4	10.1	9.1	7.6	8.9
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الاناث										
الزراعة والحراجة والصيد	44.7	42.9	26.5	17.7	17.0	29.9	39.8	32.1	31.3	33.9
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	21.6	-	15.4	11.3	16.6	13.3	6.2	27.0	13.9	15.5
البناء والتشييد	5.9	-	7.8	13.3	6.2	8.1	2.6	1.3	5.7	4.0
التجارة والمطاعم والفنادق	2.3	-	14.2	7.5	18.7	19.0	9.1	6.3	9.6	11.5
النقل والتخزين والاتصالات		-	3.1	0.6	0.7	-	-	3.2	1.0	1.1
الخدمات والفروع الاخرى	25.5	23.7	33.0	49.6	40.8	29.7	42.3	30.1	34.3	34.0
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

تابع ملحق (9): التوزيع النسبي للعاملين في اسرائيل والمستعمرات حسب النشاط الاقتصادي والجنس والمنطقة 1996-2003

النشاط الاقتصادي	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	المتوسط	المتوسط بعد عام 2000
العاملون من قطاع غزة في اسرائيل والمستعمرات										
كلا الجنسين										
الزراعة والحراجة والصيد	17.2	10.9	11.3	14	18.0	24.2	26.3	19.0	17.6	23.2
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	13	13.2	13	14.8	17.1	56	30.1	30.2	23.4	38.8
البناء والتشييد	61.7	67.2	65	60.3	52	6	39.2	45.3	49.6	30.2
التجارة والمطاعم والفنادق	5.2	6.7	7.3	7.5	9.1	10.6	3.0	4.9	6.8	6.2
النقل والتخزين والاتصالات	0.8	-	1.4	1.1	2.0	-	1.4	0.6	0.9	0.7
الخدمات والفروع الاخرى	2.1	-	2.0	2.3	1.8	3.2	-	-	1.4	1.1
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	100	100

(-) تعني غير متوفرة من المصدر.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية،التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

ملحق (10): التوزيع النسبي للعاملين من الاراضي الفلسطينية في اسرائيل والمستعمرات حسب المهنة والجنس 1996-2003

المهنة والجنس	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	المتوسط
كلا الجنسين									
المشرعون وموظفو الادارة العليا	0.6	0.6	1.2	1.2	0.4	1.1	1.1	0.8	0.9
الفنيون والمتخصصون والكتبة	2.3	3.4	2.8	3.8	3.1	4.0	4.3	3.9	3.5
عمال الخدمات والباعة في الأسوق	3.8	3.7	3.3	4.0	6.0	7.3	8.3	7.6	5.5
العمال المهرة في الزراعة والصيد	1.9	2.3	1.0	2.1	2.8	1.4	0.5	0.5	1.6
العاملون في الحرف وما اليها من المهن	39.6	40.3	38.7	35.4	37.8	37.9	38.1	43.5	38.9
مشغلو الآلات ومجمعوها	3.5	4.4	4.9	6.0	6.1	6.6	8.8	9.7	6.3
المهن الاولية	48.3	45.3	48.1	47.5	43.8	41.7	38.9	34.0	43.5
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الذكور									
المشرعون وموظفو الادارة العليا	0.6	0.6	1.2	1.2	0.3	1.1	1.1	0.9	0.9
الفنيون والمتخصصون والكتبة	2.0	3.0	2.4	3.4	2.7	3.5	3.6	3.5	3.0
عمال الخدمات والباعة في الأسوق	3.8	3.7	3.2	4.0	5.9	7.4	8.3	7.3	5.5
العمال المهرة في الزراعة والصيد	1.7	1.9	0.9	2.1	2.8	1.1	0.5	0.4	1.4
العاملون في الحرف وما اليها من المهن	40.0	40.7	39.2	35.8	38.2	38.3	38.9	44.8	39.5
مشغلو الآلات ومجمعوها	3.6	4.5	5.0	6.1	6.2	6.7	9.0	9.3	6.3
المهن الاولية	48.3	45.6	48.1	47.4	43.9	41.9	38.6	33.8	43.5
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الاناث									
المشرعون وموظفو الادارة العليا	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2
الفنيون والمتخصصون والكتبة	24.8	24.8	24.8	24.8	24.8	24.8	24.8	24.8	24.8
عمال الخدمات والباعة في الأسوق	5.7	5.7	5.7	5.7	5.7	5.7	5.7	5.7	5.7
العمال المهرة في الزراعة والصيد	8.1	8.1	8.1	8.1	8.1	8.1	8.1	8.1	8.1
العاملون في الحرف وما اليها من المهن	16.0	16.0	16.0	16.0	16.0	16.0	16.0	16.0	16.0
مشغلو الآلات ومجمعوها	1.8	1.8	1.8	1.8	1.8	1.8	1.8	1.8	1.8
المهن الاولية	42.4	42.4	42.4	42.4	42.4	42.4	42.4	42.4	42.4
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

(–) تعني غير متوفرة من المصدر.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية،التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

ملحق (11): التوزيع النسبي للعاملين في المهن المختلفة حسب السنوات الدراسية ومكان العمل للفترة 1995- 2003

مكان العمل	سنوات الدراسة	المشرعون وموظفو الادارة العليا	الفنيون والمتخصصون والمساعدون والكتبة	عمال الخدمات والباعة في الاسواق	العمال المهرة في الزراعة والصيد	العاملون في الحرف وما اليها من المهن	مشغلو الآلات ومجموها	المهن الاولية	المجموع
الضفة الغربية	0	1.1	0.8	6.0	67.2	6.1	1.9	17.0	**100**
	6-1	2.9	2.2	8.1	28.8	24.0	9.0	24.9	**100**
	9-7	2.5	3.3	9.8	16.8	29.5	12.7	25.4	**100**
	12-9	3.5	11.3	14.3	12.1	24.6	11.9	22.3	**100**
	14-13	6.1	56.1	9.2	4.4	10.0	4.6	9.6	**100**
	+14	11.0	69.4	5.3	2.6	3.6	1.6	6.5	**100**
	المتوسط	4.3	19.2	9.7	17.7	20.4	8.9	19.8	**100**
قطاع غزة	0	0.5	1.6	9.0	42.8	7.8	2.1	36.2	**100**
	6-1	1.0	3.2	11.7	14.6	27.6	7.7	34.1	**100**
	9-7	1.1	4.6	15.8	12.3	28.6	9.9	27.7	**100**
	12-9	1.9	13.6	22.4	11.5	19.3	8.4	22.8	**100**
	14-13	2.8	58.5	11.7	3.3	10.0	3.4	10.2	**100**
	+14	7.1	73.2	6.0	2.8	2.9	1.1	6.9	**100**
	المتوسط	**2.4**	**23.5**	**14.6**	**11.2**	**18.8**	**6.7**	**22.7**	**100**
اسرائيل	0	0.2	0.3	1.2	7.2	20.8	4.6	65.7	**100**
والمستعمرات	6-1	0.5	0.8	3.2	2.7	38.2	4.1	50.4	**100**
	9-7	0.9	1.2	4.0	1.7	40.9	6.1	45.3	**100**
	12-9	0.8	2.5	5.2	1.4	40.8	5.6	43.7	**100**
	14-13	1.2	7.4	8.7	1.1	38.4	7.2	36.1	**100**
	+14	1.6	26.2	6.3	0.9	30.8	5.3	28.8	**100**
	المتوسط	0.8	2.6	4.4	1.9	39.3	5.5	45.4	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية،التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

ملحق (12): توزيع العاملين الفلسطينيين في اسرائيل والمستعمرات حسب القطاع والمهنة 1995-2003 (بالنسبة المئوية)

القطاع	السنة	المشرعون وموظفو الادارة العليا	الفنيون والمتخصصون والمساعدون والكتبة	عمال الخدمات والباعة في الاسواق	العمال المهرة في الزراعة والصيد	العاملون في الحرف وما اليها من المهن	مشغلو الآلات ومجموها	المهن الاولية	المجموع
جميع القطاعات	1995	0.8	3.5	3.8	3.2	44.2	5.9	38.7	**100**
	1996	0.3	1.9	3.4	2.0	41.7	3.8	47.0	**100**
	1997	0.5	2.5	3.1	2.1	40.1	4.0	47.6	**100**
	1998	1.1	2.6	3.1	1.4	36.8	4.6	50.5	**100**
	1999	1.1	2.0	2.9	2.5	33.8	5.0	52.7	**100**
	2000	0.4	2.5	5.4	2.6	38.1	5.5	45.5	**100**
	2001	0.8	2.8	6.0	1.4	38.0	5.7	45.3	**100**
	2002	1.3	3.8	7.2	1.1	39.5	7.9	39.2	**100**
	2003	0.9	2.0	5.1	1.0	41.8	7.4	41.9	**100**
	المتوسط	0.8	2.6	4.4	1.9	39.3	5.5	45.4	**100**
القطاع العام	1995		24.7	1.8	3.5	10.5	18.1	41.4	**100**
	1996		17.4	4.3	2.9	21.7	4.3	49.3	**100**
	1997	1.0	23.7	10.3	1.0	6.2	9.3	48.5	**100**
	1998	0.8	27.4	10.1	0.4	9.3	4.8	47.2	**100**
	1999	0.5	23.6	6.6		6.6	9.0	53.8	**100**
	2000		21.9	6.1	2.6	6.1	7.0	56.1	**100**
	2001		21.2	4.8		8.3	3.2	62.5	**100**
	2002	0.5	11.0	0.9	0.5	13.9	13.2	60.0	**100**
	2003		20.9	9.2	0.7	9.2	7.8	52.3	**100**
	المتوسط	0.3	21.3	6.0	1.3	10.2	8.5	52.3	**100**

تابع ملحق (12): توزيع العاملين الفلسطينيين في اسرائيل والمستعمرات حسب القطاع والمهنة 1995-2003 (بالنسبة المئوية)

القطاع	السنة	المشرعون وموظفو الادارة العليا	الفنيون والمتخصصون والمساعدون والكتبة	عمال الخدمات والباعة في الاسواق	العمال المهرة في الزراعة والصيد	العاملون في الحرف وما اليها من المهن	مشغلو الآلات ومجموها	المهن الاولية	المجموع
القطاع الخاص	1995	0.8	2.7	3.9	3.1	45.3	5.5	38.7	**100**
	1996	0.3	1.5	3.4	2.0	42.1	3.8	46.9	**100**
	1997	0.5	2.1	3.0	2.1	40.7	3.9	47.7	**100**
	1998	1.1	1.8	2.9	1.4	37.6	4.6	50.6	**100**
	1999	1.1	1.5	2.8	2.5	34.4	4.9	52.7	**100**
	2000	0.4	2.2	5.4	2.6	38.5	5.5	45.3	**100**
	2001	0.8	2.3	6.0	1.4	38.8	5.8	44.9	**100**
	2002	1.3	3.3	7.5	1.2	41.0	7.6	38.0	**100**
	2003	0.9	1.0	4.9	1.0	43.4	7.4	41.3	**100**
	المتوسط	0.8	2.0	4.4	1.9	40.2	5.4	45.1	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. قاعدة بيانات "مسح القوى العاملة الفلسطينية"، (بيانات غير منشورة).

ملحق (13): التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الخاص حسب سنوات الدراسة ومكان العمل 1995-2003

سنوات الدراسة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	المتوسط
العاملون في القطاع الخاص في الضفة الغربية										
0	6.8	7.5	8.2	8.6	8.5	5.8	4.9	4.4	6.6	6.8
6-1	24.5	24.5	23.3	22.9	22.6	19.1	18.5	17.9	20.2	21.5
9-7	27.3	28.1	28.0	28.1	29.0	27.8	27.4	25.7	27.3	27.6
12-10	26.1	25.1	26.5	27.3	30.7	30.4	31.0	32.0	30.7	28.9
14-13	7.3	6.9	7.0	6.5	8.4	7.9	8.0	9.0	7.5	7.6
+15	8.0	8.0	7.0	6.6	0.8	9.0	10.3	11.0	7.6	7.6
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
العاملون في القطاع الخاص في قطاع غزة										
0	5.6	6.6	4.0	3.9	7.6	6.5	4.5	3.8	5.7	5.4
6-1	26.2	24.9	27.7	26.1	26.2	25.4	22.8	22.5	22.4	24.9
9-7	21.8	23.5	25.5	25.1	26.3	24.8	25.3	26.7	26.7	25.1
12-10	29.2	29.0	28.7	31.0	33.4	30.1	32.3	33.5	33.0	31.1
14-13	8.9	8.1	7.4	5.9	5.8	5.6	6.0	5.2	5.4	6.5
+15	8.4	7.8	6.8	8.0	0.8	7.6	9.0	8.2	6.8	7.0
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
العاملون في القطاع الخاص في إسرائيل والمستعمرات										
0	3.7	2.9	2.4	2.3	2.1	1.6	1.5	1.4	1.9	2.2
6-1	25.3	25.5	25.3	23.5	22.4	20.6	21.7	19.0	23.5	23.0
9-7	32.6	34.8	34.2	34.8	34.6	35.3	35.6	38.6	35.1	35.1
12-10	30.2	30.2	30.7	32.3	34.5	34.5	34.4	32.5	33.6	32.5
14-13	5.3	4.6	4.8	4.9	5.6	5.3	4.7	5.0	4.3	4.9
+15	2.9	2.0	2.7	2.3	0.8	2.7	2.0	3.6	1.7	2.3
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. قاعدة بيانات "مسح القوى العاملة الفلسطينية"، (بيانات غير منشورة).

ملحق (14): التوزيع النسبي للعاملين في القطاع العام حسب سنوات الدراسة ومكان العمل 1995-2003

سنوات الدراسة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	المتوسط
العاملون في القطاع العام في الضفة الغربية										
0	2.2	1.8	1.1	1.3	1.7	0.6	0.7	0.5	0.5	1.2
6-1	9.1	8.8	7.1	8.8	10.4	7.5	6.4	6.0	5.7	7.8
9-7	8.7	10.5	12.1	10.8	15.5	10.6	10.0	10.7	10.9	11.1
12-10	15.0	19.0	19.1	19.2	28.4	19.6	19.8	18.8	18.2	19.7
14-13	32.0	26.4	25.7	25.0	40.9	22.9	23.4	23.8	23.4	27.1
+15	33.0	33.5	34.9	34.9	3.1	38.8	39.7	40.2	41.3	33.3
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
العاملون في القطاع العام في قطاع غزة										
0	1.9	2.1	1.1	1.0	1.0	0.7	0.7	0.7	0.7	1.1
6-1	13.2	13.7	9.1	6.3	11.6	7.9	7.5	7.1	7.3	9.3
9-7	12.5	14.0	13.0	11.5	18.2	13.7	11.1	12.4	13.4	13.3
12-10	30.0	29.3	32.9	31.8	43.9	29.0	29.0	27.9	28.2	31.3
14-13	17.4	15.9	18.1	18.3	22.7	16.9	16.8	15.8	14.0	17.3
+15	24.9	25.0	25.8	31.0	2.6	31.9	34.9	36.2	36.3	27.6
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
العاملون من الأراضي الفلسطينية في القطاع العام في اسرائيل والمستعمرات										
0	8.6	4.2	4.0	4.0	3.9	7.0	4.4	-	1.3	4.2
6-1	26.2	16.9	26.3	16.9	24.6	27.8	10.9	18.4	13.7	20.2
9-7	26.1	31.0	23.2	22.2	35.2	25.2	35.1	33.4	28.1	28.8
12-10	25.6	26.8	19.2	31.0	29.1	15.7	34.0	32.0	33.3	27.4
14-13	5.1	5.6	13.1	12.1	6.1	7.8	8.5	8.4	7.2	8.2
+15	8.5	15.5	14.1	13.7	1.1	16.5	7.2	7.8	16.3	11.2
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

(-) تعني غير متوفرة من المصدر.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. قاعدة بيانات "مسح القوى العاملة الفلسطينية"، (بيانات غير منشورة).

ملحق (15): الأهمية النسبية للعاملين في القطاعين الخاص والعام حسب المهنة ومكان العمل (متوسط الفترة 2003/1995)

المهنة	إسرائيل والمستعمرات		الضفة الغربية		قطاع غزة	
	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام
المشرعون وموظفو الإدارة العليا	99.2	0.7	76.2	22.0	50.3	41.8
الفنيون والمتخصصون والكتبة	72.1	26.7	43.7	51.6	22.5	62.8
عمال الخدمات والباعة في الأسواق	95.1	4.9	65.4	33.8	32.5	67.2
العمال المهرة في الزراعة والصيد	98.2	1.7	99.8	0.1	97.4	2.5
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	99.3	0.6	97.7	2.0	95.0	4.5
مشغلوا الآلات ومجمعوها	96.1	3.9	94.7	4.9	86.5	11.7
المهن الأولية	96.8	3.2	88.2	10.0	80.5	15.3
المتوسط*	97.2	2.8	82.1	16.4	65.1	30.1

* النسبة الباقية تشمل العاملين في القطاعات الأخرى وبلغ المتوسط العام للعاملين في هذه القطاعات 0.1، و1.5، و4.8 في كل مكن إسرائيل والمستعمرات، والضفة الغربية، وقطاع غزة على التوالي.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. قاعدة بيانات "مسح القوى العاملة الفلسطينية"، (بيانات غير منشورة).

ملحق (16): الأهمية النسبية للعاملين في القطاعين الخاص والعام حسب عدد سنوات الدراسة ومكان العمل (متوسط الفترة 2003/1995)

عدد سنوات الدراسة	إسرائيل والمستعمرات		الضفة الغربية		قطاع غزة	
	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام
0	96.0	4.0	96.6	2.9	91.0	8.2
6 – 1	97.6	2.4	92.9	6.4	85.1	13.8
9 – 7	97.7	2.3	92.2	7.1	80.1	18.9
12 – 10	97.4	2.5	87.9	11.4	67.7	30.2
14 – 13	95.2	4.5	57.8	38.5	37.7	44.9
15 +	87.4	11.7	52.5	43.8	33.2	56.0
المعدل*	97.1	2.8	82.7	15.9	65.8	29.5

* تتوزع النسبة الباقية للعاملين على القطاعات الأخرى وبلغت بالمتوسط حوالي 0.1 في إسرائيل والمستعمرات، و1.4 في الضفة الغربية، و4.7 في قطاع غزة، وتشمل القطاعات الأخرى هئية أو جمعية خيرية، وكالة الغوث الدولية، هيئة دولية، وخارج المنشآت.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. قاعدة بيانات "مسح القوى العاملة الفلسطينية"، (بيانات غير منشورة).

ملحق (17): معدل الأجرة الإسمية اليومية بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر حسب المهنة ومكان العمل 1996-2003

المهنة	السنة							
	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
العاملون في الضفة الغربية								
المشرعون وموظفو الإدارة العليا	84.0	85.0	94.3	102.6	121.7	111.9	128.0	127.9
الفنيون والمتخصصون والمساعدون والكتبة	53.5	54.0	59.8	70.1	73.3	73.8	76.7	78.3
عمال الخدمات والباعة في الأسواق	39.2	39.8	43.7	53.9	53.2	51.9	53.2	54.6
العمال المهرة في الزراعة والصيد	46.0	-	-	56.0	59.2	55.5	-	-
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	45.1	47.9	56.2	65.5	69.5	70.9	70.2	70.5
مشغلو الآلات ومجمعوها	52.5	60.3	65.2	68.1	75.9	69.6	69.2	67.1
المهن الأولية	43.3	48.5	53.8	59.3	62.9	61.5	59.9	56.8
المتوسط	48.6	51.8	57.5	66.0	69.5	68.8	71.4	72.2
العاملون في قطاع غزة								
المشرعون وموظفو الإدارة العليا	85.1	86.9	100.8	116.8	106.3	114.9	121.8	117.0
الفنيون والمتخصصون والمساعدون والكتبة	52.7	53.3	59.3	63.6	64.8	65.4	66.2	65.8
عمال الخدمات والباعة في الأسواق	42.5	36.1	39.1	46.9	48.4	44.4	44.8	44.8
العمال المهرة في الزراعة والصيد	-	-	-	35.9	38.4	38.3	-	39.4
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	32.2	35.5	38.0	41.1	42.4	43.9	43.0	41.6
مشغلو الآلات ومجمعوها	39.6	41.5	41.5	45.1	47.6	43.5	44.1	41.5
المهن الأولية	28.8	32.1	34.7	38.6	40.3	39.1	40.8	41.8
المتوسط	42.2	43.6	47.5	51.0	53.0	54.4	54.9	53.1

تابع ملحق (17): معدل الأجرة الإسمية اليومية بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر حسب المهنة ومكان العمل 1996-2003

المهنة	السنة							
	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
العاملون في اسرائيل والمستعمرات								
المشرعون وموظفو الإدارة العليا	-	-	-	-	-	-	-	-
الفنيون والمتخصصون والمساعدون والكتبة	107.9	99.0	109.9	119.6	133.0	134.0	146.8	151.3
عمال الخدمات والباعة في الأسواق	84.8	89.7	99.5	104.7	109.7	108.6	117.7	125.5
العمال المهرة في الزراعة والصيد	52.5	60.7	75.8	78.2	81.5	-	-	-
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	98.6	105.7	115.5	121.2	124.5	117.3	129.9	133.6
مشغلو الآلات ومجمعوها	90.2	93.9	103.0	113.2	115.8	113.9	124.6	134.0
المهن الأولية	75.3	78.9	87.4	93.8	98.5	95.5	100.9	107.4
المتوسط	86.0	91.6	100.0	105.7	110.4	106.9	117.3	125.1

(-) تعني غير متوفرة من المصدر.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. قاعدة بيانات "مسح القوى العاملة الفلسطينية"، (بيانات غير منشورة).

ملحق (18): معدل الأجرة اليومية للمستخدمين معلومي الأجر في إسرائيل والمستوطنات حسب االنشاط الإقتصادي 1996-2003

النشاط الاقتصادي	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	متوسط معدل الاجرة اليومية
	معدل الاجرة اليومية								
الزراعة والصيد والحراجة وصيد السمك	49.8	57.6	64.2	73.7	78.7	66.2	73.3	77.2	67.6
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	74.7	82	91	99.9	106.1	102.9	112.5	120.7	98.7
البناء والتشيد	98.2	101.7	109.7	113.2	117.0	113.4	125.9	127.5	113.3
التجارة والمطاعم والفنادق	84.2	89.5	98.2	103.9	111.0	108.9	118.8	130.3	105.6
النقل والتخزين والاتصالات	82.3	91.3	102.6	107.4	117.5	123.6	-	142.8	95.9
الخدمات والفروع الأخرى	77.2	85.5	93.7	102.3	108.6	108.8	128.3	138.2	105.3
المجموع	**86.0**	**91.5**	**100.0**	**105.8**	**110.4**	**106.9**	**117.3**	**125.1**	**105.4**

(-) تعني غير متوفرة من المصدر.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. قاعدة بيانات "مسح القوى العاملة الفلسطينية"، (بيانات غير منشورة).

قائمة المحتويات

الموضوع		الصفحة
	قائمة الجداول	
	ملخص تنفيذي	
الفصل الأول:	**المقدمة**	**19**
	1.1 مقدمة	19
	2.1 الأسئلة البحثية التي تعالجها الدراسة	19
	3.1 مصادر بيانات الدراسة	19
	4.1 منهجية البحث	19
	5.1 حدود الدراسة	20
	6.1 هيكلية البحث	20
الفصل الثاني:	**الواقع السكاني وديناميكية تطور القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية**	**21**
	1.2 السكان وسماتهم الديمغرافية	21
	1.1.2 حجم السكان وتوزيعه	21
	2.1.2 كثافة سكانية مرتفعة	21
	3.1.2 إرتفاع معدلات الخصوبة	22
	4.1.2 إرتفاع معدلات النمو السكاني	23
	5.1.2 إرتفاع نسبة السكان صغار السن	24
	6.1.2 حجم الأسرة، وجنس رب الأسرة	24
	2.2 ديناميكية القوى العاملة الفلسطينية وإتجاهات تطورها	25
	1.2.2 تركيبة القوى العاملة ومعدلات نموها	26
	2.2.2 معدل المشاركة في القوى العاملة	27
	3.2.2 إتجاهات نمو العمالة الفلسطينية وتوزعها بين الإقتصادين المحلي والإسرائيلي	30
	4.2.2 إتجاهات نمو البطالة وخصائص العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية	34
الفصل الثالث:	**خصائص العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات مقارنة بخصائصها في الإقتصاد المحلي 1995 – 2003**	**47**
	1.3 الخصائص الديمغرافية والإجتماعية	47

الموضوع	الصفحة
1.1.3 معظم العاملين من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات هم من الذكور	47
2.1.3 تراجع نسبة الفئات العمرية الشابة	48
3.1.3 معظم العاملين في إسرائيل والمستعمرات هم من المتزوجين	49
4.1.3 زيادة المستوى التعليمي للعاملين في إسرائيل والمستعمرات	49
5.1.3 غالبية العاملين ذوي التحصيل التعليمي العالي لا يعملون في مهن تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية	49
2.3 الخصائص الإقتصادية	51
1.2.3 معظم العاملين في الإقتصاد الإسرائيلي يعملون بأجر	51
2.2.3 التركز في قطاع الإنشاءات الإسرائيلي	53
3.2.3 التركز في المهن الأولية والحرف	56
4.2.3 تركز العاملين في القطاع الخاص الإسرائيلي	58
5.2.3 إرتفاع فجوة الأجور بين العاملين الفلسطينيين في الإقتصاد	61
الفصل الرابع: **أثر سوق العمل الإسرائيلي على هيكلية سوق العمل الفلسطيني**	**65**
1.4 أثر سوق العمل الإسرائيلي على معدلات البطالة	65
1.1.4 الأثر على البطالة في الضفة الغربية	65
2.1.4 الأثر على البطالة في قطاع غزة	66
2.4 تأثير سوق العمل الإسرائيلي على عرض القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي	67
1.2.4 في الضفة الغربية	67
2.2.4 في قطاع غزة	69
3.4 تأثير سوق العمل الإسرائيلي على عرض القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المهن	72
2.3.4 في الضفة الغربية	72
2.3.4 في قطاع غزة	74
4.4 تأثير سوق العمل الإسرائيلي على هيكلية القوى العاملة الفلسطينية حسب سنوات الدراسة، وانعكاس ذلك على التسرب من المدارس	77
1.4.4 في الضفة الغربية	77
2.4.4 في قطاع غزة	80
5.4 أثر سوق العمل الإسرائيلي على معدلات الأجور في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة	80

الموضوع		الصفحة
الفصل الخامس:	**النتائج والتوصيات**	**83**
	1.5 النتائج	83
	2.5 التوصيات والسياسات المقترحة	87
	قائمة المراجع	89
	الملحق الإحصائي	91

قائمة الجداول

الجدول		الصفحة
جدول 1:	توزيع العاملين من الأراضي الفلسطينية بين الإقتصادين المحلي والإسرائيلي (1995 – 2003)	31
جدول 2:	معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية قبيل وبعيد الحصار الإسرائيلي 2000	34
جدول 3:	معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية حسب معيار ILO، والمعيار الموسع لسنوات مختارة	36
جدول 4:	متوسط معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس للفترة 2003/1996 (معيار ILO)	36
جدول 5:	متوسط معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية حسب العمر والجنس للفترة 2003/1996 (معيار ILO)	38
جدول 6:	التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية حسب العمر والجنس لعام 2003 (معيار ILO)	39
جدول 7:	التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل(معيار ILO) في الأراضي الفلسطينية حسب عدد السنوات الدراسية والجنس (متوسط الفترة 2003/1996)	39
جدول 8:	معدلات البطالة(معيار ILO) بين الأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب عدد السنوات الدراسية والجنس (متوسط الفترة 2003/1996)	40
جدول 9:	معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية بين الخريجين الذين يحملون مؤهلاً علمياً عالياً (دبلوم متوسط فأعلى) حسب التخصص 2004/2003	41
جدول 10:	الأهمية النسبية للعاطلين الذين سبق لهم العمل حسب النشاط الإقتصادي والجنس (متوسط الفترة 2003/1995)	42
جدول 11:	التوزيع النسبي للعاطلين الذين سبق لهم العمل حسب مكان العمل (متوسط الفترة 2003/1995)	43
جدول 12:	التوزيع النسبي للعاطلين الذين سبق لهم العمل حسب النشاط الإقتصادي و مكان العمل السابق (متوسط الفترة 2003/1995)	44
جدول 13:	التوزيع النسبي للعاطلين الذين سبق لهم العمل حسب النشاط الإقتصادي و مكان العمل (متوسط الفترة 2003/1995)	45

الجدول **الصفحة**

جدول 14: الـــتوزيع النسبي للعاطلين الذين سبق لهم العمل حسب المهنة ومكان العمل السابق (متوسط الفترة 2003/1995) **45**

جدول 15: الـــتوزيع النســـبي للعاطلين الذين سبق لهم العمل حسب المهنة ومكان العمل (متوسط الفترة 2003/1995) **46**

جدول 16: الـــتوزيع النســـبي للعاملين من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات حسب العمر (متوسط الفترة 2003/1995) **48**

جدول 17: الـــتوزيع النسبي للعاملين من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات حسب الحالة الزواجية (متوسط الفترة 2003/1995) **49**

جدول 18: توزيـــع العاملين في إسرائيل والمستعمرات الذين أتموا 13 سنة دراسية فأكثر حسب المهنة (متوسط الفترة 2003/1995) **51**

جدول 19: التوزيع النسبي للعاملين من الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية ومكان العمل (متوسط الفترة 1996 – 2003) **53**

جدول 20: الـــتوزيع النسبي للعاملين من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات حسب النشاط الإقتصادي و الجنس (متوسط الفترة 2003/1996) **54**

جدول 21: الـــتوزيع النسبي للعاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الإقتصادي و الجنس (متوسط الفترة 2003/1996) **55**

جدول 22: الـــتوزيع النســـبي للعامليـــن مـــن الأراضي الفلسطينية حسب المهنة والجنس ومكان العمل (متوسط الفترة 2003/1995) **57**

جدول 23: الـــتوزيع النسبي للعاملين من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات حسب المهنة والجنس (متوسط الفترة 2003/1995) **58**

جدول 24: التوزيع النسبي للعاملين في القطاعين الخاص والعام حسب المهنة ومكان العمل (متوسط الفترة 2003/1995) **59**

جدول 25: توزيع الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستعمرات حسب نوع البطاقة الشخصية 2000 **60**

جدول 26: توزيع العاملين الفلسطينيين في القطاعين الخاص والعام حسب عدد سنوات الدراسة ومكان العمل (متوسط الفترة 2003/1995) **60**

الجدول		الصفحة
جدول 27:	معـــدلات الأجـــور الإسمية اليومية (بالشيكل الإسرائيلي) للمستخدمين معلومي الأجر حسب مكان العمل للفترة 1996–2003 (كلا الجنسين)	**61**
جدول 28:	متوسط معدلات الأجور اليومية للمستخدمين معلومي الأجر حسب النشاط الإقتصادي ومكان العمل (متوسط الفترة 2003/1996 بالشيكل الإسرائيلي)	**62**
جدول 29:	معـــدلات الأجور اليومية (الإسمية) للمستخدمين معلومي الأجر حسب المهنة ومكان العمل (متوسط الفترة 2003/1996 بالشيكل الإسرائيلي)	**63**
جدول 30:	معـــدلات الأجـــور اليومـــية (الإسمية) للمستخدمين معلومي الأجر في الأراضي الفلسطينية حسب القطاع والجنس ومكان العمل (متوسط الفترة 2003/1996 بالشيكل الإسرائيلي)	**64**

ملخص تنفيذي

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص وتحليل خصائص القوى العاملة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات بالمقارنة مع خصائصها في الإقتصاد المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 1995-2003، وتحليل أثر سوق العمل الإسرائيلي على هيكلية سوق العمل الفلسطيني، والوصول إلى إستنتاجات بشأنها، واقتراح سياسات وتوصيات للحد من إعتماد العمالة الفلسطينية على سوق العمل الإسرائيلي. وفيما يلي أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- بلغ المتوسط العام لمعدلات نمو العمالة (الإستخدام) في الأراضي الفلسطينية 5.7%، مقابل 1.8% في إسرائيل والمستعمرات، في حين بلغ متوسط معدلات نمو البطالة في الأراضي الفلسطينية –حسب معيار ILO– 14.0% للفترة المدروسة 1995–2003. وتوزعت العمالة الفلسطينية خلال هذه الفترة بين الاقتصاديين المحلي والإسرائيلي بنسبة بلغت بالمتوسط 84.0%، و16.0% على التوالي.
- توزع العاملون من الضفة الغربية حسب مكان العمل للفترة 1995–2003 بنسبة بلغت بالمتوسط 80.8% في الضفة الغربية، و19.1% في إسرائيل والمستعمرات، و0.1% فقط كانوا يعملون في قطاع غزة. أما العاملون من قطاع غزة، فإن ما متوسطه 90.9% كانوا يعملون في قطاع غزة، و8.3% في إسرائيل والمستعمرات. في حين 0.9% فقط كانوا يعملون في الضفة الغربية، مما يشير إلى ضعف أو إنعدام الترابط والإعتماد المتبادل في مجال الإستخدام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وإرتباط كل منهما بسوق العمل الإسرائيلي.
- إن حجم العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات أعلى منه من قطاع غزة، حيث بلغ حجم العمالة من الضفة الغربية في الإقتصاد الإسرائيلي للفترة 1995–2003 ما متوسطة 72 ألف عامل، وبلغ أعلى مستوى له 108 آلاف عام 1999، وأقله 47 ألفاً في العام 2002، أما متوسط حجم العمالة من قطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات فبلغ 12 ألف عامل، وبلغ أعلى مستوى له 27 ألفاً في العام 1999، وأقله 3 آلاف في عام 2003.
- يتسم العاملون من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات بعدد من الخصائص أبرزها أن معظمهم من المستخدمين بأجر (93.2%)، ومن الذكور (97.8%)، ومن المتزوجين (70.5%)، أما بين عمال قطاع غزة فبلغت نسبة المتزوجين 94.0%، مقابل 5.8% بالمتوسط لفئة الذين لم يتزوجوا أبداً، وذلك للفترة 1995–2003.
- نتيجة للقيود التي تفرضها الحكومات الإسرائيلية على السن والحالة الاجتماعية بدواعي "الأمن الإسرائيلي" تراجعت نسبة الفئة العمرية (15–24 سنة) لا سيما من عمال قطاع غزة ، حيث بلغت ما متوسطة 6.5%، وإن 82.8% بالمتوسط من عمال قطاع غزة أعمارهم تزيد عن 30 سنة مقابل حوالي 48.0% من عمال الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات تزيد أعمارهم عن 30 سنة للفترة المدروسة.
- بلغت نسبة الأمية (أو الذين عدد سنواتهم الدراسية صفراً) بين العاملين من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات خلال الفترة المدروسة 2.1% بالمتوسط، تتوزع حسب الجنس بنسبة 1.0% بين الذكور، و13.0% بين الإناث، أما نسبة الذين أتموا 13 سنة دراسية فأكثر فبلغت 7.7% بالمتوسط للفترة 1995–2003. وتعتبر نسبة الذين أتموا (10–12 سنة) دراسية بين العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات مرتفعة، حيث بلغت 32.4% بالمتوسط، مقارنة مع 27.1% بين العاملين في الضفة الغربية، و30.2% بين العاملين في قطاع غزة. مما يشير إلى حدوث زيادة في التحصيل العلمي للعمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي مقارنة بعقدي السبعينيات والثمانينيات من

القرن الماضي. إلا أن هذه الزيادة لا تعكس أية تحول في بنية الطلب عليها في سوق العمل الإسرائيلي الذي ظل يتركز على العمالة غير الماهرة، وعمال المهن الأولية، والحرف.

- إن غالبية ذوي التحصيل التعليمي العالي (دبلوم متوسط فأعلى) العاملين في إسرائيل والمستعمرات من الأراضي الفلسطينية لا يعملون في مهن تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية. إن ما متوسطه 38.4% من العاملين الذين أتموا (13-14 سنة) دراسية، أي حملة الدبلوم المتوسط، كانوا يعملون في الحرف وما إليها من المهن، ومنهم 36.1% بالمتوسط كانوا يعملون في المهن الأولية. في حين 7.4% بالمتوسط كانوا من الفنيين والمتخصصين والكتبة، و1.2% من فئة موظفي الإدارة العليا. أما الذين أتموا 15 سنة دراسية فأكثر، أي حملة الشهادات الجامعية، فإن 30.8% بالمتوسط كانوا يعملون في الحرف وما إليها من المهن، و28.9% في المهن الأولية (البسيطة). أما فئة الفنيين والمتخصصين والكتبة بينهم فشكلت بالمتوسط 26.2%، مقابل 1.6% من فئة موظفي الإدراة العليا. ومعظم هؤلاء من المقدسيين حملة الهوية الإسرائيلية الذين يسمح لهم العمل في مجالات إدارية وفنية محددة والتي تتطلب مؤهلات علمية عالية، وعادة تعاني من نقص العمالة اليهودية.
- تتركز العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات حسب النشاط الاقتصادي في قطاع الإنشاءات، القطاع الأكثر جذباً لها منذ عقود طويلة، استوعب هذا القطاع ما متوسطه 50.9% من عمال الضفة الغربية، و49.6% من عمال قطاع غزة للفترة المدروسة 1995-2003. أما حسب الجنس فيلاحظ أن النساء الفلسطينيات العاملات في إسرائيل والمستعمرات يتركزن في قطاعين رئيسيين هما الخدمات والزراعة. حيث شكلت النساء العاملات من الضفة الغربية في قطاع الخدمات الإسرائيلي ما متوسطه 34.3%، وفي الزراعة 31.3%، والصناعة 13.9%. بينما لا تتوفر بيانات حول النساء الفلسطينيات العاملات من قطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات، وذلك لأسباب إحصائية تتعلق بعدم توفر عدد كاف من المشاهدات.
- من ناحية التركيبة المهنية، تتركز العمالة الفلسطينية في المهن الأولية، والحرف وما إليها من المهن. شكلت فئة العاملين في المهن الأولية (البسيطة) ما متوسطه 45.4%، وشكل العاملون في الحرف وما إليها من المهن 39.3% بالمتوسط. أي أن 84.7% بالمتوسط هم من فئة العاملين في المهن الأولية والحرف للفترة 1995-2003. أما فئة الفنيين والمتخصصين والكتبة، وفئة موظفي الإدارة العليا فتعتبر متدنية، وبلغت بالمتوسط 2.6%، و0.8% لكل منهما على التوالي.
- إن القسم الأعظم من العاملين من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات يعملون في القطاع الخاص الإسرائيلي، واستقطب ما نسبته 97.1% بالمتوسط، بينما 2.8% كانوا يعملون في القطاع العام الإسرائيلي، و0.1% في قطاعات أخرى للفترة المدروسة.
- تعتبر معدلات أجور العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات أعلى منها في الاقتصاد المحلي، بلغ المتوسط العام لمعدلات الأجور اليومية (الاسمية) للمستخدمين الفلسطينيين معلومي الأجر في إسرائيل والمستعمرات 105.4 شيكل، مقابل 63.2 شيكل للمستخدمين معلومي الأجر في الضفة الغربية، و50.0 شيكل في قطاع غزة، مما يعني وجود فجوة كبيرة في الأجور لصالح العاملين من الأراضي الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي، بلغت بالمتوسط 167% مقارنة بالضفة الغربية و 210.8% مقارنة مع قطاع غزة، وذلك للفترة 1996-2003. وتتفاوت فجوة الأجور في الأنشطة الاقتصادية، والمهن المختلفة.

- نتيجة للحصار، وإغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام العمالة الفلسطينية تراجعت المساهمة النسبية للإقتصاد الإسرائيلي في مجال استخدام العمالة الفلسطينية، حيث إنخفضت من حوالي 19.0% للفترة 1996–1999 إلى متوسط 13.3% للفترة 2000–2003، ومن 22.9% عام 1999 إلى 9.7% عام 2003.
- في أوقات الحصار، والإغلاق يتحول سوق العمل الإسرائيلي إلى مصدر رئيسي لتغذية البطالة في الأراضي الفلسطينية، تشير بيانات العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية الذين سبق لهم العمل حسب مكان العمل السابق إلى أن القسم الأكبر منهم كانوا يعملون في إسرائيل والمستعمرات، وشكلوا للفترة 1995–2003 ما متوسطه 47.5%، مقابل 34.4% كانوا يعملون في الضفة الغربية، و 17.2% في قطاع غزة، و 0.9% كانوا يعملون خارج فلسطين.
- حسب النشاط الإقتصادي فإن 62.5% بالمتوسط من مجموع العاطلين الذين سبق لهم العمل في قطاع الإنشاءات كانوا يعملون في قطاع الإنشاءات الإسرائيلي، وأن 45.0% من مجموع العاطلين الذين سبق لهم العمل في القطاع الزراعي كانوا يعملون في الزراعة الإسرائيلية. أما حسب المهنة، فإن ما متوسطه 56.2% من العاطلين الذين سبق لهم العمل في المهن الأولية، و51.7% من العاطلين الذين سبق لهم العمل في الحرف وما إليها من المهن كانوا يعملون في إسرائيل والمستعمرات.
- أظهر التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية الذين سبق لهم العمل في إسرائيل والمستعمرات للفترة 1995–2003 أن ما متوسطه 70.0% كانوا يعملون في قطاع الإنشاءات، و11.2% في الزراعة والصيد، و 8.3% في القطاع الصناعي، و6.9% في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق، والباقي في الأنشطة الأخرى. أما حسب المهنة، فإن ما متوسطه 50.78% كانوا يعملون في المهن الأولية، و39.85% كانوا يعملون في الحرف وما إليها من المهن، أي أن 90.63% من مجموع العاطلين الذين سبق لهم العمل في إسرائيل والمستعمرات كانوا يعملون في هاتين المجموعتين من المهن.
- فيما يتعلق بأثر سوق العمل الإسرائيلي على هيكلية سوق العمل الفلسطيني أظهر تحليل النموذج القياسي المقدر (الإنحدار البسيط) عدداً من النتائج، فيما يلي أبرزها:

1. وجود علاقة عكسية بين نسبة العاملين من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات ومعدلات البطالة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.
2. يتفاوت الأثر المعنوي لسوق العمل الإسرائيلي على العرض النسبي للقوى العاملة (العاملون+العاطلون الذين سبق لهم العمل) في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، أظهر التحليل عدم معنوية الأثر على الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في بعض الأنشطة الإقتصادية والمهن، ومعنوية الأثر في بعضها الآخر، أهمها: وجود علاقة معنوية وطردية بين نسبة العاملين في إسرائيل والمستعمرات والنصيب النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع الصناعة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ووجود علاقة معنوية وطردية بين المتغيرين بالعلاقة مع قطاع البناء والتشييد في كل من الضفة وغزة، في حين أظهر التحليل وجود علاقة معنوية وعكسية بين نسبة العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات والحجم النسبي لعرض القوى العاملة في الزراعة في الضفة الغربية، ووجود علاقة معنوية عكسية بين نسبة العاملين من قطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات والحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع الخدمات والفروع الأخرى.

من حيث المهن أظهر التحليل أن أكثر المهن في سوق عمل الضفة الغربية يتأثر عرضها النسبي بسوق العمل الإسرائيلي هي فئة عمال الخدمات والباعة في الأسواق، والعمال المهرة في الزراعة والصيد، والعاملين في المهن الأولية، وفي قطاع غزة كانت أكثر المهن تأثراً هي فئة عمال الخدمات والباعة في الأسواق، وفئة الفنيين والمتخصصين والكتبة، وفئة العاملين في المهن الأولية والحرف.

3. في الضفة الغربية أظهر التحليل وجود تأثير معنوي لسوق العمل الإسرائيلي على القوى العاملة من فئة الدراسة (1–6 سنوات دراسية)، وفئة الدراسة (7–9 سنوات دراسية)، وكشف التحليل وجود علاقة طردية بينهما. وأظهر معامل التحديد أن 25.3% من التغيرات التي تطرأ في العرض النسبي للقوى العاملة من فئة الدراسة (1–6 سنوات)، و22.5% من التغيرات التي تطرأ على العرض النسبي للقوى العاملة من فئة الدراسة (7–9 سنوات) دراسية تعزى لسوق العمل الإسرائيلي. فيما يتعلق بالقوى العاملة الذين أنهوا (10–12 سنة) دراسية، أظهر التحليل وجود تأثير عكسي لسوق العمل الإسرائيلي عليها، ويشير معامل التحديد بأن 32.0% من التغيرات التي تطرأ على العرض النسبي لهذا المتغير مردها لسوق العمل الإسرائيلي. بينما أظهر عدم وجود أثر ذو دلالة معنوية لسوق العمل الإسرائيلي على الحجم النسبي لعرض القوى العاملة من فئة الدراسة 13 سنة فأكثر، وذلك لكون الطلب على العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي يتركز على العمال غير المهرة، وعمال المهن الأولية والحرف ذوي التحصيل التعليمي المنخفض.

أما في قطاع غزة كشف التحليل وجود تأثير ذو دلالة معنوية على القوى العاملة ممن أتموا (1–6 سنوات) دراسية، وأظهر معامل التحديد أن 32.7% من التغيرات التي تحدث في العرض النسبي للقوى العاملة من هذه الفئة الدراسية تعزى لسوق العمل الإسرائيلي. أما باقي الفئات الدراسية تبين عدم وجود علاقة معنوية لسوق العمل الإسرائيلي عليها، مما يعني أن العوامل العشوائية الأخرى هي التي تلعب الدور المؤثر فيها.

4. أظهر التحليل عدم وجود فروق دالة إحصائياً في معدلات الأجور الحقيقية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة تعزى لمعدلات الأجور الحقيقية للعمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات، مما يشير إلى أن العلاقة بينهما ليست علاقة تنافسية في جذب الأيدي العاملة الفلسطينية كون سوق العمل الفلسطيني لديه فائض من الأيدي العاملة.

في اتجاه آخر كشف التحليل عن وجود تأثير ذو دلالة معنوية للحجم النسبي للقوى العاملة من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات على معدلات الأجور الحقيقية، حيث وفقاً لما يشير إليه معامل التحديد R^2 أن 14.8% من التغيرات في معدلات الأجور الحقيقية في الضفة الغربية يعزى للتغير في الحجم النسبي للقوى العاملة من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات.

أما بالعلاقة مع قطاع غزة، فأظهر التحليل عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية، وربما لوجود فائض عرض كبير من الأيدي العاملة، ومحدودية حجم القوى العاملة من قطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات.

الفصل الأول

المقدمة

كان للاحتلال الإسرائيلي وسياساته الهادفة لتدمير الاقتصاد الفلسطيني وإلحاقه وتعميق تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي ورهن تطوره به أثرا في تشويه هيكلية سوق العمل الفلسطيني وإحداث تشوهات واختلال في بنيته واتجاهات تطوره، مما يتطلب إجراء دراسة معمقة للقوى العاملة في إسرائيل والمستعمرات، وتحديد اتجاهات تطورها المستقبلية، وسبل الحد من تأثيراتها السلبية ووضع المقترحات للحد من اعتماد سوق العمل الفلسطيني وتقليل مستوى تأثره وتبعيته لسوق العمل الاسرائيلي.

1.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التي حددها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المتمثلة بأعداد دراسة وتحليل معمق للخصائص السكانية والاجتماعية والاقتصادية للقوى العاملة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات، وحساب المؤشرات ذات الصلة على المستويات الجغرافية المختلفة ودراسة الاتجاهات المستقبلية والوصول إلى استنتاجات بشأنها واقتراح سياسات وتوصيات للحد من الاعتماد على سوق العمل الإسرائيلي.

2.1 الأسئلة البحثية التي تعالجها الدراسة

1. ما هي الخصائص السكانية والاجتماعية والاقتصادية للعاملين في إسرائيل والمستعمرات؟
2. ما هي المهن والأنشطة الإقتصادية الجاذبة للعمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات؟
3. ما هو أثر سوق العمل الإسرائيلي على هيكلية سوق العمل الفلسطيني؟
4. ما هي الاتجاهات المستقبلية للقوى العاملة في الأراضي الفلسطينية بالعلاقة مع سوق العمل الإسرائيلي؟
5. ما هي السياسات المقترحة لتقليل الاعتماد على سوق العمل الإسرائيلي؟

3.1 مصادر بيانات الدراسة

استندت الدراسة بالأساس إلى قاعدة بيانات ومسوحات القوى العاملة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، من الفترة الممتدة بين 1995– 2003 وتحديداً البيانات الخام للمسوحات الربع سنوية من الدورة 1 لغاية الدورة 31، بالإضافة إلى بعض الدراسات والمراجع الإحصائية والتحليلية الصادرة عن بعض المؤسسات البحثية، وقد إستخدمت الدراسة كم كبير من البيانات نظراً لاتساع الموضوعات التي شملتها وتشعباتها وتداخلاتها المتعددة. وقد تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS في تحليل البيانات الخام والتحليل القياسي[1].

4.1 منهجية البحث

تطلبت طبيعة البحث استخدام أسلوب البحث الوصفي والتحليلي، وبخاصة متوسطات المؤشرات للفترة التي تناولتها الدراسة، وتحليل الانحدار البسيط في دراسة وتحليل العلاقات والروابط والاتجاهات بين سوقي العمل الفلسطيني والإسرائيلي، حيث تم إعداد سلاسل زمنية تتألف من الدورات الربعية للقوى العاملة وشملت مؤشرات البطالة والحجم

[1]. تم إعداد التحليل الإحصائي والقياسي من قبل الباحث أ. جاسر خليل.

النسبي للعاملين والقوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي، والمهن وسنوات الدراسة والأجور وعلاقة هذه المؤشرات بالحجم النسبي للعاملين والقوى العاملة من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات.

5.1 حدود الدراسة

شملت الدراسة الفترة 1995–2003، والبيانات الربع سنوية، ابتداءً من الدورة الأولى حتى الدورة الحادية والثلاثين، وعلى مستوى كل من الأراضي الفلسطينية، والضفة الغربية، وقطاع غزة.

6.1 هيكلية البحث

استنادا إلى أهداف الدراسة الحالية، وفي إطار السعي للإجابة على الأسئلة البحثية المذكورة آنفاً، وتماشياً مع الشروط المرجعية الخاصة لتنفيذ هذه الدراسة وفقاً لما حدده الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فأن هيكلية البحث تتكون من خمسة فصول هي:

الفصل الأول: المقدمة.

الفصل الثاني: وهو مقدمة عامة حول الواقع السكاني وأبرز سماتهم الديمغرافية في الأراضي الفلسطينية، ويتناول ديناميكية القوى العاملة الفلسطينية واتجاهات تطورها خلال الفترة 1995–2003، من حيث تركيبها، ومعدلات نموها، ومعدل المشاركة الإقتصادية للسكان في القوى العامة، واتجاهات نمو العمالة الفلسطينية وتوزعها بين الاقتصاديين المحلي والإسرائيلي، وإتجاهات نمو البطالة وخصائص العاطلين عن العمل عموماً، والعاطلين الذين سبق لهم العمل على نحو خاص، وذلك بهدف التعرف على " مساهمة"، أو دور سوق العمل الإسرائيلي في تغذية البطالة في الأراضي الفلسطينية.

الفصل الثالث: ويحاول تشخيص أبرز الخصائص الديمغرافية والإجتماعية والإقتصادية للعمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات ومقارنتها بنظيرتها في الإقتصاد المحلي للفترة المدروسة 1995–2003، وذلك من حيث الجنس، والعمر، والحالة الزواجية، والتعليم، والحالة العملية، والنشاط الإقتصادي، والمهنة، ومعدلات الأجور بشكل عام، وحسب قطاع العمل (عام، خاص).

الفصل الرابع: ويتناول التحليل القياسي لأثر سوق العمل الإسرائيلي على هيكلية سوق العمل الفلسطيني، في جوانب معينة، وهي معدلات البطالة، وعرض القوى العاملة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الإقتصادي، والمهن الرئيسية، وأثره على هيكلية القوى العاملة حسب سنوات الدراسة، وإنعكاس ذلك على التسرب من المدارس، وتحليل أثر معدلات أجور العاملين في إسرائيل والمستعمرات على معدلات الأجور الحقيقية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

الفصل الخامس: يلخص النتائج الرئيسية للدراسة، وإقتراح سياسات وتوصيات للحد من العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات.

الواقع السكاني وديناميكية تطور القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية

1.2 السكان وسماتهم الديمغرافية

يعتبر حجم السكان ومعدلات نموهم وخصائصهم المحدد الأساسي لنمو القوى العاملة وسماتهم الديمغرافية، ومن أبرز السمات الديمغرافية للسكان في الأراضي الفلسطينية ما يلي:

1.1.2 حجم السكان وتوزيعه

بلغ عدد السكان حسب تقدير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في منتصف العام 2003 في الأراضي الفلسطينية 3.648 مليون نسمة، يتوزعون حسب المنطقة بواقع 2.314 مليون نسمة في الضفة الغربية، أو ما يعادل 63.4% من إجمالي عدد السكان، مقابل 1.334 مليون نسمة في قطاع غزة، أو ما يعادل 36.6%، ويتوزع السكان في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس بواقع 1.848 مليون ذكر، مقابل 1.800 مليون أنثى، وبذلك بلغت نسبة الجنس 102.5 ذكر لكل 100 أنثى، وفي الضفة الغربية بلغت نسبة الجنس 102.8 مقابل 102.4 ذكر لكل 100 أنثى في قطاع غزة.

أما حسب نوع التجمع السكاني، يتوزع السكان في الأراضي الفلسطينية بنسبة 56.4% في الحضر، و28.5% في الريف، و15.1% في مخيمات اللاجئين[1].

2.1.2 كثافة سكانية مرتفعة

بلغت الكثافة السكانية المقدرة في الأراضي الفلسطينية في منتصف العام 2004 نحو 636 فرداً/كم^2، تتوزع بواقع 428 فرداً/كم^2 في الضفة الغربية، و3,853 فرداً/كم^2 في قطاع غزة. ومن المتوقع أن ترتفع الكثافة السكانية إلى أكثر من ذلك عند الأخذ بالحسبان المساحات المصادرة والمسيطر عليها من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي. ولا شك أن الكثافة السكانية العالية خاصة في قطاع غزة، حيث تعتبر من أعلى النسب في العالم، ستنعكس سلباً على المساحة الزراعية، والقطاع الزراعي، وعدد المشتغلين فيه، وذلك نتيجة نقص الأراضي الكافية للبناء خاصة للمساكن، وبالتالي زحف العمران على حساب الأراضي الزراعية.

بالمقارنة مع بعض الدول، فإن الكثافة السكانية في الأراضي الفلسطينية تعتبر مرتفعة، لا سيما في قطاع غزة، حيث بلغت 61.7 فرداً/كم^2 في الأردن لعام 2003[2]، و63.8 في مصر لعام 2000، و297.1 في إسرائيل لعام 2001، وفي نفس العام (2001)، بلغت 241.5 في بريطانيا، و14.8 في النرويج، بينما بلغت 27.2 في الولايات المتحدة الأمريكية لعام 1999، و45 فرداً/كم^2 في العالم لعام 2000[3].

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004، المراقبة الإحصائية للأوضاع الإجتماعية والإقتصادية للمجتمع الفلسطيني (الربع الأول 2004)، رام الله، حزيران 2004، ص 17.

[2]. الموقع: www.dos.gov.jo/dos_home/jorfig/2003/1.jpg

[3]. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2003، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم 4، رام الله – فلسطين.

3.1.2 إرتفاع معدلات الخصوبة

تتأثر معدلات الخصوبة بعدة عوامل أبرزها سن الزواج، والعادات والتقاليد الاجتماعية، ونظرة المجتمع التفضيلية للذكور، حيث تحت تأثير هذه النظرة تظل محاولات الإنجاب قائمة حتى تلد الأنثى ذكراً. كما يتأثر معدل الخصوبة باستخدام وسائل منع الحمل وتنظيم الأسرة، وفترة التباعد ما بين الولادات، ومن العوامل الأخرى المؤثرة المستوى التعليمي للزوج والزوجة ومشاركة النساء في القوى العاملة.

حسب نتائج المسح الصحي لعام 2000 بلغت معدلات الخصوبة الكلية (متوسط عدد المواليد الأحياء لكل امرأة (أو مجموعة نساء) خلال فترة حياتهن الإنجابية حسب معدلات الخصوبة العمرية لسنة ما) في الأراضي الفلسطينية خلال السنة السابقة للمسح (أي في العام 1999) 5.93 مولوداً لكل إمرأة في سن الإنجاب (15 – 49 سنة). وهو في قطاع غزة أعلى منه في الضفة الغربية، حيث بلغ 6.81، و5.52 مولوداً لكـــل إمرأة في كل منهما على التوالي[1].

تعتبر معدلات الخصوبة في الأراضي الفلسطينية مرتفعة مقارنة بالمعدلات السائدة في الدول الأخرى، حيث بلغت 3.6 مولوداً في الأردن، و2.3 مولوداً في تونس لعام 2001، و3.5 مولوداً في مصر لعام 1999، بينما بلغ 3.0 مواليد في إسرائيل، و1.7 في بريطانيا، و1.8 في النرويج، و2.1 في الولايات المتحدة الأمريكية، و2.8 مولودا في العالم لعام 2001[2].

يعزى الارتفاع في معدلات الخصوبة في الأراضي الفلسطينية إلى انتشار ظاهرة الزواج المبكر خاصة بين الإناث، والعادات والتقاليد الإجتماعية، والسلوك الإنجابي للنساء، فحسب نتائج المسح الصحي لعام 2000 فإن 18.4% من الإناث في الفئة العمرية (15 – 19 سنة) في الأراضي الفلسطينية هن متزوجات حالياً أو سبق لهن الزواج، وبلغت 17.2% في الضفة الغربية، و 20.4% في قطاع غزة.

كما تشير بيانات الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية من العام 1996– 2000 إلى أن معدل العمر الوسيط عند الزواج الأول بلغ حوالي 18.4 سنة للإناث و 23.5 سنة للذكور[3]. أما العمر الوسيط عند إنجاب المولود الأول بين النساء في سن (25 – 49 سنة) حسب العمر الحالي لعام 2000، فبلغ 20 سنة في الأراضي الفلسطينية، في حين بلغ 19 سنة للفئة العمرية (25 – 29 سنة)[4].

تعتبر فترة التباعد بين المواليد من العوامل المؤثرة على معدلات الخصوبة، وقد بلغ متوسط فترة التباعد بين المواليد خلال الخمس سنوات السابقة للمسح الصحي 2000 في الأراضي الفلسطينية 25 شهراً، وتعتبر هذه الفترة قصيرة مقارنة مع بعض الدول المجاورة مثل مصر حيث بلغت 34.5 شهراً[5]، كما أشارت نتائج المسح الصحي 2000 في الأراضي الفلسطينية إلى أن 48.5% من النساء المتزوجات حالياً لا يستخدمن وسائل حديثة لمنع الحمل، أما النساء المتزوجات حالياً في الفئة العمرية (15 – 49 سنة) اللواتي يستخدمن وسائل حديثة لمنع الحمل فبلغت 36.7%، تتوزع حسب المنطقة بواقع 38.8% في الضفة الغربية، و32.7% في قطاع غزة. بينما بلغت 46.0% في مصر، و 51.0%

---

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم 3، رام الله ،تشرين الثاني 2002، ص 178.
2. المصدر السابق، ص153، 156.
3. ماس، المراقب الإجتماعي، عدد 7، نيسان 2004، ص17.
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم 3، ص 179.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، المرأة والرجل في فلسطين، إتجاهات وإحصاءات، العدد الثاني، رام الله، ص 23.

في تونس، و78.0% في بريطانيا، و69.0% في النرويج، و67.0% في الولايات المتحدة لعام 2000، إلا أن هذه النسبة تعتبر في الأراضي الفلسطينية أعلى من نظيرتها مقارنة مع دول عربية أخرى، حيث بلغت 27% في الأردن، و 10% في اليمن، و19% في عمان، و11% في العراق[1].

يؤثر المستوى التعليمي أيضاً على معدلات الخصوبة، فارتفاع المستوى التعليمي يؤدي إلى تأخير سن الزواج، وبالتالي خفض عدد سنوات الخصوبة، إضافة إلى أن التعليم يسهم في زيادة درجة الوعي لدى الزوجين بضرورة وأهمية تنظيم الأسرة. وفي هذا الصدد تشير الإحصاءات إلى أن معدل الخصوبة بين النساء اللواتي يحملن مؤهلاً علمياً فوق الثانوية العامة بلغ في الأراضي الفلسطينية 4.1 مولوداً لكل إمرأة، مقابل 6.6 للواتي يحملن مؤهلاً علمياً دون الثانوية العامة [2]. كما بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول 24.2 سنة للنساء اللواتي يحملن مؤهلاً جامعياً (بكالوريوس) فأعلى، و 17.1 سنة للنساء اللواتي أتممن مرحلة الدراسة الإعدادية[3].

4.1.2 إرتفاع معدلات النمو السكاني

تتحدد حركة السكان ومعدلات نموهم بمعدلات المواليد والوفيات، وصافي الهجرة الخارجية، وتعتبر معدلات النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية مرتفعة مقارنة مع دول أخرى، حيث بلغ المتوسط العام لمعدلات النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية 4.93% للفترة 2003/1995. وبلغ 5.9% في العام 1996، و5.8% في العام 1997، ويعود هذا الإرتفاع إلى عودة قسم من الفلسطينيين مع عائلاتهم لأرض الوطن في أعقاب قيام السلطة الوطنية الفلسطينية على أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة بعد اتفاق أوسلو (إعلان المبادئ 1993). في حين كقاعدة كانت معدلات صافي الهجرة قبل العام 1994 سالبة.

أما معدلات الزيادة الطبيعية للسكان في الأراضي الفلسطينية فهي تعتبر من أعلى المعدلات في العالم. حيث بلغت في المتوسط 3.65% للفترة 2003/1995، بينما في العام 2002 بلغت 2.3% في الأردن، و2.0% في مصر، و 0.3% في النرويج، و 0.6% في الولايات المتحدة الأمريكية، و 1.3% في العالم[4].

يعزى الارتفاع في معدلات الزيادة الطبيعية للسكان في الأراضي الفلسطينية إلى ارتفاع معدلات المواليد ومعدلات الخصوبة من ناحية وانخفاض معدلات الوفيات بشكل عام، ومعدلات وفيات الرضع بشكل خاص، وذلك نتيجة تحسن الأوضاع الصحية، وبلغ المتوسط العام لمعدل المواليد الخام في الأراضي الفلسطينية 41.66 لكل ألف من السكان للفترة 2003/1995، وخلال سنوات هذه الفترة كان الاتجاه العام لمعدل المواليد الخام يميل نحو الانخفاض. حيث انخفض من 45 مولوداً لكل ألف من السكان في العام 1995 إلى 41.3 مولوداً في العام 1999، ثم إلى 39.23 مولوداً لكل ألف من السكان في العام 2003. وبلغ المتوسط العام لمعدل الوفيات الخام لنفس الفترة 4.84 لكل ألف من السكان، وانخفض من 6.4 في العام 1995 إلى 4.5 في العام 1999، وإلى 4.16 لكل ألف من السكان في عام 2003[5].

---

[1]. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم 3، مصدر سابق، ص 153، 156.

[2]. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، المرأة والرجل في فلسطين، مصدر سابق، ص 23.

[3]. ماس، المراقب الإجتماعي، عدد 7، نيسان 2004، مصدر سابق، ص 17.

[4]. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم 4، مصدر سابق.

[5]. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

بالمقارنة مع بعض الدول العربية، بلغ معدل المواليد الخام 28 في الألف في الأردن، و27 في الألف في مصر، و17 في الألف في تونس وذلك لعام 2002، وبلغ في إسرائيل 21 في الألف، و11 في الألف في بريطانيا، و15 في الألف في الولايات المتحدة الأمريكية، و21 في الألف على مستوى العالم لنفس العام المذكور، أما معدل الوفيات الخام فبلغ 5 لكل ألف من السكان في الأردن، و7 في الألف في مصر، و6 بالألف في تونس، في حين بلغ 6 بالألف في إسرائيل، و9 بالألف في الولايات المتحدة الأمريكية، و9 بالألف في العالم لعام 2002[1]. بلغ معدل وفيات الرضع في الأراضي الفلسطينية 25.5 لكل ألف مولود حي للفترة 1999/1995، بينما بلغ 29، و51 لكل ألف مولود حي في الأردن ومصر على التوالي في العام 1999[2].

5.1.2 ارتفاع نسبة السكان صغار السن

بلغت نسبة الأفراد في الفئة العمرية (0 – 14 سنة) في الأراضي الفلسطينية 46.8% بالمتوسط للفترة 2002/1995، أما نسبة الأفراد في الفئة العمرية (15 – 64 سنة) فبلغت في المتوسط 49.9%، في حين يلاحظ انخفاض نسبة الأفراد 65 سنة فأكثر، حيث بلغت بالمتوسط 3.4% فقط. ويلاحظ أن نسبة الأفراد صغار السن في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية، حيث بلغت 49.4%، و44.5% في كل منهما على التوالي لعام 2002. ويعزي ذلك إلى كون معدلات الخصوبة في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية.

بالمقارنة مع بعض الدول المجاورة، والمعدل العالمي يتبين أن المجتمع الفلسطيني فتي بشكل أكبر، ففي العام 2002 بلغت نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة 40% في الأردن و36% في مصر، و28% في إسرائيل. وفي بعض الدول المتقدمة بلغت 19% في بريطانيا، و20% في النرويج، و21% في الولايات المتحدة الأمريكية، و30% على المستوى العالمي. في حين بلغت نسبة الأفراد 65 سنة فأكثر 16% في بريطانيا، و15% في النرويج، و13% في الولايات المتحدة الأمريكية، و7% في العالم[3].

من ناحية أخرى تشير توقعات العمر الوسيط للسكان إلى أنه بلغ 16.6 سنة في الأراضي الفلسطينية، في منتصف العام 2002، وبلغ 17.5 سنة في الضفة الغربية، مقابل 15.2 سنة في قطاع غزة، وهو ما يشير إلى أن مجتمع قطاع غزة فتي أكثر من مجتمع الضفة الغربية[4].

كما أن المجتمع الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية أكثر فتوة وفقاً لهذا المؤشر مقارنة بالمجتمع في الأردن، حيث بلغ العمر الوسيط للسكان 19.46 سنة لعام 2003[5].

6.1.2 حجم الأسرة، وجنس رب الأسرة

يعتبر متوسط حجم الأسرة في الأراضي الفلسطينية مرتفعاً، وبلغ 6.4 فرداً في العام 2002، وهو في قطاع غزة أعلى منه في الضفة الغربية، حيث بلغ 6.8، و6.1 في كل منهما على التوالي. في حين بلغ متوسط حجم الأسرة في الأردن

---

[1]. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم 4.

[2]. ماس، المراقب الإجتماعي، عدد 7، نيسان 2004، مصدر سابق، ص 15.

[3]. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم 4، مصدر سبق ذكره.

[4]. ماس، المراقب الإجتماعي، عدد 7، نيسان 2004، مصدر سبق ذكره، ص 13.

[5]. الموقع: www.dos.gov.jo/dos-home/jorfig/2003/1.jpg

5.7 فرداً للعام 2003[1]. من ناحية أخرى كانت أعلى نسبة من الأسر في الأراضي الفلسطينية تلك التي حجمها 6 أفراد، وشكلت 14.2%، وأقل نسبة من الأسر هي التي حجمها فرد واحد، وشكلت 3.9%، توزعت بواقع 4.2% في الضفة الغربية، و3.2% في قطاع غزة. إلا أنه من ناحية أعلى نسبة من الأسر يلاحظ وجود فروق ملموسة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث كانت أعلى نسبة من الأسر في الضفة الغربية تلك التي حجمها 6 أفراد، وشكلت 15.2%، بينما كانت أعلى نسبة من الأسر في قطاع غزة هي التي حجمها 10 أفراد فأكثر، وشكلت 19.9% لعام 2002.

أما من حيث جنس رب الأسرة في الأراضي الفلسطينية فيلاحظ أن الاتجاه العام لنسبة الأسر التي ترأسها نساء يميل إلى الزيادة، حيث ارتفعت من 7.7% في عام 1995 إلى 9% في العام 1997، وإلى 10.3% في عام 2001، ثم إلى 11.5% في العام 2002، وحسب المنطقة توزعت الأسر التي ترأسها نساء في العام 2002 بواقع 12.3% في الضفة الغربية، و9.9% في قطاع غزة، وذلك من مجمل الأسر الخاصة الفلسطينية[2]. ويعزى التزايد في نسبة الأسر التي ترأسها نساء إلى تزايد أعداد الشهداء والجرحى والمعتقلين نتيجة للعدوان الإسرائيلي خاصة أثناء انتفاضة الأقصى.

إن ارتفاع معدلات الخصوبة، وارتفاع نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، وارتفاع متوسط حجم الأسرة الفلسطينية يؤدي إلى ارتفاع نسبة الإعالة. وقد تفاقمت نسبة الإعالة الإقتصادية (عدد السكان بمن فيهم العاملين مقسوماً على عدد العاملين) في الأراضي الفلسطينية أثناء انتفاضة الأقصى، وذلك نتيجة الحصار والعدوان الإسرائيلي، حيث ارتفعت من 4.8 فرداً لكل عامل في الربع الثالث من عام 2000 –أي عشية الانتفاضة وقبل الحصار– إلى 5.9 في الربع الثالث من عام 2003، وارتفعت في الضفة الغربية من 4.3 إلى 5.3، بينما ارتفعت في قطاع غزة من 6 إلى 7.1 فرداً لكل عامل لنفس الفترتين على التوالي[3].

خلاصة:

1. إن ارتفاع معدلات المواليد، ومعدلات الخصوبة يترافق مع انخفاض معدلات الوفيات في الأراضي الفلسطينية، قد لعب الدور الأساسي في الزيادة الطبيعية والمرتفعة للسكان، وبالتالي في زيادة معدلات نمو القوى العاملة، وعرض العمل.
2. إن ارتفاع نسبة الأفراد صغار السن، وارتفاع متوسط حجم الأسرة مع تدني نسبة المشاركة في القوى، وارتفاع معدلات البطالة يؤدي إلى ارتفاع نسبة الإعالة الإقتصادية الحقيقية مما يشكل أداة ضغط اقتصادية إضافية.

2.2 ديناميكية القوى العاملة الفلسطينية واتجاهات تطورها

تقسم القوة البشرية (الأفراد 15 سنة فأكثر) إلى فئتين: الأولى تشمل الأفراد داخل القوى العاملة Labor Force، والثانية تشمل الأفراد خارج القوى العاملة Outside Labor Force.

بلغ حجم القوة البشرية في الأراضي الفلسطينية 1.965 مليون نسمة لعام 2003، وهو ما يعادل حوالي 52.6% من مجموع السكان في نهاية ذلك العام، والبالغ حوالي 3.738 مليون نسمة. وتوزعت القوة البشرية بين الأفراد خارج

---

[1]. المصدر السابق.

[2]. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

[3]. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، مسح القوى العاملة، دورة (تموز – أيلول، 2003)، الربع الثالث 2003، المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح القوى العاملة، رام الله.

القوة العاملة بواقع 1.171 مليون نسمة أو ما يعادل 59.6%، وبين الأفراد داخل القوى العاملة بواقع 794 ألف فرد، أو بنسبة 40.4%.

حسب المنطقة، بلغ حجم القوة البشرية في الضفة الغربية 1.288 مليون نسمة، أي ما يعادل 54.4% من مجموع السكان، بينما بلغ حجم القوة البشرية في قطاع غزة 677 ألف فرد، وهو ما يعادل 49.4% من مجموع السكان في قطاع غزة لعام 2003. إن انخفاض نسبة القوة البشرية في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية يعود إلى ارتفاع النمو السكاني وكون نسبة صغار السن الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية. وتوزعت القوة البشرية في الضفة الغربية بنسبة 58.1% للأفراد خارج القوى العاملة، و41.9% للأفراد داخل القوى العاملة، أما في قطاع غزة فشكلوا على التوالي 62.4%، و37.6% لعام 2003[1].

1.2.2 تركيبة القوى العاملة ومعدلات نموها

تتكون القوى العاملة من ثلاثة أقسام هي: العمالة التامة، والعمالة المحدودة، والعاطلون عن العمل.

تتسم القوى العاملة الفلسطينية بارتفاع معدلات نموها السنوية، حيث بلغ المتوسط العام لمعدل نموها السنوي في الأراضي الفلسطينية 5.7% للفترة 1995– 2000، يتوزع بنسبة 5.3% في الضفة الغربية، و6.5% في قطاع غزة. يعزى الارتفاع في معدلات نمو القوى العاملة في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية إلى كون معدلات الزيادة الطبيعية للسكان في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية، كما أن نسبة السكان صغار السن الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة في قطاع غزة هي أيضاً أعلى منها في الضفة الغربية، وهو ما ينعكس في ارتفاع معدلات نمو الأفراد الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة.

ارتفع حجم القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية من 513 ألف فرد في عام 1995 إلى 794 ألفاً في العام 2003، أي بنسبة زيادة إجمالية بلغت حوالي 55%، إلا أن معدلات النمو السنوي في القوى العاملة كانت غير مستقرة، تجدر الإشارة إلى أنه في أوقات الحصار والإغلاق ترتفع معدلات البطالة، ويصبح من الناحية الإحصائية جزء من القوى العاملة خارجها، وهو ما يعرف بالعمال المحبطين Discouraged Workers، وهم الذين توقفوا عن البحث عن عمل بسبب يأسهم من الحصول عليه، وحسب معيار منظمة العمل الدولية (ILO) يستبعد هؤلاء من القوى العاملة، ويعتبرون خارجها بسبب توقفهم عن البحث جدياً عن عمل.

حسب المعيار الدولي، سجل حجم القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية تراجعاً من 695 ألف فرد في عام 2000 إلى 672 ألفاً في عام 2001. ومصدر هذا التراجع هو القوى العاملة النسائية، حيث انخفض حجمها من 107 آلاف إلى 91 ألفاً، بينما أرتفع حجم القوى العاملة الذكورية قليلاً من 588 ألفاً إلى 591 ألفاً في العامين المذكورين على التوالي. أما حسب المنطقة، فقد تراجع حجم القوى العاملة في الضفة الغربية من 483 ألفاً في عام 2000 إلى 482 ألفاً في عام 2001، وبينما ارتفع قليلاً حجم القوى العاملة الذكورية، فقد انخفض حجم القوى العاملة النسائية من 77 ألفاً إلى 70 ألفاً في نفس العامين على التوالي.

[1]. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الصفحة الإلكترونية: www.pcbs.org.

وفي قطاع غزة انخفض حجم القوى العاملة من 212 ألفاً في عام 2000 إلى 200 ألف في عام 2001، وانخفض حجم القوى العاملة الذكورية قليلاً من 182 ألفاً إلى 179 ألفاً، أما حجم القوى العاملة النسائية فانخفض من 30 ألفاً إلى 21 ألفاً في العامين المذكورين على التوالي.

كذلك انخفض حجم القوى العاملة[1] (بالمعنى الواسع) في الأراضي الفلسطينية من 792 ألفاً في عام 2000 إلى 711 ألفاً في عام 2001، وانخفض حجم القوى العاملة الذكورية من 667 ألفاً إلى 618 ألفاً، في حين انخفض حجم القوى العاملة النسائية من 125 ألفاً إلى 93 ألفاً على التوالي.

2.2.2 معدل المشاركة في القوى العاملة

بلغ المتوسط العام لمعدل المشاركة في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية 40.1% للفترة 2003/1995 وهو في الضفة الغربية (42.3%) أعلى منه في قطاع غزة (36.1%). يعزى الإنخفاض في معدل المشاركة في القوى العاملة الفلسطينية إلى إرتفاع نسبة السكان صغار السن (الأفراد أقل من 15 سنة)، وإرتفاع نسبة الملتحقين في مراحل التعليم الثانوي والعالي، وتدني نسبة مساهمة المرأة الفلسطينية في القوى العاملة وضعف قدرة الإقتصاد الفلسطيني الإستيعابية للأيدي العاملة، نتيجة الإحتلال وسياساته المضادة للتنمية الفلسطينية وما ترتب عليها من هجرة القوى العاملة بحثاً عن مصادر الرزق في الخارج.

تختلف نسبة المشاركة في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس، حيث بلغ المتوسط العام لمعدل مشاركة الذكور 68.4%، مقابل 11.5% للإناث للفترة 2003/1995. بالمقارنة مع الدول الأخرى يلاحظ أن معدلات مشاركة الذكور في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية متقاربة مع بعض الدول المجاورة، حيث أنها تزيد أو تقل قليلاً عن تلك السائدة في بعض الدول العربية والأجنبية. إلا أن معدل المشاركة في القوى العاملة لكلا الجنسين في فلسطين يعتبر منخفضاً مقارنة بالدول المجاورة، ويعود ذلك لأسباب عديدة، منها تدني معدل مشاركة النساء الفلسطينيات في القوى العاملة وارتفاعها في الدول الأخرى محل المقارنة.

على سبيل المثال بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة في عام 2001 في مصر 44.9%، يتوزع بواقع 68.6% للذكور، و20.2% للإناث، أما في سوريا فيلاحظ أن معدلات المشاركة الإقتصادية تفوق كثيراً نظيرتها في فلسطين سواءً أكان ذلك بالنسبة للذكور، أم بالعلاقة مع الإناث، ففي العام 2002 بلغ معدل المشاركة في القوة العاملة في سوريا 53.3% يتوزع بواقع 81.6% للذكور، و23.5% للإناث. وفي إسرائيل بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة 54.5% لعام 2003، يتوزع بنسبة 60.1% للذكور و49.1% للإناث، وفي نفس العام بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة في فرنسا 55.6%، يتوزع بنسبة 62.6% للذكور، و49.1% للإناث[2].

يتضح من هذه البيانات، أن سياسات العمل والتشغيل الموجهة نحو تطوير القوى العاملة ورفع مستويات مشاركتها الإقتصادية لا بد أن تولي اهتمام كافي لرفع مستويات المشاركة الإقتصادية للنساء في القوى العاملة. وهو ما يحتاج بداية إلى دراسة تحليلية معمقة لأسباب تدني معدل مشاركة النساء في القوى العاملة.

---

[1]. يشمل جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمالة (وفقاً لمعيار ILO)، أو البطالة بمعناها الواسع. ويشمل التعريف الموسع للبطالة إضافة إلى العاطلين عن العمل حسب معيار ILO الأفراد خارج القوى العاملة الذين توقفوا عن البحث عن عمل بسبب يأسهم من الحصول عليه.

[1]. إحصائيات مكتب العمل الدولي، موقع الصفحة الإلكترونية.

يعزى تدني نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة الرسمية في الأراضي الفلسطينية إلى أسباب عديدة أبرزها الأعباء الأسرية الملقاة على كاهل المرأة و نظرة المجتمع التقليدية لدور المرأة الاجتماعي، حيث تحصره بصفة أساسية في أعمال المنزل و تربية الأطفال، كما أن هذه النظرة المستندة إلى الموروث الإجتماعي – الثقافي تحدد للمرأة أدواراً، و أنشطة إقتصادية ومهن معينة في سوق العمل، إضافة إلى محدودية فرص العمل المتاحة للنساء في الإقتصاد الفلسطيني، الذي يعاني من ضعف قدرته على خلق فرص العمل المتزايدة، نتيجة الإحتلال الإسرائيلي وسياساته بصفة رئيسية.

في هذه العلاقة، أشارت نتائج مسوحات القوى العاملة الفلسطينية إلى أن السبب الرئيس لبقاء النساء خارج القوى العاملة يتمثل في التفرغ لأعمال المنزل والواجبات الأسرية، في حين أن السبب الرئيس لبقاء الرجال خارج القوى العاملة يتمثل في الدراسة. فخلال الفترة 2003/1999 كان 72% بالمتوسط من مجموع الإناث (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية خارج القوى العاملة بسبب أعمال المنزل، مقابل 1% بالمتوسط فقط من الرجال هم خارج القوى العاملة لنفس السبب. بالأرقام المطلقة بلغ متوسط عدد الإناث (15 سنة فأكثر) خارج القوى العاملة بسبب التفرغ لأعمال المنزل 559 ألفاً للفترة 2003/1999 مقابل 4 آلاف من الذكور بالمتوسط لنفس الفترة.

بسبب الدراسة فإن 63% بالمتوسط من الذكور (20–24 سنة) هم خارج القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية للفترة 2003/1999، بينما 21% بالمتوسط من الإناث في نفس الفئة العمرية هم خارج القوى العاملة بسبب الدراسة[1]. أما في العام 2002، كان 50.5% من مجموع الذكور (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية خارج القوى العاملة بسبب الدراسة. بينما 20.7% من الإناث (15 سنة فأكثر) كن خارج القوى العاملة لنفس السبب[2].

تأثرت معدلات المشاركة في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية بسياسة الإغلاق الإسرائيلي خاصةً أثناء إنتفاضة الأقصى، حيث تراجعت معدلات المشاركة في القوى العاملة لا سيما في قطاع غزة، ففي العام 2002 بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة 38.1% في الأراضي الفلسطينية، و40% في الضفة الغربية، و34.5% في قطاع غزة، وهو أقل مما كان عليه في العام 1995، حيث بلغ 39%، و40.6%، و35.4% في كل منها على التوالي.
بصفة عامة سجلت معدلات المشاركة في القوى العاملة نمواً سنوياً بلغ متوسطه العام في الأراضي الفلسطينية 0.5% للفترة 2003/1995. ويلاحظ أن معدلات النمو السنوية للفترة 1999/1995 كانت موجبة، كذلك في العام 2003، إلا أنها كانت سالبة خلال السنوات 2002/2000، وهو ما يعود إلى ظروف الإنتفاضة وحالة عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي نتيجة إجراءات الحصار والعدوان الإسرائيلي التي أدت إلى خروج جزء من القوى العاملة الفلسطينية من الإحصاءات الرسمية خاصة من العاملين الفلسطينيين الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل.

سجل معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية نمواً سالباً، بلغ –0.8% عام 2000، و–4.7% عام 2001، و–1.9% في عام 2002، كذلك سجل معدل مشاركة النساء في القوى العاملة نمواً سالباً في عام 2001، بلغت نسبته –18.1%، وصفراً في العام 2002. وفي الضفة الغربية تراجعت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة من 14.1% في عام 1999 إلى 12.4% في عام 2002، بينما تراجعت في قطاع غزة من 8.8% إلى 6.2% في نفس العامين على التوالي. تجدر الملاحظة أن معدل المشاركة في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية سجل إرتفاعاً بنسبة قليلة في العام 2003، حيث إرتفع معدل مشاركة الذكور من 65.5% في عام 2002 إلى 67.6% في عام

[1]. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسوحات القوى العاملة، أعداد مختلفة.

[2]. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2002، رام الله، ص100.

2003، وارتفع للإناث من 10.4% إلى 12.8% في نفس العامين على التوالي. وربما يعتبر ذلك مؤشراً على بداية تكيف الإقتصاد الفلسطيني، والقوى العاملة مع ظروف الإنتفاضة وإجراءات الحصار والإغلاق الإسرائيلي.

تختلف نسبة المشاركة الاقتصادية للسكان في القوى العاملة تبعاً لاختلاف العمر، والمستوى التعليمي، والجنس. فمن حيث العمر يلاحظ وجود فروق ملموسة في معدلات المشاركة الإقتصادية بين الذكور والإناث فهي بين الذكور أعلى منها بين الإناث في جميع الفئات العمرية. فأعلى معدل للمشاركة الإقتصادية كان في الفئة العمرية (35 – 44 سنة)، حيث بلغ بالمتوسط 90% للذكور، مقابل 16.5% للإناث للفترة 2003/1995، أما اقل معدل للمشاركة في القوى العاملة فكان في الفئة العمرية (55 سنة فأكثر) وبلغ بالمتوسط 36.7% للذكور، و5.7% للإناث لنفس الفترة، ويعود الإنخفاض في معدل المشاركة الإقتصادية لهذه الفئة العمرية لكلا الجنسين إلى كبر السن أو المرض والتقاعد. كذلك تعتبر نسبة المشاركة النسائية في القوى العاملة في الفئة العمرية الشابة (15– 24 سنة) متدنية حيث بلغت 7% بالمتوسط. ويعزى ذلك إلى إلتحاق الإناث بالتعليم، والزواج المبكر وما يترتب عليه من التفرغ لأعمال المنزل والواجبات الأسرية، بالمقارنة مع الذكور فإن نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة في الفئة العمرية (15 – 24 سنة) أعلى منها بين الإناث، حيث بلغت 50.6% مما يعني أن النساء مقارنة بالذكور لا يدخلن بسن مبكرة إلى سوق العمل، وربما يعزى ذلك إلى متطلبات سوق العمل من المؤهلات العلمية العالية اللازمة لتشغيل النساء.

حسب المستوى التعليمي فإن أعلى معدل للمشاركة في القوى العاملة (كلا الجنسين) بين الذين أتموا 13 سنة دراسية فأكثر، أي بين حملة الشهادات الجامعية، والدبلوم المتوسط، وبلغ 61.2% بالمتوسط للفترة 2003/1995. بينما كان أقل معدل للمشاركة الإقتصادية بين القوى العاملة الذين عدد سنواتهم الدراسية صفراً، وبلغ 13% بالمتوسط لنفس الفترة. أما حسب الجنس والمستوى التعليمي، يلاحظ أن معدلات مشاركة الذكور في القوى العاملة موزعة حسب عدد السنوات الدراسية كانت متقاربة (عدا الفئة الدراسية الصفرية)، حيث بلغت بالمتوسط 72.9% للفئة الدراسية (1 – 6 سنوات)، و72% لفئة الدراسة (7 – 9 سنوات)، و67.3% للفئة الدراسية (10 – 12 سنة)، و72.2% بين الذين أتموا 13 سنة دراسية فأكثر. في حين بلغت 29.1% للفئة التي عدد سنواتهم الدراسية صفراً.

أما معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة موزعة حسب عدد سنوات الدراسة، فيلاحظ أن أعلى معدل للمشاركة هو بين الإناث اللواتي أتممن 13 سنة دراسية فأكثر، أي بين حملة المؤهل العلمي العالي (دبلوم متوسط فأعلى)، وبلغ 43.7 % بالمتوسط للفترة 2003/1995. بينما يلاحظ أن معدلات المشاركة بين الفئات الدراسية الأخرى كانت متقاربة إلا أنها بعيدة جداً عن معدل مشاركة الإناث في الفئة الدراسية 13 سنة فأكثر، حيث بلغت معدلات مشاركة الإناث 7.8% بين اللواتي عدد سنوات دراستهن صفراً، و9.2% في فئة الدراسة (1 – 6 سنوات)، و5.9% في الفئة (7 – 9 سنوات) دراسية، و7% في الفئة الدراسية (10 – 12 سنة).

إستنتاج:

يتضح من هذه البيانات أن معدلات المشاركة في القوى العاملة لا سيما بين النساء تزداد مع إرتفاع المستوى التعليمي، وأن المؤهل العلمي العالي يعتبر شرطاً لدخول النساء إلى سوق العمل، باعتبار أن المؤهل العلمي العالي يزيد من إمكانية إيجاد فرصة عمل.

يؤكد هذا الإستنتاج تركيبة القوى العاملة المشاركة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية، حيث يلاحظ أن حوالي النصف (49.9%) (بواقع 45.7% في الضفة الغربية، و65.4% في قطاع غزة) من القوى العاملة النسوية المشاركة في العام 2002[1] هن متعلمات 13 سنة دراسية فأكثر، وأن 18.1% أتممن (10 – 12 سنة) دراسية، في حين 20.4% من القوى العاملة الذكورية المشاركة أتموا 13 سنة دراسية فأكثر، و32.6% منهم أتموا (10 – 12 سنة) دراسية، مما يشير إلى أن المؤهل العلمي العالي للنساء يعتبر شرطاً لدخولهن سوق العمل، مقارنة مع الذكور. وفي نفس الوقت تشير هذه البيانات إلى إرتفاع المستوى التعليمي للقوى العاملة، نظراً لأن التعليم يحسن من فرص العمل، ومستويات الأجور.

3.2.2 إتجاهات نمو العمالة الفلسطينية وتوزعها بين الإقتصادين المحلي والإسرائيلي

إرتفع حجم العاملين من الأراضي الفلسطينية (بصرف النظر عن مكان العمل) من 417 ألف مستخدم في عام 1995 إلى 591 ألفاً في عام 2003. وبلغ المتوسط العام لمعدل النمو السنوي 5% بالمتوسط للفترة 2003/1995. وتتوزع العمالة الكلية ما بين العمالة التامة والعمالة المحدودة. وشكلت بالمتوسط 71.3%، و8.2% من مجموع القوى العاملة الفلسطينية في نفس الفترة على التوالي.

بلغ المتوسط العام لمعدل النمو السنوي للعمالة التامة 8%، في حين بلغ –5.8% بالمتوسط للعمالة المحدودة للفترة 2003/1995، وبلغ المتوسط العام لحجم العمالة المحدودة 50 ألف مستخدم في الأراضي الفلسطينية، يتوزع بواقع 40 ألفاً في الضفة الغربية، و10 آلاف في قطاع غزة لنفس الفترة المذكورة. وربما يعود ارتفاع حجم العمالة المحدودة في الضفة الغربية مقارنة مع قطاع غزة إلى محدودية الطاقة الإستيعابية للقطاع الزراعي للأيدي العاملة في قطاع غزة لا سيما العمالة الجزئية، والموسمية، حيث عادة ما يعمل القطاع الزراعي كإسفنجة يمتص قسماً من العاطلين عن العمل في أوقات الإغلاق، الذين يعملون بصورة مؤقتة، أو كأعضاء أسرة بدون أجر.

أما العمالة المحدودة في الأراضي الفلسطينية فمعظمها عمالة محدودة غير ظاهرة، وهي التي تعمل في ظل ظروف عمل سيئة وبأجور غير كافية، وترغب بتغيير عملها، وبلغ حجمها عام 2002 نحو 17 ألفاً، وذلك مقارنة مع 28 ألف مستخدم في عام 1999. أما العمالة المحدودة الظاهرة (الجزئية) فتشمل الأفراد الذين يعملون ساعات عمل أقل من العدد الطبيعي (أقل من 35 ساعة أسبوعياً)، ويرغبون بزيادة عدد ساعات عملهم إلى العدد الطبيعي عن طريق البحث عن عمل إضافي، أو تأسيس مصلحة خاصة، وبلغ حجم هذه العمالة 8 آلاف مستخدم عام 1999، وارتفع إلى 13 ألفاً عام 2002[2]. تجدر الإشارة إلى أن العمالة المحدودة يجب أخذها بالحسبان عند رسم خطط التشغيل بهدف الوصول إلى وضع التوظف الكامل للعمالة.

يلاحظ أن المتوسط العام لمعدل النمو السنوي للعمالة الكلية، وهو 5%، كان أقل بكثير من المتوسط العام لمعدل نمو البطالة في الأراضي الفلسطينية والبالغ 14% للفترة 2003/1995. كما إتسمت معدلات النمو السنوية للعمالة الفلسطينية خلال هذه الفترة بالتذبذب والتقلب الشديد، وعدم الإستقرار. فخلال الفترة 2000/1995 سجلت العمالة الكلية معدلات نمو سنوية موجبة، وإن كانت متفاوتة، بينما سجلت معدلات نمو سالبة في عامي 2001، و2002، وبلغت –14.9%، و–4.3% على التوالي، ثم سجلت نمواً سنوياً موجباً بلغت نسبته 21.6% في عام 2003.

---

[1]. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2002، ص 59.

[2]. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، (بيانات غير منشورة).

يعزى التذبذب في معدلات نمو العمالة الفلسطينية إلى سياسة الحصار والإغلاق الإسرائيلي التي تصاعدت خلال إنتفاضة الأقصى. حيث في أوقات الإغلاق عادة ما ينخفض حجم العمالة الفلسطينية، ويرتفع معدل البطالة بشكل حاد ومفاجئ، وذلك نتيجة منع آلاف العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل، وفقدان جزء من العاملين في الاقتصاد الفلسطيني لوظائفهم بصورة جزئية أو كلية.

نتيجة الحصار والإغلاق الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية شهدت جميع الأنشطة الإقتصادية تراجعاً ملموساً، وإن كانت بنسب متباينة. كما تراجعت المؤشرات الإقتصادية الكلية في الناتج المحلي الإجمالي، والدخل القومي، والإستثمار والإستهلاك. والتجارة الخارجية، وتفشي الفقر بين الأسر الفلسطينية، وانعكس ذلك في سلوك المنشآت مع العاملين فيها بأجر، حيث تم تسريح جزء منهم، وإعطاء بعضهم إجازات بدون راتب. وهو ما يشير إلى تراجع الطلب على العمالة في سوق العمل الفلسطيني لا سيما في القطاع الخاص.

بلغ المتوسط العام لحجم العمالة الفلسطينية 516 ألف مستخدم للفترة 2003/1995، توزعوا بواقع 433 ألف مستخدم في الأراضي الفلسطينية، و83 ألفاً في إسرائيل والمستعمرات. أي ما يعادل حوالي 84% في الاقتصاد المحلي، و16.0% بالمتوسط في الاقتصاد الإسرائيلي. وبلغ المتوسط العام لمعدلات نمو العمالة الفلسطينية (الاستخدام) 5.7% في الأراضي الفلسطينية، و1.8% في إسرائيل والمستعمرات لنفس الفترة.

جدول 1: توزيع العاملين من الأراضي الفلسطينية بين الإقتصادين المحلي والإسرائيلي (1995 – 2003)

السنة	كلا الجنسين				المجموع*
	في الأراضي* الفلسطينية	معدل النمو السنوي	في إسرائيل* والمستعمرات	معدل النمو السنوي	
1995	349	-	68	-	**417**
1996	369	%5.5	60	%10.5-	**429**
1997	399	%8.2	82	%36.0	**481**
1998	430	%7.8	119	%44.8	**549**
1999	453	%5.5	135	%13.0	**588**
2000	480	%5.9	117	%13.1-	**597**
2001	438	%8.7-	70	%40.5-	**508**
2002	436	%0.6-	50	%28.1-	**486**
2003	534	%22.4	57	%14.5	**591**
المتوسط	**433**	**%5.7**	**83**	**%1.8**	**516**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

(–) لا تتوفر بيانات من المصدر.

(*) الوحدة بالألف

إنخفض حجم العمالة الفلسطينية الكلية (العمالة التامة + العمالة المحدودة) من 588 ألفاً في عام 1999 إلى 486 ألف مستخدم عام 2002، أو بنسبة تراجع بلغت 17.3%. إنخفض حجم العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات من 135 ألفاً في عام 1999 إلى 50 ألف عامل عام 2002، أي بنسبة تراجع إجمالية بلغت حوالي 63%، كما يعزى التراجع جزئياً إلى إنخفاض عدد العاملين في القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية، الذي إنخفض من 354 ألفاً إلى 321 ألف مستخدم لنفس العامين على التوالي، أو بنسبة إنخفاض بلغت 9.3%.

بالمقابل إرتفع عدد العاملين في القطاع العام في الأراضي الفلسطينية من 99 ألف مستخدم في عام 1999 إلى 115 ألفاً عام 2002. أي بنسبة زيادة إ جمالية بلغت 16.2%. وهو ما يشير إلى الدور الهام والمتزايد للقطاع العام في إستيعاب الأيدي العاملة، حيث إرتفعت نسبة العاملين في القطاع العام في الأراضي الفلسطينية من 16.9% في عام 1999 إلى 23.7% عام 2002، بينما إرتفعت في القطاع الخاص من 60.2% إلى 66.0%، وإنخفضت في الإقتصاد الإسرائيلي من 23% إلى 10.3% لنفس العامين على التوالي.

أما حسب المنطقة فقد طرأت تغيرات ملموسة على توزيع العاملين في القطاعين العام والخاص، حيث يلاحظ ما يلي[1]:

1. إرتفعت نسبة العاملين في القطاع العام في الضفة الغربية من 12.7% في عام 1999 إلى 18.3% في عام 2000. وبالأرقام المطلقة إرتفع عددهم من 53 ألفاً إلى 64 ألف مستخدم، أي بنسبة زيادة إجمالية بلغت حوالي 21.0%. وارتفع عدد العاملين في القطاع العام في قطاع غزة من 27.2% عام 1999 إلى حوالي 42.0% عام 2001، وإرتفع عددهم من 46 ألفاً إلى 55 ألفاً، أو بنسبة زيادة إجمالية بلغت حوالي 20.0%. لكن عددهم في القطاع العام في قطاع غزة إنخفض إلى 51 ألف مستخدم في عام 2002.
2. إرتفع عدد العاملين في القطاع الخاص في الضفة الغربية من 257 ألفاً عام 1999 إلى 271 ألف مستخدم في عام 2000، وإنخفض إلى 245 ألفاً، و239 ألفاً في عامي 2001، و2002 على التوالي. أي بنسبة تراجع إجمالية بلغت 7.0% ما بين عامي 1999 و2002، وفي قطاع غزة إنخفض عدد العاملين في القطاع الخاص من 97 ألفاً عام 1999 إلى 75 ألفاً في عام 2001، ليرتفع إلى 82 ألف مستخدم في عام 2002، إلا أن عددهم ظل أقل مما كان عليه في عام 1999. حيث تراجع بنسبة إجمالية بلغت 15.5% ما بين عامي 1999 و2002.
3. تراجع حجم العمالة الكلية في الضفة الغربية من 418 ألف مستخدم في عام 1999 إلى 376 ألفاً، و350 ألف مستخدم في عامي 2001، و2002 على التوالي، وإنخفض حجم العمالة الكلية في قطاع غزة من 170 ألفاً في عام 1999 إلى 132 ألفاً في عام 2001، ليرتفع إلى 136 ألفاً في عام 2002.

يتضح مما تقدم أن الزيادة التي طرأت على نسبة العاملين في القطاع العام خاصة في قطاع غزة يعود جزئياً إلى تراجع عدد العاملين في الإقتصاد الإسرائيلي، وفي القطاع الخاص، حيث أن التغيرات الملموسة في توزع العمالة الفلسطينية ما بين الإقتصاد المحلي والإقتصاد الإسرائيلي، وتراجع حجم العمالة في القطاع الخاص، أدت إلى إحداث تغيرات ملموسة في التوزيع النسبي للعاملين مما جعل نسبة العاملين في القطاع العام ترتفع لا سيما في قطاع غزة والتي تفوق أكثر من ضعف نسبة العاملين في القطاع العام في الضفة الغربية. حيث بلغت نسبة العاملين في القطاع العام في قطاع غزة 37.5%، مقابل 18.3% في القطاع العام في الضفة الغربية وذلك من إجمالي العمالة الكلية في كل منهما في العام 2002.

4. إن حجم العمالة من الضفة الغربية في الإقتصاد الإسرائيلي أعلى بكثير من حجم العمالة من قطاع غزة. فخلال الفترة 2003/1995 بلغ متوسط حجم العمالة من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات 72 ألف عامل، وأعلى مستوى لها بلغ 108 آلاف عامل في عام 1999، وأقلها 47 ألفاً في عام 2002 في حين بلغ متوسط عدد العاملين من قطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات خلال الفترة نفسها 12 ألف عامل، وبلغ أعلى مستوى 27 ألفاً في عام 1999، وأقله ألفي عامل في عام 2001.

[1]. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، (بيانات غير منشورة).

إن التذبذب في معدلات النمو السنوي للعمالة من الضفة الغربية في الإقتصاد الإسرائيلي كان أقل حدة من نظيرتها من قطاع غزة، خلال الفترة 2002/2000، ونتيجة لإجراءات الإغلاق الإسرائيلي تراجعت معدلات نمو العمالة الفلسطينية من الضفة الغربية في الإقتصاد الإسرائيلي بنسبة 12.1%، و29.7%، و30.4% على التوالي، في حين إنخفضت العمالة الفلسطينية من قطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات بنسبة 16.9% في عام 2000، وبنسبة 88.7% في عام 2001، وبينما إرتفع عدد العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات من 47 ألفاً في عام 2002 إلى 51 ألفاً في عام 2003، أي بنسبة 10.4% فقد إرتفع عددهم من قطاع غزة من 4 آلاف إلى 6 آلاف في نفس العامين على التوالي، أو بنسبة زيادة بلغت 57.8% في عام 2003. فنظراً لحجم العمالة الصغير من قطاع غزة في الإقتصاد الإسرائيلي، فإن مجرد إنخفاض أو زيادة طفيفة في عددهم المطلق تنعكس في معدلات نمو أو تراجع كبيرة.

أما العدد الأقل للعاملين من قطاع غزة في الإقتصاد الإسرائيلي فيعود بصفة أساسية إلى كون إجراءات الإغلاق والحصار الإسرائيلي على قطاع غزة وهي أكثر شدة وإحكاماً مقارنة بالضفة الغربية، وذلك بسبب محدودية المنافذ التي تربط بين قطاع غزة مع إسرائيل، وإمكانية إحكام السيطرة عليها بسهولة. ومن المتوقع أن تتلاشى هذه السمة، بالنسبة لعمال الضفة الغربية من حيث سهولة الدخول إلى إسرائيل مع الإنتهاء من بناء جدار الضم والتوسع على أراضي الضفة الغربية.

5. من ناحية أخرى يبين التوزيع النسبي للعاملين من الضفة الغربية ومن قطاع غزة حسب مكان العمل إلى ضعف الترابط أو إنعدام الإعتماد المتبادل بين إقتصاد الضفة الغربية وإقتصاد قطاع غزة من حيث إستيعاب الأيدي العاملة وتوفير فرص العمل، في حين يرتبط في هذا المجال كل منهما بدرجة أكبر بالإقتصاد الإسرائيلي. بالعلاقة مع التوزيع النسبي للعاملين من الضفة الغربية للفترة 2003/1995 فإن 80.8% بالمتوسط كانوا يعملون في الضفة الغربية، و0.1% فقط في قطاع غزة، بينما 19.1% منهم كانوا يعملون في إسرائيل والمستعمرات. أما العاملون من قطاع غزة فتوزعوا بنسبة 90.8% في قطاع غزة، و0.9% في الضفة الغربية، و8.3% بالمتوسط كانوا يعملون في إسرائيل والمستعمرات لنفس الفترة.

إن ضعف الترابط والإعتماد المتبادل بين سوقي العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة يعود إلى عوامل سياسية تتعلق بحواجز الإحتلال الإسرائيلي التي تمنع تنقل العمالة الفلسطينية بحرية بين قطاع غزة والضفة الغربية، وعوامل إقتصادية تتمثل في ضعف القاعدة الإنتاجية، وقدرة إقتصاد كل منهما على توفير فرص العمل لا سيما في قطاع غزة.

6. يلاحظ أن نسبة النساء العاملات من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات أعلى من نسبة النساء العاملات في إسرائيل والمستعمرات من قطاع غزة، حيث توزعت النساء العاملات من الضفة الغربية بالمتوسط، للفترة 1995/ 2003 بنسبة 96.8% في الضفة الغربية، و0.1% في قطاع غزة، و3.1% في إسرائيل والمستعمرات، أما النساء العاملات من قطاع غزة فتوزعن لنفس الفترة حسب مكان العمل بالمتوسط بنسبة 99.4% في قطاع غزة، و0.2% في الضفة الغربية، و0.4% في إسرائيل والمستعمرات.

4.2.2 إتجاهات نمو البطالة وخصائص العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية

1. إتجاهات نمو البطالة

إتسمت معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 2003/1995 بالتقلب الحاد، وذلك تبعاً للتقلبات في الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة. إرتفع معدل البطالة –حسب معيار منظمة العمل الدولية ILO– من 18.2% في عام 1995 إلى 23.8% في عام 1996، وهذا العام شهد حالة من عدم الإستقرار السياسي، وإتجهت معدلات البطالة خلال الفترة 1999/1997 نحو الإنخفاض، وبلغ أدنى معدل لها 11.8% في عام 1999. إلا أنها تسارعت منذ إنتفاضة الأقصى (2000.9.28) حيث بلغ أعلى معدل لها 31.3% في عام 2002، وهو العام الذي شهد إعادة الإحتلال الإسرائيلي لمدن الضفة الغربية وأجزاء من قطاع غزة. إرتفع حجم البطالة –حسب معيار منظمة العمل الدولية ILO– من 79 ألفاً في عام 1999 إلى 221 ألف عاطل عن العمل في عام 2002، وإنخفض إلى 203 آلاف عاطل عن العمل في العام 2003.

يعزى التقلب الشديد في معدلات البطالة بصفة أساسية إلى إجراءات الإغلاق والحصار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وإغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام العمالة الفلسطينية. حيث في أوقات الإغلاق يتراجع عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستعمرات ويرتفع معدل البطالة بصورة مفاجئة وكبيرة.

جدول 2: معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية قبيل وبعيد الحصار الإسرائيلي 2000

المنطقة	قبيل الحصار (الربع الثالث 2000)		بعيد الحصار (الربع الرابع 2000)	
	بطالة (معيار–ILO)	بطالة بالمعنى الموسع	بطالة (معيار–ILO)	بطالة بالمعنى الموسع
الضفة الغربية	7.5	16.9	26.3	34.7
قطاع غزة	15.5	26.9	33.5	50.8
الأراضي الفلسطينية	**10.0**	**20.1**	**28.3**	**39.7**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، دورة (تموز– أيلول، 2000)، ومسح القوى العاملة. دورة (تشرين أول – كانون أول، 2000)، الربع الرابع من عام 2000، رام الله.

في أوقات الإغلاق يصبح سوق العمل الإسرائيلي المصدر الرئيسي للبطالة في الأراضي الفلسطينية، وفي هذا الصدد أظهر التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل بسبب الحصار (آذار، 2001) وسبق لهم العمل أن 68.4% منهم كانوا يعملون في إسرائيل والمستعمرات بينما 21.4% كانوا يعملون في الضفة الغربية، و10% في قطاع غزة[1].

ترتب على الحصار والعدوان الإسرائيلي تراجع مستويات النشاط لجميع القطاعات الإقتصادية، وتدهورت المؤشرات الإقتصادية الكلية، والبيئة الإستثمارية، وتفشي الفقر وبالتالي تراجع الطلب المحلي على العمالة في القطاع الخاص. حيث أدى العدوان الإسرائيلي إلى إلحاق الخسائر المادية بالبنى التحتية، والمرافق العامة، والممتلكات الخاصة، وإنخفضت الإيرادات الشهرية للموازنة العامة الفلسطينية من حوالي 91 مليون دولار أمريكي في أواخر عام 2000

[1]. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على سوق العمل الفلسطيني (آذار، 2001)، رام الله، نيسان 2001.

إلى 19 مليون دولار فقط في منتصف عام 2002[1]، ويعود ذلك إلى تراجع المقدرة التكليفية (الضريبية) للإقتصاد الفلسطيني، وقيام الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بإحتجاز المستحقات المالية الفلسطينية التي تجبيها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية وفقاً لترتيبات بروتوكول باريس الإقتصادي لعام 1994.

كما تراجع الإستثمار (الخاص والعام) من 1.726 مليون دولار أمريكي في عام 1999 إلى 682 مليون دولار في عام 2002، أي بنسبة تراجع إجمالية بلغت 60.5%. إن التراجع في إستثمارات القطاع الخاص كانت أكثر حدة، حيث تراجعت من 1.408 مليون دولار إلى 482 مليون دولار، أو بنسبة تراجع بلغت 65.8%، بينما تراجعت إستثمارات القطاع العام من 318 مليون دولار إلى 200 مليون دولار، أي بنسبة 37.1% في العامين المذكورين على التوالي[2]. وقدرت الخسائر المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 264 مليون دولار في عام 2001 إرتفعت إلى 1.536 مليون دولار في نهاية عام 2002، وهو ما يعادل 31.5% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لعام 1999. وقدرت قيمة الخسائر الناتجة عن إغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام العمالة الفلسطينية خلال ال 27 شهراً الأولى من إنتفاضة الأقصى بحوالي 1.263 مليون دولار، وبذلك تكون قيمة الخسائر المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي، وتعويضات العمل في إسرائيل والمستعمرات تعادل حوالي 2.799 مليون دولار وهو ما يعادل أكثر من 50% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية لعام 1999[3].

أدى تردي الأوضاع السياسية والإقتصادية، والمناخ الإستثماري في فلسطين نتيجة الحصار والعدوان الإسرائيلي إلى تراجع حجم الإستخدام في القطاع الخاص، وتباطؤ نمو العمالة في القطاع العام.

حسب المنطقة أن معدلات البطالة في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية. خلال الفترة 2003/1995 بلغ المتوسط العام لمعدلات البطالة السنوية 27.4% في قطاع غزة مقابل 17.5% في الضفة الغربية. وتراوح معدل البطالة السنوي في قطاع غزة في نفس الفترة ما بين 16.9 في العام 1999، و38% في العام 2002. بينما تراوح هذا المعدل في الضفة الغربية ما بين 9.5% و28.2% في هذين العامين على التوالي.

إن إرتفاع معدلات البطالة في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية يعود إلى محدودية الموارد الطبيعية في قطاع غزة مقارنة بالكثافة السكانية ونمو القوى العاملة من ناحية وصعوبة وصول عمال غزة إلى إسرائيل بصورة غير رسمية (أي بدون تصريح عمل)، مما يعني أن العمالة الفلسطينية والبطالة في قطاع غزة تتأثر بصورة أكبر بإجراءات الإغلاق مقارنة بالضفة الغربية، ذات الحدود الطويلة والمنافذ المتعددة مع إسرائيل.

تجدر الملاحظة أنه رغم أن معدلات البطالة في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية إلا أن حجم البطالة في الضفة الغربية أعلى منه في قطاع غزة. خلال الفترة 2003/1995 بلغ المتوسط العام لعدد العاطلين عن العمل –حسب معيار ILO– 80.9 ألفاً في الضفة الغربية، في حين بلغ 54.1 ألف عاطل عن العمل في قطاع غزة. ربما يعود هذا الإختلاف إلى كون حجم القوى العاملة، ومعدلات نمو البطالة السنوية في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة. حيث بلغ المتوسط العام لمعدل النمو السنوي للبطالة 17.9% في الضفة الغربية، بينما بلغ 9.2% في قطاع غزة، وذلك

---

[1]. البنك الدولي، تقييم تقديري بعد سنتين من الإنتفاضة والحصار والإغلاق والأزمة الإقتصادية الفلسطينية، آذار، 2003.

[2]. وزارة المالية الفلسطينية، مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2004، الإطار الإقتصادي الكلي، موقع الإنترنت: www.mof.gov.ps

[3]. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الأساسية للحسابات القومية الفلسطينية 2001–2002، بيان صحفي، موقع الإنترنت: www.pcbs.org

للفترة 2003/1995. أن تباين عدد العاطلين عن العمل في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، يعني إختلاف حجم برامج التشغيل وعدد فرص العمل، والتمويل اللازم.

إن معدلات البطالة بالمعنى الواسع أعلى بكثير من معدلات البطالة بالمعنى الضيق –معيار ILO– وذلك لأن المقياس الدولي للبطالة يستثني من العاطلين عن العمل، العمال المحبطين Discouraged workers، وهم الذين توقفوا عن البحث جدياً عن عمل بسبب يأسهم من الحصول عليه، لذلك وفقاً للمعيار الدولي يعتبر هؤلاء خارج القوى العاملة. في العام 1999 بلغ الفرق بين المقياسين 84 ألفاً، إرتفع إلى 120 ألفاً في عام 2002، يمثلون الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل (العمال المحبطين). هذا الفارق لا بد أن يؤخذ في الحسبان عند رسم سياسات التشغيل وبرامج مكافحة البطالة.

جدول 3: معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية حسب معيار ILO، والمعيار الموسع لسنوات مختارة

المنطقة	1999		2000		2001		2002	
	معيار ILO	المعيار الموسع	معيار ILO	المعيار الموسع	معيار ILO	المعيار الموسع	معيار ILO	المعيار الموسع
الأراضي الفلسطينية	**11.8**	**21.7**	**14.1**	**24.6**	**25.5**	**28.6**	**31.3**	**41.2**
الضفة الغربية	9.5	19.8	12.1	21.3	22.0	25.2	28.3	38.1
قطاع غزة	16.9	26.1	18.7	31.7	34.2	36.5	38.0	48.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

2. خصائص العاطلين عن العمل

يتسم العاطلون عن العمل في الأراضي الفلسطينية بعدد من السمات الديمغرافية من حيث الجنس والعمر والمستوى التعليمي والتخصص، وفيما يلي عرضاً مختصراً لهذه السمات:

أ. من حيث الجنس

بلغ المتوسط العام لمعدلات البطالة (حسب معيار ILO) في الأراضي الفلسطينية 20.9% للفترة 2003/1996 يتوزع حسب الجنس بنسبة 21.6% للذكور، و16.3% للإناث. أما حسب المنطقة فبلغ 18% في الضفة الغربية، يتوزع بواقع 18.8% بين الذكور، و13.6% بين الإناث، في حين بلغ المتوسط العام لمعدلات البطالة في قطاع غزة 27.2%، يتوزع بنسبة 27.4% و25.4% لكل من الذكور والإناث على التوالي. تشير هذه البيانات إلى أن معدلات البطالة بين الإناث تعتبر قريبة جداً من نظيرتها بين الذكور في قطاع غزة.

جدول 4: متوسط معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس للفترة 2003/1996 (معيار ILO)

المنطقة	إناث	ذكور	المجموع
الأراضي الفلسطينية	**16.3**	**21.6**	**20.9**
الضفة الغربية	13.6	18.8	18.0
قطاع غزة	25.4	27.4	27.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، أعداد مختلفة.

إن معدلات البطالة بين النساء خلال الفترة 2000/1996 كانت تزيد أو تقل قليلاً عن معدلات البطالة بين الرجال. أما خلال الفترة 2003/2001 يلاحظ أن معدلات البطالة بين الرجال أصبحت أعلى منها بكثير بين النساء. ويعود ذلك إلى إغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام العمالة الفلسطينية في أعقاب إنتفاضة الأقصى، ومن المعلوم أن نسبة النساء الفلسطينيات العاملات في إسرائيل والمستعمرات متدنية جداً، من ناحية أخرى ترتفع نسبة النساء العاملات في الإقتصاد غير الرسمي، لذلك فإن إجراءات الإغلاق الإسرائيلي على بطالة النساء في الأراضي الفلسطينية تعتبر أقل أثراً مقارنة بالرجال.

الجدير بالملاحظة أن معدلات البطالة بين النساء في قطاع غزة كانت مرتفعة جداً، وأعلى منها بين الذكور في الفترة 1999/1997، وكانت متقاربة إلى حد كبير في الأعوام 1996، و2000، و2003.

بالنظر إلى حجم البطالة حسب الجنس يلاحظ أن عدد الذكور (15 سنة فأكثر) العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية يفوق أضعاف عدد الإناث (15 سنة فأكثر) العاطلات عن العمل. فخلال الفترة 2002/1999 بلغ عدد الذكور العاطلين عن العمل 129 ألفاً، بينما بلغ عدد الإناث العاطلات عن العمل 14 ألفاً بالمتوسط. أما حسب التعريف الموسع للبطالة فبلغ ما متوسطه 198 ألفاً للذكور مقابل 28 ألفاً للإناث لنفس الفترة. هذا التباين الكبير في حجم البطالة على أساس الجنس يعود بصفة أساسية إلى تدني نسبة وحجم القوى العاملة النسائية المشاركة مقارنة بنظيرتها الذكرية.

على الرغم من ذلك إلا أن معدلات البطالة بين النساء لا سيما في قطاع غزة تعتبر مرتفعة مقارنة بحجم القوى العاملة النسائية. وهو ما يعود إلى عدة عوامل أبرزها:

1. محدودية الأنشطة الإقتصادية التي تعمل فيها النساء، حيث يتركزن بصفة رئيسية في الخدمات والزراعة، وبدرجة أقل في الصناعة التحويلية.
2. الموروث الاجتماعي – الثقافي، ونظرة المجتمع التقليدية التي تحصر عمل المرأة في أنشطة ومهن محدودة ذات علاقة بمفهوم الرعاية الإجتماعية كالتدريس، والتمريض، والعمل في مزرعة الأسرة بدون أجر، والذي يعتبر إمتداداً لعمل المرأة في المنزل.
3. تركز مشاركة المرأة الإقتصادية في القطاع العام لا سيما في التعليم، وتركز تخصصات الإناث الخريجات في العلوم الإجتماعية، والتربوية، والأدبية التي يقل الطلب عليها في سوق العمل المحلي مقارنة بالتخصصات العلمية والتقنية.
4. تدني نسبة النساء الفلسطينيات العاملات في إسرائيل والمستعمرات مقارنة بالرجال.
5. محدودية الطاقة الإستيعابية للإقتصاد الفلسطيني للأيدي العاملة بشكل عام، وذلك نتيجة للإحتلال الإسرائيلي وسياساته المضادة للتنمية في الأراضي الفلسطينية.

ب. من حيث العمر

بصفة عامة يلاحظ أن معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية توجد في علاقة عكسية مع أعمار العاطلين عن العمل، حيث تميل معدلات البطالة نحو الإنخفاض مع إرتفاع أعمار العاطلين عن العمل، وتزداد مع إنخفاض أعمارهم.

من ناحية أخرى، يلاحظ أن البطالة تتركز بين الشباب في الفئة العمرية (15 – 24 سنة)، وبلغت في الأراضي الفلسطينية 29.5% (كلا الجنسين) بالمتوسط للفترة 2003/1996 وتوزعت بنسبة 29.4% للذكور، و30.2% للإناث. أما أدنى معدل للبطالة فبلغ 10.3% بالمتوسط في الفئة العمرية (55 سنة فأكثر)، توزعت بنسبة 11.9% بين الذكور، و1.9% للإناث لنفس الفئة العمرية.

جدول 5: متوسط معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية حسب العمر والجنس للفترة 2003/1996 (معيار ILO)

فئات الأعمار	إناث	ذكور	المجموع
24 – 15	30.19	29.38	29.49
34 – 25	18.81	20.70	20.41
44 – 35	9.73	18.46	17.19
54 – 45	4.91	16.88	14.99
+ 55	1.89	11.91	10.34
المجموع (15 سنة فأكثر)	**16.25**	**21.61**	**20.85**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مشتقة من مسوحات القوى العاملة الفلسطينية، أعداد مختلفة.

إن تركز البطالة بين الشباب في الفئة العمرية (15 – 24 سنة)، وهي تضم الخريجين الجدد من كليات المجتمع المتوسطة، والجامعات يعود إلى نقص الخبرة العملية لدى الداخلين الجدد إلى سوق العمل، كما يحتاج هؤلاء إلى قضاء فترة من الوقت في البحث عن عمل، وإيجاد فرصة عمل.

أما حسب المنطقة، فإن معدلات البطالة بين الشباب في قطاع غزة أعلى من نظيرتها في الضفة الغربية. حيث بلغ المتوسط العام لمعدل البطالة في الفئة العمرية (15 – 24 سنة) ولكلا الجنسين 36.6% في قطاع غزة، وحوالي 26.0% في الضفة الغربية. والملاحظ أن المتوسط العام لمعدلات البطالة للإناث في الفئة العمرية (15 – 24 سنة) في قطاع غزة بلغت حوالي 46.0% وهي أعلى منها بكثير بين الذكور 35.7%. أما في الضفة الغربية فإن المتوسط العام لمعدل البطالة لنفس الفئة العمرية كان متقارباً إلى حد كبير، حيث بلغ 26.1% للذكور، و25.2% للإناث، للفترة 2003/1996.

كما أشارت البيانات المقطعية لعام 2003 حول توزيع العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية إلى تركز البطالة في الفئة العمرية الشابة (15 – 24 سنة)، والفئة العمرية (25 – 34 سنة)، وتأخذ بالإنخفاض كلما إرتفعت أعمار العاطلين عن العمل. إن حوالي ثلثي (65.4%) من إجمالي عدد الذكور العاطلين عن العمل، ونحو 81% من العدد الكلي للإناث العاطلات عن العمل تتراوح أعمارهم/هن ما بين 15 إلى 34 سنة، وذلك كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول 6: التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية حسب العمر والجنس لعام 2003 (معيار ILO)

فئات الأعمار	الجنس		المجموع	
	إناث	ذكور	العدد (بالألف)	%
24 – 15	42.4	34.1	71.1	35.0
34 – 25	38.5	31.3	65.2	32.1
44 – 35	14.5	21.5	42.0	20.7
54 – 45	4.2	9.8	18.5	9.1
55 +	0.4	3.3	6.3	3.1
المجموع	**100.0**	**100.0**	**203.0**	**100.0**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الموقع الإلكتروني.

ج. من حيث المستوى التعليمي

يشير التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل (كلا الجنسين) في الأراضي الفلسطينية للفترة 2003/1996 إلى أن حوالي نصف العاطلين هم من ذوي التحصيل التعليمي المنخفض (المرحلة الإعدادية فما دون)، وأن 1.9% بالمتوسط لم يحصلوا على أي تعليم في المدرسة (أو أن عدد سنوات دراستهم صفراً)، مقابل 31.5% أتموا (10 – 12 سنة) دراسية و16.2% بالمتوسط أتموا 13 سنة دراسية فأكثر. وهو ما يشير إلى أن ذوي التحصيل التعليمي العالي (دبلوم متوسط فأعلى) يعانون من البطالة بصورة أكبر مقارنة بالأميين والملمين بالقراءة والكتابة.

أما حسب الجنس فيلاحظ أن غالبية الذكور العاطلين هم من ذوي التحصيل التعليمي المنخفض، حيث شكل الذكور العاطلون الذين أتموا (1 – 9) سنوات دراسية ما متوسطه 54.6%، مقابل 17.8% للإناث العاطلات عن العمل. في حين شكل الذكور العاطلون الذين أتموا 13 سنة دراسية فأكثر ما متوسطه 10.6%، مقابل 60.1% للإناث العاطلات عن العمل من نفس الفئة الدراسية وللفترة 2003/1996. أما خلال الفترة 2000/1996، فقد شكل الذكور العاطلون الذين أتموا 13 سنة دراسية فأكثر 10.4% بالمتوسط، مقابل 52.3% للإناث العاطلات عن العمل، بينما خلال الفترة 2001/ 2003 شكل الذكور العاطلون عن العمل 11.0% بالمتوسط، مقابل 71.5% للإناث العاطلات عن العمل[1].

جدول 7: التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل (معيار ILO) في الأراضي الفلسطينية حسب عدد السنوات الدراسية والجنس (متوسط الفترة 2003/1996)

عدد السنوات الدراسية	إناث	ذكور	المجموع
0	1.8	1.9	1.9
6 - 1	6.9	23.4	21.6
9 - 7	10.9	31.2	28.9
12 – 10	20.3	32.9	31.5
13+	60.1	10.6	16.2
المجموع	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقارير السنوية 1996-2003

[1]. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. قاعدة بيانات "مسح القوى العاملة"، بيانات غير منشورة.

يستنتج مما تقدم ما يلي:

1. إذا كانت الغالبية من الذكور العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية للفترة 2003/1996 هم من ذوي التحصيل التعليمي المنخفض (المرحلة الإعدادية فما دون)، فإن غالبية الإناث العاطلات عن العمل يحملن مؤهلاً علمياً عالياً (دبلوم متوسط فأعلى)، وهو ما يشير إلى أن التعليم وإن كان يعتبر أحد الشروط أو المتطلبات الأساسية لسوق العمل المحلي، إلا أن حصول المرأة على تعليم عالي لا يعني بالضرورة حصولها على فرصة عمل، وهو ما يشير مقارنة بالرجال إلى وجود فجوة أعمق (عدم تناسب) بين التخصصات الأكاديمية للإناث مع بنية الطلب في سوق العمل المحلي.
2. إن نسبة الإناث العاطلات عن العمل تزداد كلما إرتفع مستوى تحصيلهن العلمي، كما أن معدلات البطالة بين الإناث (15 سنة فأكثر) ترتفع كلما إرتفعت الفئة الدراسية. فخلال الفترة 2003/1996 كان أعلى معدل للبطالة لدى الإناث من الفئة الدراسية (13 سنة فأكثر) وبلغ 24.2% بالمتوسط، وهو يتباين بواقع 19.8% في الضفة الغربية، و34.7% في قطاع غزة، أما أقل معدل للبطالة فكان لدى الإناث من الفئة الدراسية الصفرية (أو الأميات)، وبلغ 2.1%. أما بين الذكور (15 سنة فأكثر) فإن أعلى معدل للبطالة كان لدى الفئة الدراسية (1 – 6 سنوات) وبلغ 25.7%، وهو بواقع 21.5% في الضفة الغربية، و32.3% في قطاع غزة، في حين كان أقل معدل للبطالة بين الذكور من الفئة الدراسية (13 سنة دراسية فأكثر)، وبلغ 13.5% بالمتوسط. وينطبق ذلك أيضاً حسب المنطقة، حيث كان أقل معدل للبطالة بين الذكور من الفئة الدراسية 13 سنة فأكثر، وبلغ ما متوسطه 10.5% في الضفة الغربية، و18.6% في قطاع غزة.
3. إن برامج التشغيل ومكافحة البطالة لا بد وأن تأخذ بالإعتبار هذا التباين في توزيع العاطلين عن العمل، ومعدلات البطالة حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية. إن معدلات البطالة حسب النوع الإجتماعي، وإن كانت بشكل عام هي بين الذكور أعلى منها بين الإناث إلا أنها تتباين تبعاً لمستوى التحصيل التعليمي، حيث أنها بين الإناث ذوات التحصيل العلمي العالي أعلى منها بين الذكور ذوي التحصيل التعليمي العالي.

جدول 8: معدلات البطالة (معيار ILO) بين الأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب عدد السنوات الدراسية والجنس (متوسط الفترة 2003/1996)

عدد السنوات الدراسية	إناث	ذكور	المجموع
0	2.1	17.7	**10.6**
6 - 1	6.2	25.7	**23.7**
9 - 7	11.4	24.0	**23.1**
12 – 10	15.9	22.4	**21.9**
+13	24.2	13.5	**16.4**
المجموع	**16.3**	**21.6**	**20.9**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي، الأعداد من 1996–2003.

د. من حيث التخصص الأكاديمي

تشير نتائج مسوحات القوى العاملة الربعية المتوفرة دورة الربع الثالث 2003 حتى دورة الربع الثالث 2004 حول العاطلين عن العمل من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى في الأراضي الفلسطينية إلى ما يلي:

1. إن حملة المؤهلات العلمية العليا (دبلوم متوسط فأعلى) يعانون من البطالة على إختلاف تخصصاتهم الأكاديمية مما يعني أن مشكلة فائض العرض من العمالة موجودة في جميع التخصصات الأكاديمية. وبلغ معدل البطالة للدورات المذكورة 20.6% بالمتوسط. وذلك كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول 9: معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية بين الخريجين الذين يحملون مؤهلاً علمياً عالياً (دبلوم متوسط فأعلى) حسب التخصص 2004/2003

التخصص	Q3/2003	Q4/2003	Q1/2004	Q2/2004	Q3/2004	المتوسط
	المتعطلون					
	(%)					
العلوم التربوية وإعداد المعلمين	24.9	17.0	21.3	16.6	15.7	19.1
العلوم الإنسانية	19.4	18.7	15.3	15.8	19.2	17.7
العلوم الدينية واللاهوت	21.9	29.3	-	20.8	-	24.0
العلوم الإجتماعية والعلوم السلوكية	16.7	17.5	25.6	24.5	24.7	21.8
العلوم التجارية والإدارية	26.6	27.2	26.7	24.1	25.5	26.0
العلوم القانونية والتشريعية	10.7	25.1	-	6.3	-	14.0
العلوم الطبيعية	16.0	15.6	7.6	13.9	11.4	12.9
الرياضيات وعلوم الكمبيوتر	22.5	23.4	20.5	16.8	28.8	22.4
العلوم الطبية والصحية	11.4	17.6	14.3	13.2	11.7	13.6
الحرف والمهن والصناعات	11.5	11.7	-	18.1	-	13.8
العلوم الهندسية	18.6	20.7	20.8	14.7	21.2	19.2
العلوم الأخرى	31.1	35.2	25.8	20.3	27.2	27.9
المجموع	**20.8**	**21.8**	**20.7**	**18.4**	**21.5**	**20.6**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، دورات مختلفة.

(-): تعني غير متوفر من المصدر.

2. إن أعلى معدل للبطالة بين الخريجين (كلا الجنسين) من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى في الأراضي الفلسطينية كان بين المتخصصين في العلوم التجارية والإدارية، وبلغ 26.0% بالمتوسط، في حين كان أقل معدل للبطالة 12.9% بين المتخصصين في العلوم الطبيعية.
3. إن معدلات البطالة بين حملة المؤهلات العلمية العليا (دبلوم متوسط فأعلى) من مختلف التخصصات الأكاديمية تتفاوت من دورة (مسح) لآخر، فيلاحظ أن معدلات البطالة إتجهت نحو الإرتفاع بين المتخصصين في العلوم الإجتماعية والسلوكية، والمتخصصين في العلوم الهندسية، والرياضيات والكمبيوتر.

بينما إتجهت معدلات البطالة في تخصصات أخرى نحو الإنخفاض، أو الثبات تقريباً، فانخفضت بين المتخصصين في العلوم التربوية وإعداد المعلمين والمتخصصين في العلوم الطبيعية والعلوم التجارية والإدارية، في حين ظلت معدلات البطالة ثابتة تقريباً في تخصصات العلوم الإنسانية والعلوم الطبية والصحية.

إن شمول البطالة لكافة التخصصات والبرامج الأكاديمية للخريجين يعكس إختلال التناسب بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي وبنية الطلب في سوق العمل المحلي[1]، كما أنه يعبر عن نقص الطلب على قوة العمل، والذي يعود إلى ضعف القدرة الإستيعابية للإقتصاد الفلسطيني للأيدي العاملة، فالتصنيع محدود، والزراعة في تراجع مستمر، كذلك تراجعت الأهمية النسبية لقطاع الإنشاءات، أما قطاع الخدمات الحكومي فإنه يعاني من التضخم في أعداد الموظفين والبطالة المقنعة، في حين يعاني القطاع الخاص من ضعف قدرته الإستيعابية لذوي المؤهلات العلمية والتقنية، مما يعكس ضعف مستوى التطور التكنولوجي للإقتصاد الفلسطيني، لا سيما في ظل سيطرة المنشآت الصغيرة والحرفية.

4. توزيع العاطلين الذين سبق لهم العمل

أ. حسب الجنس

تشير البيانات إلى أن معظم العاطلين الذين سبق لهم العمل، وبصرف النظر عن مكان عملهم السابق، كانوا من الذكور، وشكلوا بالمتوسط 90.0%، بينما شكلت الإناث 10.0% بالمتوسط من مجموع العاطلين (كلا الجنسين) الذين سبق لهم العمل للفترة 2003/1995، ويلاحظ أن نسبة الرجال في هذه العلاقة هي المهيمنة في جميع الأنشطة الإقتصادية، لكن في بعض الأنشطة الإقتصادية، تعتبر نسبة النساء العاطلات عن العمل وسبق لهن العمل مرتفعة نسبياً. حيث شكلن حوالي 21.0% من إجمالي العاطلين الذين سبق لهم العمل في قطاع الخدمات والفروع، وحوالي 9.6% في القطاع الصناعي، و6.4% في القطاع الزراعي. وهذه القطاعات تعتبر القطاعات الرئيسية المشغلة للنساء[2]. في حين شكلت النساء العاطلات اللواتي سبق لهن العمل في قطاع الإنشاءات أقل نسبة، ومن المعلوم أن هذا القطاع لا يستقطب عمل المرأة الفلسطينية.

جدول 10: الأهمية النسبية للعاطلين الذين سبق لهم العمل حسب النشاط الاقتصادي والجنس (متوسط الفترة 2003/1995)

النشاط الإقتصادي	متوسط الفترة (%)	
	إناث	ذكور
الزراعة والحراجة والصيد	6.42	93.6
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	9.59	90.4
الإنشاءات	0.41	99.6
التجارة والمطاعم والفنادق	2.48	97.5
النقل والتخزين والإتصالات	0.34	99.7
الخدمات والفروع الأخرى	20.88	79.1
المجموع	**10.00**	**90.0**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

[1]. المزيد من التفصيل، راجع: عرمان، والناطور، مدى التوافق بين مخرجات نظام التعليم وإحتياجات سوق العمل، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أيار 2002، كذلك راجع: الجعفري، ودارين، مدى التلاؤم بين خريجي التعليم الفلسطيني ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية، ماس، آذار 2004.

[2]. المقصود هنا في إطار القطاع الصناعي الصناعة التحويلية، خاصة صناعة الملابس.

ب. حسب مكان العمل

تشير بيانات العاطلين الذين سبق لهم العمل في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 2003/1995 إلى أن القسم الأكبر منهم كانوا يعملون في إسرائيل والمستعمرات، وشكلوا بالمتوسط 47.5%، يليهم في المرتبة الثانية، العاطلون عن العمل الذين سبق لهم العمل في الضفة الغربية، وشكلوا 34.4% بالمتوسط، ثم العاطلون عن العمل الذين سبق لهم العمل في قطاع غزة، وشكلوا بالمتوسط 17.2%. أما العاطلون عن العمل الذين سبق لهم العمل خارج فلسطين (الدول العربية والأجنبية) فشكلوا أقل من واحد بالمائة (حوالي 0.9%).

في أوقات الإغلاق يتحول سوق العمل الإسرائيلي إلى مصدر رئيسي لتغذية البطالة في الأراضي الفلسطينية. هذا في الوقت الذي كان يشكل في الماضي القريب مصدراً رئيسياً لإمتصاصها. أدى الحصار والإغلاق الإسرائيلي في أعقاب إنتفاضة الأقصى إلى إرتفاع معدلات البطالة بشكل كبير ومفاجئ. شكل العاطلون عن العمل الذين سبق لهم العمل في إسرائيل والمستعمرات 52.6% عام 2000، و59.3% في عام 2001، وذلك من مجموع العاطلين عن العمل وسبق لهم العمل. أما في عامي 2002 و2003 فإن غالبية العاطلين عن العمل كانوا يعملون في الإقتصاد المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

يعزى ذلك إلى إحكام الإغلاق في أعقاب إعادة إحتلال المدن الفلسطينية في الضفة الغربية وأجزاء من قطاع غزة في عام 2002، وتراجع الطلب المحلي على العمالة. توزع العاطلون الذين سبق لهم العمل حسب مكان العمل في عام 2002 بنسبة 33.1% في إسرائيل والمستعمرات، و46.8% في الضفة الغربية، و19.9% في قطاع غزة. أما في عام 2003 فتوزعوا حسب مكان العمل بنسبة 25.0%، و52.3%، و22.3% في كل منها على التوالي. أما الباقي، وهو لا يذكر، فكانوا يعملون في الخارج.

جدول 11: التوزيع النسبي للعاطلين الذين سبق لهم العمل حسب مكان العمل (متوسط الفترة 2003/1995)

مكان العمل السابق	متوسط الفترة (%)
إسرائيل والمستعمرات	47.20
الضفة الغربية	34.40
قطاع غزة	17.16
أخرى (خارج فلسطين)	0.87
المجموع	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مشتقة من مسوحات القوى العاملة، أعداد مختلفة.

ج. حسب النشاط الإقتصادي

إن غالبية العاطلين عن العمل كانوا يعملون في قطاع الإنشاءات (البناء والتشييد)، وشكلوا بالمتوسط 52.0% من مجموع العاطلين الذين سبق لهم العمل في الفترة 2003/1995. في المرتبة الثانية جاء العاطلون الذين سبق لهم العمل في قطاع التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية، وشكلوا 14.0% بالمتوسط. وعمل 12.7% بالمتوسط في القطاع الزراعي، الذي شغل المرتبة الثالثة من حيث تغذية البطالة، والباقي كانوا يعملون في الأنشطة الإقتصادية الأخرى. تبدو الصورة أكثر عمقاً عند النظر إلى توزيع العاطلين الذين سبق لهم العمل حسب النشاط الإقتصادي ومكان العمل السابق.

إن معظم العاطلين الذين سبق لهم العمل في إسرائيل والمستعمرات كانوا يعملون في قطاع الإنشاءات، وشكلوا بالمتوسط 70.0%، ويعزى ذلك –كما سبقت الإشارة– إلى تركز العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات في قطاع الإنشاءات. أما الذين كانوا يعملون في الزراعة الإسرائيلية فشكلوا بالمتوسط 11.2%، يليهم العاطلون الذين كانوا يعملون في الصناعة الإسرائيلية، حيث شكلوا 8.3%، ثم الذين كانوا يعملون في أنشطة التجارة والمطاعم والفنادق، وبلغت نسبتهم 6.89% بالمتوسط، وذلك من مجموع العاطلين الذين كانوا يعملون في الإقتصاد الإسرائيلي للفترة 1995 /2003.

جدول 12: التوزيع النسبي للعاطلين الذين سبق لهم العمل حسب النشاط الإقتصادي و مكان العمل السابق (متوسط الفترة 2003/1995)

النشاط الإقتصادي	مكان العمل				
	إسرائيل والمستعمرات	الضفة الغربية	قطاع غزة	أخرى (الخارج)	المجموع
الزراعة والحراجة والصيد	11.20	12.76	14.20	2.96	**12.7**
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	8.32	18.76	21.06	9.19	**14.0**
الإنشاءات	70.01	37.27	36.19	15.01	**52.0**
التجارة والمطاعم والفنادق	6.89	13.17	10.57	27.57	**9.7**
النقل والتخزين والإتصالات	0.94	5.18	6.49	12.19	**3.4**
الخدمات والفروع الأخرى	2.60	12.84	11.47	33.11	**8.2**
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مشتقة من مسوحات القوى العاملة، أعداد مختلفة.

إن غالبية العاطلين عن العمل الذين سبق لهم العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة كانوا يعملون في قطاعي الإنشاءات والصناعة، وقد تراجع الطلب المحلي على العمالة في قطاع الإنشاءات نتيجة الإغلاق وما لحق بهذا القطاع من دمار للمباني والمرافق العامة والبنية التحتية، بفعل العدوان الإسرائيلي. كما تأثرت العديد من المنشآت الصناعية بالإغلاق الذي أدى إلى تعطل حركة العمال والبضائع، وإنقطاع العملية الإنتاجية بسبب نقص المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، المستوردة من إسرائيل، إضافة إلى صعوبات التسويق وتغيب العمال عن العمل.

أما العاطلون الذين سبق لهم العمل خارج فلسطين (الدول العربية والأجنبية) فقد تركزوا في الخدمات وأنشطة التجارة والمطاعم والفنادق. إن تركز الفلسطينيين العاطلين عن العمل الذين سبق لهم العمل في الخارج في أنشطة الخدمات والتجارة يعود إلى كون معظم العاملين في الخارج هم من فئة الفنيين والمتخصصين والكتبة، والعمالة الماهرة، ذوي التحصيل العلمي العالي (دبلوم متوسط فأعلى). إلا أنه يجدر التذكير هنا بأن نسبة العاطلين عن العمل الذين سبق لهم العمل في الخارج هي أقل من 1.0% بالمتوسط من مجموع العاطلين الذين سبق لهم العمل خلال الفترة 2003/1995.

من ناحية أخرى، أظهر التوزيع النسبي للعاطلين الذين سبق لهم العمل حسب مكان العمل والنشاط الإقتصادي، أن غالبية العاطلين الذين سبق لهم العمل في قطاع الإنشاءات كانوا يعملون في قطاع الإنشاءات الإسرائيلي، كما أن النسبة الكبرى من العاطلين الذين عملوا في الزراعة كانوا يعملون في قطاع الزراعة في إسرائيل والمستعمرات (جدول 12). في حين إن غالبية العاطلين الذين سبق لهم العمل في الخدمات، وأنشطة النقل والتخزين والإتصالات، وكذلك في التجارة والمطاعم والفنادق كانوا يعملون في الضفة الغربية. وهذا لا يعني أن البطالة في الضفة الغربية هي ظاهرة

خدمية، فالتوزيع النسبي للعاطلين الذين سبق لهم العمل في قطاع الخدمات والفروع الأخرى في الضفة الغربية جاءوا في المرتبة الثالثة بعد العاطلين الذين سبق لهم العمل في قطاع الإنشاءات، وقطاع التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية في الضفة الغربية.

جدول 13: التوزيع النسبي للعاطلين الذين سبق لهم العمل حسب النشاط الإقتصادي ومكان العمل (متوسط الفترة 2003/1995)

النشاط الإقتصادي	إسرائيل والمستعمرات	الضفة الغربية	قطاع غزة	أخرى (الخارج)	المجموع
الزراعة والحراجة والصيد	45.03	35.07	19.77	0.11	**100**
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	29.70	45.11	24.68	0.50	**100**
الإنشاءات	62.46	24.97	12.33	0.21	**100**
التجارة والمطاعم والفنادق	33.83	45.56	17.96	2.66	**100**
النقل والتخزين والإتصالات	14.87	51.41	31.94	1.78	**100**
الخدمات والفروع الأخرى	17.64	53.13	24.52	4.72	**100**
المجموع	**47.52**	**34.40**	**17.16**	**0.87**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسوح القوى العاملة، أعداد مختلفة.

د. حسب المهنة

إن معظم العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية الذين سبق لهم العمل (بغض النظر عن مكان العمل السابق) كانوا يعملون في المهن الأولية، والحرف وما إليها من المهن، وشكلوا 88.9% في المتوسط للفترة 2003/1995، منهم 67.8% كانوا يعملون في المهن الأولية، و21.1% عملوا في الحرف وما إليها من المهن. إن إرتفاع نسبة العاطلين الذين سبق لهم العمل في المهن الأولية والحرف يعود بصفة رئيسية إلى كون معظم العاملين من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات هم من ذوي المهن الأولية والحرفية، والذين تحولوا نتيجة إغلاق سوق العمل الإسرائيلي إلى صفوف العاطلين عن العمل. كما أن قسماً من الحرفيين وذوي المهن الأولية الذين كانوا يعملون في الإقتصاد المحلي في الأنشطة الإقتصادية المختلفة تحولوا إلى البطالة نتيجة الإغلاق والعدوان الإسرائيلي، وما ترتب عليه من تراجع في أداء جميع الأنشطة الإقتصادية لا سيما قطاعي البناء والصناعة حيث يتركز فيهما الحرفيين وأصحاب المهن الأولية.

جدول 14: التوزيع النسبي للعاطلين الذين سبق لهم العمل حسب المهنة ومكان العمل السابق (متوسط الفترة 2003/1995)

	مكان العمل			
المهنة	إسرائيل والمستعمرات	الضفة الغربية	قطاع غزة	**المجموع**
المشرعون وموظفو الإدارة العليا	0.64	1.07	0.23	**0.4**
الفنيون والمتخصصون والكتبة	1.07	9.26	6.83	**2.9**
عمال الخدمات والباعة في الأسواق	2.38	5.63	3.05	**1.9**
العمال المهرة في الزراعة والصيد	2.24	9.84	3.97	**2.7**
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	39.85	32.36	35.92	**21.1**
مشغلوا الآلات ومجمعوها	3.07	9.27	9.42	**3.3**
المهن الأولية	50.78	32.57	40.62	**67.8**
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، الموقع الإلكتروني.

جدول 15: التوزيع النسبي للعاطلين الذين سبق لهم العمل حسب المهنة ومكان العمل
(متوسط الفترة 2003/1995)

المهنة	إسرائيل والمستعمرات	الضفة الغربية	قطاع غزة	أخرى (خارج فلسطين)	المجموع
المشرعون وموظفو الإدارة العليا	39.8	50.3	5.7	4.1	**100**
الفنيون والمتخصصون والكتبة	10.6	58.9	22.2	8.4	**100**
عمال الخدمات والباعة في الأسواق	34.1	51.1	13.1	1.6	**100**
العمال المهرة في الزراعة والصيد	24.9	61.1	13.9	0.1	**100**
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	51.7	31.0	17.0	0.3	**100**
مشغلوا الآلات ومجمعوها	24.3	49.3	25.3	1.1	**100**
المهن الأولية	56.2	26.5	16.8	0.5	**100**
المجموع	**47.5**	**34.4**	**17.2**	**0.9**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

خلاصة:

1. شكل سوق العمل الإسرائيلي خلال الفترة 2003/1995 مصدراً رئيسياً للبطالة، وذلك بعد أن كان في الماضي القريب يشكل مصدراً رئيسياً لإمتصاصها. يظهر الدور الرئيسي في قطاع الإنشاءات الإسرائيلي حيث ساهم هذا القطاع بحوالي 62.5% بالمتوسط للفترة المدروسة وذلك من مجموع العاطلين عن العمل الذين سبق لهم العمل في قطاع الإنشاءات، في حين ساهم قطاع الإنشاءات في الضفة الغربية بنسبة بلغت بالمتوسط 25.0%، مقابل 12.3% بالمتوسط من مجموع العاطلين كانوا يعملون في قطاع الإنشاءات في قطاع غزة، والباقي 0.2% كانوا يعملون في قطاع الإنشاءات في الخارج.

   أما العاطلون الذين سبق لهم العمل في القطاع الزراعي فتوزعوا بنسبة بلغت بالمتوسط حوالي 45.0% في قطاع الزراعة الإسرائيلي، و35.1% في الزراعة في الضفة الغربية، و19.8% في الزراعة في قطاع غزة، والباقي وهو 0.1% كانوا يعملون في الزراعة في الخارج.
2. إن معظم العاطلين عن العمل وسبق لهم العمل خلال الفترة 2003/1995 كانوا يعملون في قطاع الإنشاءات. وينطبق ذلك على العاطلين الذين سبق لهم العمل سواء في الإقتصاد الإسرائيلي، أم في الإقتصاد المحلي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا يخالف الإستنتاج الذي توصل إليه المراقب الإقتصادي الصادر عن "ماس"، ومفاده أن البطالة في قطاع غزة كانت ظاهرة زراعية خلال الفترة 2000/1995، بينما تعد ظاهرة خدمية في الضفة الغربية[1]، في نفس الوقت تشير البيانات إلى أن نسبة العاطلين عن العمل الذين سبق لهم العمل في قطاع الإنشاءات الفلسطيني كانت الأعلى على إمتداد جميع سنوات الفترة 2000/1995 في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.
3. إن معظم العاطلين وسبق لهم العمل في إسرائيل والمستعمرات كانوا يعملون في المهن الأولية، والحرف وما إليها من المهن، ويعزى ذلك إلى بنية الطلب على العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي الذي يتركز على العمال غير المهرة، وعمال الحرف والمهن الأولية، مما يعني أن أية سياسة بديلة لتشغيلهم في الإقتصاد المحلي لا بد وأن ترتكز على إعادة تأهيلهم وتدريبهم بما يتناسب مع بنية الطلب في سوق العمل المحلي.

[1]. المراقب الإقتصادي، عدد خاص 1994 – 2000، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس)، كانون الأول 2001، ص79.

الفصل الثالث

خصائص العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات مقارنة بخصائصها في الاقتصاد المحلي 1995 – 2003

تعتبر خصائص العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات إنعكاساً لبنية الطلب عليها في سوق العمل الإسرائيلي، إضافة إلى تأثر خصائصها الديمغرافية والإجتماعية لا سيما من حيث العمر والحالة الزواجية بالقيود التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية على حركة وإنتقال العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل والمستعمرات، بذريعة دواعي "الأمن الإسرائيلي".

يعالج هذا القسم أبرز الخصائص الديمغرافية والإجتماعية والإقتصادية للعاملين الفلسطينيين في الإقتصاد الإسرائيلي (إسرائيل والمستعمرات)، وذلك بالمقارنة مع خصائص نظرائهم في الإقتصاد المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة. إن تشخيص خصائص العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات يعتبر مقدمة ضرورية لأغراض تشخيص أثر سوق العمل الإسرائيلي على هيكلية سوق العمل الفلسطيني ورسم السياسات البديلة لتقليل الإعتماد على سوق العمل الإسرائيلي.

إن تحليل خصائص العاملين الفلسطينيين في الإقتصاد الإسرائيلي بالإرتباط مع خصائص نظرائهم في الإقتصاد المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة سوف يرتكز إلى مكان العمل، حيثما أمكن. والغرض من ذلك هو الوقوف على الخصائص الهيكلية للعمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات ومن ثم مقارنتها مع خصائص العاملين في الإقتصاد المحلي، والأهم من ذلك هو تجنب الوصول إلى إستنتاجات غير صحيحة نتيجة دمج بيانات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات مع بيانات العاملين في الإقتصاد المحلي في بند واحد هو الأراضي الفلسطينية، وما قد ينتج عن ذلك من عدم دقة في قراءة البيانات، وما يترتب عليها من إستنتاجات غير سليمة[1].

1.3 الخصائص الديمغرافية والإجتماعية

1.1.3 معظم العاملين من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات هم من الذكور

تتسم العمالة الفلسطينية في الإقتصاد الإسرائيلي بكون معظمها من الذكور، في حين أن نسبة متدنية جداً من النساء الفلسطينيات يعملن في إسرائيل والمستعمرات. بلغت نسبة الذكور بين العاملين من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات للفترة 2003/1995 حوالي 97.7%، مقابل 2.3% بالمتوسط من الإناث. كما سبقت الإشارة يعزى إنخفاض نسبة النساء الفلسطينيات العاملات في الإقتصاد الإسرائيلي إلى عوامل إقتصادية وأخرى إجتماعية – ثقافية، حيث أن الطلب على العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي يتركز أساساً على العمال غير المهرة للقيام بأعمال في قطاعات الإنشاءات، والزراعة، والخدمات تعتمد على الجهد العضلي، وتتصف بظروف عمل شاقة، وساعات عمل طويلة، لا تستقطب النساء إليها. ومن الناحية الإجتماعية – الثقافية يعتبر عمل المرأة الفلسطينية في إسرائيل

[1]. يشار في المراقب الإجتماعي، عدد رقم 7 – نيسان 2004، ماس، ص 62، أن نسبة العاملين في قطاع البناء والتشييد في الأراضي الفلسطينية إنخفضت من 14.6% في العام 2001 إلى 10.9% في العام 2002، وأن نسبة العاملين في قطاع البناء والتشييد في الضفة الغربية إنخفضت من 18.2% إلى 12.7%، بينما إرتفعت نسبتهم في قطاع البناء والتشييد في قطاع غزة من 4.4% إلى 6.3% في نفس العامين على التوالي. والصحيح أن البيانات المذكورة تشمل العاملين الفلسطينيين في قطاع البناء والتشييد في إسرائيل والمستعمرات، وهو ما يعطي صورة مضللة عن التوزيع القطاعي للعاملين في الإقتصاد المحلي.

والمستعمرات غير مقبول إجتماعياً عدا بعض الحالات التي تضطرهن للعمل نتيجة الفقر وقلة أو عدم توفر فرص عمل لهن في الإقتصاد المحلي.

2.1.3 تراجع نسبة الفئات العمرية الشابة

تأثرت التركيبة العمرية للعمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات بالقيود التي تفرضها الحكومات الإسرائيلية على السن والحالة الإجتماعية بدواعي "الأمن الإسرائيلي". نتيجة لذلك إنخفضت نسبة الفئة العمرية الشابة (15 – 24 سنة)، وشكلت بالمتوسط 28.6% للفترة 2003/1995. وذلك مقارنة مع 40.0% في عقد الثمانينات من القرن الماضي[1].

تبدو الصورة أكثر وضوحاً بالعلاقة مع العاملين من قطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات، حيث لم تتجاوز نسبة الفئة العمرية الشابة (15 – 24 سنة) ما متوسطه 6.5% للفترة 2003/1995. إن 17.2% بالمتوسط تقل أعمارهم عن 30 سنة، بينما 82.8% بالمتوسط أعمارهم 30 سنة فأكثر. بالمقارنة مع العاملين من الضفة الغربية في الإقتصاد الإسرائيلي، فإن حوالي ثلثهم تقل أعمارهم عن 25 سنة، وحوالي 52.0% تقل أعمارهم عن 30 سنة، مما يعني أن العاملين من قطاع غزة في الإقتصاد الإسرائيلي هم أكبر سناً من نظرائهم العاملين من الضفة الغربية. وهذا لا يعود إلى إختلاف القيود الإسرائيلية المفروضة على عمال قطاع غزة والضفة الغربية، إنما يعود إلى كون الإغلاق الإسرائيلي على قطاع غزة عادة ما يكون أشد إحكاماً مقارنة مع الضفة الغربية، وبالتالي إن حركة إنتقال عمال الضفة الغربية إلى إسرائيل تعتبر أسهل نسبياً مقارنة مع عمال قطاع غزة، خاصة وأن الضفة الغربية تربطها مداخل متعددة مع إسرائيل قبل إقامة جدار الضم والتوسع.

جدول 16: التوزيع النسبي للعاملين من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات حسب العمر (متوسط الفترة 2003/1995)

فئات العمر	المنطقة		
	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
19 – 15	9.4	11.0	1.1
24 – 20	19.2	21.8	5.4
29 – 25	17.8	19.1	10.7
34 – 30	18.2	17.2	23.4
39 – 35	14.0	12.1	24.2
44 – 40	9.7	8.4	16.7
49 – 45	5.8	5.0	10.3
54 – 50	3.4	3.0	5.3
59 – 55	1.5	1.4	1.8
60 +	1.1	1.1	1.3
المجموع	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

[1]. ليلى فرسخ (مراجعة)، العمل الفلسطيني في إسرائيل 1967 – 1997، ماس، آب 1998، ص 23، مأخوذة عن عبد الفتاح أبو شكر (1987)، الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل.

3.1.3 معظم العاملين في إسرائيل والمستعمرات هم من المتزوجين

إن معظم العاملين من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات خلال الفترة 2003/1995 هم من فئة المتزوجين (حالياً)، وشكلوا بالمتوسط 70.5%، أما فئة الذين لم يتزوجوا أبداً فشكلت بالمتوسط 28.9%. يبدو إنعكاس القيود الإسرائيلية الرسمية على الحالة الزواجية واضحاً بالعلاقة مع عمال قطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات، حيث توزعوا بنسبة 94.0% بالمتوسط لفئة المتزوجين حالياً، و5.8% فقط لفئة الذين لم يتزوجوا أبداً.

جدول17: التوزيع النسبي للعاملين من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات حسب الحالة الزواجية (متوسط الفترة 2003/1995)

الحالة الزواجية	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
لم يتزوج أبداً	28.9	33.3	5.8
متزوج حالياً	70.5	66.0	94.0
أخرى	0.7	0.8	0.2
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي للأعوام 2003/1995.

4.1.3 زيادة المستوى التعليمي للعاملين في إسرائيل والمستعمرات

طرأت بعض الزيادة على المستوى التعليمي للعمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات، حيث تراجعت نسبة الأمية، وإرتفعت نسب العاملين الذين أتموا 13 سنة دراسية فأكثر، وذلك مقارنة بفترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. بلغت نسبة الأمية 2.1% بالمتوسط للفترة 2003/1995، مقارنة مع 10.6% في فترة الثمانينيات، وبلغت نسبة العاملين الذين أتموا 13 سنة دراسية فأكثر بالمتوسط 7.7% للفترة المدروسة مقابل 3.18% في فترة المقارنة المذكورة[1]. إلا أن نسبة الأمية (أو الذين عدد سنواتهم الدراسية صفراً) بين النساء الفلسطينيات العاملات في إسرائيل والمستعمرات تعتبر مرتفعة مقارنة بالذكور، حيث بلغت بالمتوسط 13.0% بين الإناث، و1.0% بين الذكور للفترة 2003/1995. ويلاحظ أن نسبة الأمية بين النساء العاملات من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات قريبة جداً من نظيرتها بين النساء العاملات في الإقتصاد المحلي، حيث بلغت بالمتوسط 10.3% في الضفة الغربية، في حين لا تتوفر بيانات حول النساء العاملات من قطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات لأسباب إحصائية (عدم وجود عدد كافٍ من المشاهدات). بشكل عام تعتبر نسبة الأمية بين العاملين الفلسطينيين (كلا الجنسين) في الإقتصاد الإسرائيلي أقل منها بين العاملين في الإقتصاد المحلي، حيث بلغت بالمتوسط 5.9% في الضفة الغربية، و3.9% في قطاع غزة للفترة 2003/1995.

5.1.3 غالبية العاملين ذوي التحصيل التعليمي العالي لا يعملون في مهن تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية

يلاحظ أيضاً أن نسبة الذين أتموا (10 – 12) سنة دراسية بين العاملين في إسرائيل والمستعمرات، وهي بالمتوسط 32.4% أعلى منها بين العاملين في الضفة الغربية (27.1%)، والعاملين في قطاع غزة (30.2%).

على الرغم من تراجع نسبة الأمية من ناحية، وزيادة نسبة العمالة الفلسطينية من الفئة الدراسية 13 سنة فأكثر، إلا أن المفارقة هي أن زيادة التحصيل التعليمي لا تعكس أية تحول في بنية الطلب عليها في سوق العمل الإسرائيلي، الذي ظل

[1]. عبد الفتاح أبو شكر، العمالة الفلسطينية في إسرائيل، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين، رام الله، 1998.

يتركز على العمال غير المهرة، والعاملين في المهن الأولية، وفي الحرف وما إليها من المهن. إن المسألة الجوهرية هنا، هي أن غالبية العاملين الفلسطينيين ذوي التحصيل التعليمي العالي لا يعملون في إسرائيل والمستعمرات في مهن تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية، وهو أحد جوانب الإختلاف بين بنية العاملين الفلسطينيين في الإقتصاد الإسرائيلي، والعاملين في الإقتصاد المحلي.

بلغت نسبة الذين أتموا 13 سنة دراسية فأكثر 7.7% بالمتوسط بين العاملين من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات، مقابل 23.1% بين العاملين في الضفة الغربية، و26.0% بين العاملين في قطاع غزة، وذلك للفترة 2003/1995، وتتوزع العمالة الفلسطينية من فئة الدراسة (13 سنة فأكثر) في إسرائيل والمستعمرات بين من أتموا (13 – 14 سنة) دراسية، أي حملة الدبلوم المتوسط، وبين أولئك الذين أتموا 15 سنة دراسية فأكثر، أي حملة الشهادات الجامعية، وشكلوا ما متوسطه 5.1%، و2.6% لكل منهما على التوالي، وذلك للفترة 2003/1995.

بصفة عامة يتوقع أن يتركز العاملين ذوي التحصيل التعليمي العالي (دبلوم متوسط فأعلى) حسب المهنة في فئة الفنيين والمتخصصين والكتبة، على عكس هذا التوقع (الفرض)، يلاحظ أن معظم العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات ذوي التحصيل التعليمي العالي يتركزون في المهن الأولية (البسيطة) التي لا تحتاج إلى تدريب، ومهارات، ومستوى عالي من التحصيل العلمي، وفي الحرف وما إليها من المهن؟!

على صعيد الذين أتموا (13 – 14 سنة) دراسية، أي حملة الدبلوم المتوسط، العاملين في إسرائيل والمستعمرات يلاحظ أن ما متوسطه 38.4% كانوا يعملون في الحرف وما إليها من المهن، و36.1% عملوا في المهن الأولية، أي أن 74.5% بالمتوسط من حملة الدبلوم المتوسط عملوا في المهن الأولية والحرفية للفترة المدروسة، في حين 7.4% بالمتوسط هم من فئة الفنيين والمتخصصين والكتبة، و1.2% موظفي إدارة عليا. أما الذين أتموا 15 سنة دراسية فأكثر، أي حملة الشهادات الجامعية فإن 30.8% بالمتوسط كانوا يعملون في الحرف وما إليها من المهن، و28.9% عملوا في المهن الأولية (البسيطة). أي أن حوالي 60.0% بالمتوسط كانوا يعملون في هاتين المجموعتين من المهن. بينما بلغت نسبة العاملين من فئة الفنيين والمتخصصين والكتبة 26.2% بالمتوسط، و1.6% بالمتوسط من فئة موظفي الإدارة العليا. ومعظم هؤلاء هم من المقدسيين، حملة الهوية الإسرائيلية.

مقارنة مع نظرائهم العاملين في الإقتصاد المحلي فإن 56.1% بالمتوسط الذين أتموا (13 – 14 سنة) دراسية، أي حملة الدبلوم المتوسط في الضفة الغربية، و 58.5% في قطاع غزة هم من فئة الفنيين والمتخصصين والكتبة، وهناك 69.4% بالمتوسط الذين أتموا 15 سنة دراسية فاكثر، أي حملة الشهادات الجامعية العاملين في الضفة الغربية، و73.2% في قطاع غزة هم من نفس المجموعة المهنية المذكورة، وهو ما يشير إلى أحد مجالات الإختلاف الرئيسية في بنية الطلب على العمالة الفلسطينية في سوقي العمل الإسرائيلي والفلسطيني.

جدول 18: توزيع العاملين في إسرائيل والمستعمرات الذين أتموا 13 سنة دراسية فأكثر حسب المهنة (متوسط الفترة 2003/1995)

المهنة	سنوات الدراسة	
	14 - 13	+ 15
المشرعون وموظفو الإدارة العليا	1.21	1.61
الفنيون والمتخصصون والكتبة	7.4	26.19
العاملون في الخدمات والباعة في الأسواق	8.66	6.34
العمال المهرة في الزراعة والصيد	1.11	0.94
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	38.37	30.84
مشغلوا الآلات ومجمعوها	7.20	5.28
المهن الأولية	36.07	29.78
المجموع	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. قاعدة بيانات "مسح القوى العاملة الفلسطينية"، (بيانات غير منشورة).

إستنتاج:

على الرغم من حدوث بعض الزيادة في المستوى التعليمي للعمالة الفلسطينية في الإقتصاد الإسرائيلي إلا أن هذه الزيادة لا تعكس أي تحول في بنية الطلب عليها في سوق العمل الإسرائيلي، حيث أن معظم العاملين ذوي التحصيل التعليمي العالي (دبلوم متوسط فأعلى) لا يعملون في مهن تتناسب مع عدد سنواتهم الدراسية، ومؤهلاتهم العلمية مما يتطلب إعادة تأهيلهم وتدريبهم لتمكينهم من الإنخراط في سوق العمل الفلسطيني.

2.3 الخصائص الإقتصادية

1.2.3 معظم العاملين في الإقتصاد الإسرائيلي يعملون بأجر

أدت سياسات الإحتلال الإسرائيلي إلى تحويل أعداد واسعة من صغار المنتجين إلى العمل المأجور لا سيما في الإقتصاد الإسرائيلي. في الوقت ذاته تمخضت هذه السياسات عن إضعاف متزايد لقدرة الإقتصاد الفلسطيني الإستيعابية للأيدي العاملة، وبالنتيجة تزايد الإعتماد على سوق العمل الإسرائيلي في توفير عشرات الألوف من فرص العمل لقوة العمل الفلسطينية. تمكنت السياسة الكولونيالية – الإستيطانية الإسرائيلية من تحويل إقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة إلى سوق إستهلاكية للبضائع الإسرائيلية، ومصدر لتزويد الإقتصاد الإسرائيلي بقوة عمل متدنية الكلفة نسبياً. من هنا نجد أن معظم العاملين من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات هم من المستخدمين بأجر، وشكلوا بالمتوسط 93.2% للفترة 2003/1996. في حين شكلت نسبة المستخدمين بأجر من قطاع غزة في الإقتصاد الإسرائيلي 98.3% بالمتوسط، مقابل 92.5% بين العاملين من الضفة الغربية.

إن هيمنة ظاهرة العمالة الفلسطينية المأجورة في الإقتصاد الإسرائيلي تعكس مطلب رأس المال الإسرائيلي في الحصول على قوة العمل الفلسطينية المتدنية الكلفة، لسد النقص في الأنشطة الإقتصادية التقليدية كالإنشاءات والزراعة والخدمات

والفروع الصناعية، وذلك في أعقاب التحولات البنيوية التي طرأت على الإقتصاد الإسرائيلي نحو الصناعات التكنولوجية المتقدمة، والعسكرية والتي إجتذبت إليها العمالة اليهودية[1].

مقارنة بالحالة العملية للعاملين في الإقتصاد المحلي فإن نسبة العاملين بأجر هي التي تغلب أيضاً على تركيبة العاملين، إلا أن نسبة المستخدمين بأجر في الأراضي الفلسطينية أقل من نظيرتها بين العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات، حيث بلغت نسبتهم بالمتوسط 53.5% في الضفة الغربية مقابل 64.2% في قطاع غزة للفترة 1996/ 2003. وتعتبر نسبة العاملين لحسابهم مرتفعة، حيث بلغت بالمتوسط 28.0% في الضفة الغربية، و22.7% في قطاع غزة لنفس الفترة. أما نسبة العاملين كأعضاء أسرة بدون أجر فبلغت 12.3%، و9.3% بالمتوسط في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. في حين كانت نسبة أصحاب العمل هي الأدنى، وبلغت بالمتوسط 6.2% في الضفة الغربية، و3.9% في قطاع غزة. إن نسبة العاملين لحسابهم في الإقتصاد الفلسطيني تعتبر مرتفعة مقارنة مع بعض الدول العربية المجاورة كالأردن، حيث توزع العاملون لعام 2003 حسب الحالة بالنسب التالية: 8.9% فقط يعملون لحسابهم، و0.6% يعملون كأعضاء أسرة بدون أجر، و82.5% مستخدمين بأجر، و7.7% يعملون كأصحاب عمل[2].

تجدر الإشارة إلى أن بنية العاملين في الإقتصاد المحلي موزعين حسب الحالة العملية قد تأثرت بإجراءات الحصار والإغلاق الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، التي إشتدت في أعقاب إنتفاضة الأقصى. إن التحول الرئيس في بنية العاملين حسب الحالة العملية يتمثل في إتجاه نسبة المستخدمين بأجر، وكذلك نسبة أصحاب العمل نحو الإنخفاض، بينما إرتفعت نسبة العاملين لحسابهم والعاملين كأعضاء أسرة بدون أجر، ويعود ذلك إلى الأوضاع السياسية والإقتصادية غير المستقرة، التي تولدت عن الحصار والإغلاق الإسرائيلي في أعقاب إنتفاضة الأقصى. في أوقات الإغلاق الإسرائيلي، ترتفع معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية بشكل ملحوظ ومفاجئ، خاصة بين الذين يعملون في إسرائيل والمستعمرات، ويحاول العاطلون عن العمل إيجاد فرص عمل لهم ولو بصورة جزئية ومؤقتة من خلال العمل كأعضاء أسرة بدون أجر، في الزراعة والصناعة الحرفية والخدمات وتجارة التجزئة، والبيع في الشوارع، وغيرها من أنشطة ومجالات الإقتصاد غير الرسمي (غير المنظم)، ويحاول البعض الآخر إقامة مشروعات صغيرة لهم ولأسرهم، وذلك بعد أن فقدوا فرص عملهم في إسرائيل والمستعمرات، وهو ما أدى إلى إرتفاع نسبة العاملين لحسابهم، والعاملين كأعضاء أسرة بدون أجر في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. تجب الإشارة إلى أن بنية العاملين حسب الحالة العملية بالأساليب الإحصائية المتبعة لقياس البطالة والقوى العاملة وفقاً لمعايير منظمة العمل الدولية ILO، فوفقاً لهذا المعيار الدولي يتم إخراج العمال المحبطين Discouraged Workers –ومعظمهم من العاملين بأجر– من حسابات البطالة، ويعتبرون ضمن الأفراد خارج القوى العاملة مما يؤثر على التركيب النسبي للعاملين حسب حالتهم العملية.

---

[1]. سمير عبد الله، مشكلة التعطل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، نحو مقترحات عملية لمعالجة التعطل في بعض الفروع، وقائع إجتماع الخبراء حول التعطل في دول الإسكوا، عمان 26 – 29 تموز، 1993.

[2]. موقع الصفحة الإلكترونية: www.dos.gov.jo/dos-home/jorfig/2003/1.jpg

جدول 19: التوزيع النسبي للعاملين من الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية ومكان العمل (متوسط الفترة 1996 – 2003)

الحالة العملية	مكان العمل		
	إسرائيل والمستعمرات	الضفة الغربية	قطاع غزة
صاحب عمل	1.6	6.2	3.9
يعمل لحسابه	4.5	28.0	22.7
مستخدم بأجر	93.2	53.5	64.2
عضو أسرة بدون أجر	0.7	12.3	9.3
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. قاعدة بيانات "مسح القوى العاملة الفلسطينية"، (بيانات غير منشورة).

2.2.3 التركز في قطاع الإنشاءات الإسرائيلي

يعتبر قطاع الإنشاءات (البناء والتشييد) الإسرائيلي تقليدياً القطاع الأكثر إستقطاباً للعمالة الفلسطينية منذ سبعينيات القرن الماضي ولغاية الآن. ويعود ذلك إلى تركز الطلب على العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي على العمال غير المهرة، والعاملين في المهن الأولية والحرفية للقيام بالأعمال التي تعتمد على الجهد العضلي، وتتسم بظروف عمل شاقة في إطار قطاع الإنشاءات، فضلاً عن طبيعة العمل الموسمية التي تغلب على هذا النشاط الإقتصادي.

يستوعب قطاع الإنشاءات حوالي نصف العمالة الفلسطينية في الإقتصاد الإسرائيلي. حيث بلغت نسبة العاملين من الضفة الغربية في هذا القطاع 50.9% بالمتوسط للفترة 2003/1996، وحوالي 49.6% من العاملين من قطاع غزة. أما المرتبة الثانية فإختلفت، حيث إحتلت هذه المرتبة أنشطة التجارة والمطاعم والفنادق، وإستوعبت 16.4% بالمتوسط من عمال الضفة الغربية، بينما جاءت الصناعة الإسرائيلية في المرتبة الثالثة وإستوعبت 23.4% من عمال قطاع غزة، بينما جاءت الصناعة الإسرائيلية في المرتبة الثالثة بالعلاقة مع عمال الضفة الغربية، حيث إستوعبت 14.2% بالمتوسط. أما الزراعة الإسرائيلية فاحتلت هذه المرتبة بالعلاقة مع عمال قطاع غزة، وإستوعبت 17.6% بالمتوسط.
يتضح مما تقدم أن ثلاثة قطاعات رئيسية تستقطب القسم الأعظم من العمالة الفلسطينية في الإقتصاد الإسرائيلي، وهي مرتبة تنازلياً حسب نسب إستيعاب العمالة الفلسطينية وهي قطاع الإنشاءات، وأنشطة التجارة والمطاعم والفنادق، والصناعة بالعلاقة مع العاملين من الضفة الغربية، بينما تتمثل في قطاع الإنشاءات، والصناعة، والزراعة بالعلاقة مع العاملين من قطاع غزة.

إن إختلاف التوزيع النسبي للعاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات حسب النشاط الإقتصادي، ربما يعود إلى آثار الإغلاق الإسرائيلي، والذي يعتبر على قطاع غزة أشد وأكثر إحكاماً مقارنة بالضفة الغربية، مما أدى إلى تحول قسم من عمال قطاع غزة للعمل في المناطق الصناعية الحدودية، والمستعمرات المجاورة، في حين تعتبر عملية إنتقال عمال الضفة الغربية للعمل في إسرائيل أسهل نظراً لتعدد مداخلها قبل إقامة جدار الضم والتوسع.

بالنظر إلى التوزيع النسبي للعاملين من الأراضي الفلسطينية في الإقتصاد الإسرائيلي حسب الجنس والنشاط الإقتصادي يلاحظ وجود إختلافات جوهرية، فعلى عكس الرجال الذين يتركزون في قطاع الإنشاءات الإسرائيلي، فإن النساء يتركزن بصفة رئيسية في قطاعي الخدمات والزراعة، وبدرجة أقل في الصناعة، حيث شكلت النساء العاملات من

الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات ما متوسطه 34.3% في الخدمات والفروع الأخرى، و31.3% في الزراعة، و13.9% في الصناعة الإسرائيلية، بينما لا تتوفر بيانات حول النساء العاملات من قطاع غزة بسبب عدم توفر عدد كافٍ من المشاهدات.

في أعقاب إنتفاضة الأقصى، طرأت تحولات ملموسة على التوزيع القطاعي للعاملين من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات لا سيما بالعلاقة مع العاملين من قطاع غزة. حيث إنخفضت نسبة العاملين من قطاع غزة في قطاع الإنشاءات الإسرائيلي من 60.3% عام 1999 إلى متوسط بلغت نسبته 30.2% للفترة 2003/2001، في حين إرتفعت في الصناعة بشكل كبير ومفاجئ حيث بلغت بالمتوسط 38.8% للفترة 2003/2001 مقارنة مع 14.8% في عام 1999، و17.1% عام 2000، وإرتفعت في الزراعة من 14.0% عام 1999، و18.0% عام 2000 إلى متوسط 23.2% للفترة المذكورة. هذا التحول الملحوظ والمفاجئ مرده الحصار والإغلاق الإسرائيلي، وليس حدوث تغيرات في بنية الطلب على العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي، حيث بسبب الإغلاق والحصار الإسرائيلي لقطاع غزة ربما تحول عمال غزة من العمل في إسرائيل نحو العمل في الزراعة والصناعة في المناطق الصناعية الحدودية والمستعمرات.

أما التغيرات التي طرأت على التوزيع القطاعي للعاملين من الضفة الغربية في الإقتصاد الإسرائيلي فقد كانت أقل حدة، وملموسة مقارنة بالتغيرات التي طرأت على التوزيع القطاعي للعاملين من قطاع غزة. إنخفضت نسبة عمال الضفة الغربية في قطاع الإنشاءات الإسرائيلي من 54.1% عام 1999، و55.2% عام 2000 إلى متوسط بلغت نسبته 46.3% للفترة 2003/2001، بينما إرتفعت في أنشطة التجارة والمطاعم والفنادق من 14.8% عام 1999، و15.9% عام 2000 إلى 19.2% بالمتوسط للفترة 2003/2001، وإرتفعت قليلاً في الصناعة من 13.4% عام 1999 إلى 15.8 % بالمتوسط لنفس الفترة. في حين لم تتغير نسبة العاملين في الزراعة بين الفترتين، حيث بلغت 7.1% عام 1999، و7.0% بالمتوسط للفترة 2003/2001، أما العاملين في الخدمات والفروع الأخرى فارتفعت من 8.7% إلى متوسط 9.5% في الفترتين المذكورتين على التوالي. هذه التغيرات تعود بصفة رئيسية إلى الإغلاقات، والقيود الإسرائيلية التي فرضت على حركة تدفق العمالة الفلسطينية إلى الإقتصاد الإسرائيلي.

جدول 20: التوزيع النسبي للعاملين من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات حسب الجنس والنشاط الإقتصادي (متوسط الفترة 2003/1996)

النشاط الإقتصادي	الضفة الغربية			قطاع غزة		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
الزراعة والحراجة والصيد	7.7	31.3	**8.3**	17.6	-	**17.6**
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	14.2	13.9	**14.2**	23.3	-	**23.3**
البناء والتشييد	52.0	5.7	**50.9**	49.7	-	**49.7**
التجارة والمطاعم والفنادق	16.6	9.6	**16.4**	6.8	-	**6.8**
النقل والتخزين والإتصالات	1.9	1.0	**1.9**	0.9	-	**0.9**
الخدمات والفروع الأخرى	7.6	34.6	**8.3**	1.5	-	**1.5**
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**-**	**100**

(-): تعني غير متوفر من المصدر.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي للأعوام 2003/1996.

مقارنة بالتوزيع القطاعي للعاملين في الإقتصاد المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة يلاحظ على العكس من العمالة الفلسطينية في الإقتصاد الإسرائيلي التي تتركز في قطاعات الإنتاج السلعي (البناء، الزراعة، الصناعة) فإن العاملين في الإقتصاد المحلي يتركزون في أنشطة الخدمات والتجارة. وشكلوا بالمتوسط 51.2% في الضفة الغربية، و62.2% في قطاع غزة للفترة 2003/1996. وبإضافة العاملين في أنشطة النقل والتخزين والإتصالات فإن نسبة العاملين في الخدمات والتجارة والمطاعم والفنادق، والنقل والتخزين والإتصالات مجتمعة تصل بالمتوسط إلى 57.3% في الضفة الغربية، و67.1% في قطاع غزة.

أما التوزيع القطاعي للنساء الفلسطينيات العاملات في إسرائيل والمستعمرات فيلاحظ أنه يتفق مع توزيعهن القطاعي في الإقتصاد المحلي، حيث يتركزن في قطاعين رئيسيين هما الخدمات والزراعة، وبدرجة أقل في قطاع ثالث هو الصناعة. بلغت نسبة النساء العاملات في قطاع الخدمات والفروع الأخرى في الضفة الغربية ما متوسطه 46.6%، مقابل 60.4% في قطاع غزة. وإستوعب القطاع الزراعي بالمتوسط 31.0% في الضفة الغربية، و26.8% في قطاع غزة، وذلك من مجموع النساء العاملات في كل منهما على التوالي. وبدرجة أقل إستوعب القطاع الصناعي، خاصة الصناعة التحويلية 13.2% بالمتوسط في الضفة الغربية، و5.9% في قطاع غزة للفترة 2003/1996.

جدول 21: التوزيع النسبي للعاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الإقتصادي و الجنس (متوسط الفترة 2003/1996)

النشاط الإقتصادي	الضفة الغربية		قطاع غزة	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الزراعة والحراجة والصيد	10.9	31.0	10.5	26.8
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	17.3	13.2	12.4	5.9
البناء والتشييد	14.0	0.4	9.6	0.4
التجارة والمطاعم والفنادق	23.8	8.2	18.3	6.1
النقل والتخزين والإتصالات	7.5	0.6	5.6	0.5
الخدمات والفروع الأخرى	26.5	46.6	43.7	60.4
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

إن إرتفاع نسبة العاملين في أنشطة الخدمات في الإقتصاد المحلي يعكس ضعف القدرة الإستيعابية لقطاعات الإنتاج السلعي. من ناحية أخرى أدى الإغلاق والعدوان الإسرائيلي إلى تراجع نسبة العاملين في القطاعات الإقتصادية المختلفة لا سيما في قطاعي البناء والتشييد والصناعة. حيث إنخفضت نسبة العاملين في قطاع البناء والتشييد في الضفة الغربية من 13.3% عام 1999 إلى 9.7% بالمتوسط للفترة 2003/2001. في حين تراجعت في قطاع البناء والتشييد في قطاع غزة من 9.9% إلى 6.3% بالمتوسط لنفس الفترتين على التوالي. وبلغت أدناها في قطاع غزة 4.3% عام 2001. وتراجعت نسبة العاملين في قطاع التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية من 17.6% عام 1999 إلى متوسط 14.4% للفترة 2003/2001 في الضفة الغربية ومن 12.8% إلى 8.6% في قطاع غزة لنفس الفترتين على التوالي. وإنخفضت نسبة العمالة النسائية في قطاع التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية في الضفة الغربية من 15.2% عام 1999 إلى 10.0% بالمتوسط للفترة 2003/2001، بينما إنخفضت في قطاع غزة من 5.2% إلى 2.1% في الفترتين المذكورتين على التوالي، وبلغت أدناها في قطاع غزة 1.0% عام 2001. يعزى التراجع في نسبة العمالة

النسائية إلى تراجع أداء القطاع الصناعي بصفة عامة، والصناعات التحويلية بصفة خاصة، وتحديداً صناعة الملابس التي تتركز فيها العمالة النسائية، المرتبطة بالإقتصاد الإسرائيلي عبر التعاقد من الباطن، وقد أدى الإغلاق والحصار إلى إنقطاع العملية الإنتاجية في العديد من المنشآت الصناعية نتيجة إنقطاع المواد الخام والسلع الوسيطة المستوردة من إسرائيل أو عبرها من العالم الخارجي، إضافة إلى صعوبات التسويق وإرتفاع نسب الغياب عن العمل بسبب الإغلاق.

3.2.3 التركز في المهن الأولية والحرف

يتميز العاملون الفلسطينيون في إسرائيل والمستعمرات بكون معظمهم يعملون في المهن الأولية، والحرف وما إليها من المهن. أما نسبة الفنيين والمتخصصين والكتبة والعاملين في الإدارة العليا فهي متدنية جداً. بعبارة أخرى، إن معظمهم يعملون في المراتب الدنيا للسلم المهني. خلال الفترة المدروسة (2003/1995) شكلت فئة العاملين في المهن الأولية (البسيطة) بالمتوسط 45.4%، وبلغت نسبة العاملين في الحرف وما إليها من المهن ما متوسطه 39.3%، مما يعني أن 84.7% بالمتوسط يعملون في إسرائيل والمستعمرات في المهن الأولية والحرفية. أما العاملون في الإدارة العليا فبلغت نسبتهم 0.8%، ولم تتجاوز نسبة الفنيين والمتخصصين والكتبة 2.62% بالمتوسط، وهناك 1.9% بالمتوسط يصنفون كعمال مهرة في الزراعة والصيد.

ينطبق الشيء ذاته على كل من الذكور والإناث، حيث بلغت نسبة الذكور من فئة العاملين في المهن الأولية 45.3% مقابل 47.6% بالمتوسط للإناث، وشكل الذكور العاملون في الحرف وما إليها من المهن 39.9%، مقابل 15.2% للإناث.

إن تركز العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات في المهن الأولية والحرف يعود بصفة أساسية إلى بنية الطلب عليها في سوق العمل الإسرائيلي، والذي يتركز على العمال غير المهرة، والحرفيين للعمل في أنشطة البناء والزراعة والخدمات، والتي تعتمد بصفة أساسية على الجهد العضلي، وتتميز بالعادة بظروف عمل صعبة وغير مستقرة نسبياً.

تجدر الملاحظة أن هناك 18.6% بالمتوسط من النساء العاملات في إسرائيل والمستعمرات يعملن كفنيات ومتخصصات وكاتبات، مقابل 2.3% من الذكور هم من نفس المجموعة المهنية، وهؤلاء هم من القدس المحتلة الذين يحملون الهوية الإسرائيلية، وربما يعود توظيفهم نتيجة وجود نقص في العمالة اليهودية في بعض مجالات العمل كالصحة، والتعليم، والخدمات الإجتماعية التي تتطلب مؤهلات علمية عالية ومتخصصة.

من ناحية أخرى، يلاحظ أنه على الرغم من أن نسبة الفنيات والمتخصصات والكاتبات أعلى منها بين الذكور، إلا أن معظم العاملين في هذه المجموعة المهنية هم من الذكور، حيث توزعوا بالمتوسط بنسبة 84.8% للذكور،مقابل 15.2% للإناث وذلك للفترة 2003/1995. يعزى ذلك إلى محدودية نسبة النساء الفلسطينيات العاملات في إسرائيل والمستعمرات مقارنة بالرجال، حيث لم تتجاوز نسبة الإناث 2.23% بالمتوسط من مجموع العمالة الفلسطينية في الإقتصاد الإسرائيلي في الفترة المذكورة.

جدول 22: التوزيع النسبي للعاملين من الأراضي الفلسطينية حسب المهنة والجنس ومكان العمل (متوسط الفترة 2003/1995)

المهنة	إسرائيل والمستعمرات			الضفة الغربية	قطاع غزة
	ذكور	إناث	**المجموع**	كلا الجنسين	كلا الجنسين
المشرعون وموظفو الإدارة العليا	0.80	0.71	**0.80**	4.4	2.5
الفنيون والمتخصصون والكتبة	2.62	18.64	**2.62**	19.98	24.56
العاملون في الخدمات والباعة في الأسواق	4.40	6.32	**4.44**	9.70	14.44
العمال المهرة في الزراعة والصيد	1.77	8.98	**1.91**	17.43	10.96
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	39.92	15.18	**39.33**	20.14	18.58
مشغلوا الآلات ومجمعوها	5.57	2.56	**5.53**	8.77	6.59
المهن الأولية	45.29	47.61	**45.39**	19.59	22.38
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

يتبين من الجدول السابق وجود إختلاف ملموس في التوزيع المهني للعاملين في الإقتصاد المحلي، والإقتصاد الإسرائيلي وهو ما يعكس إختلاف بنية الطلب على العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي والفلسطيني. ويتضح ذلك على وجه الخصوص في فئة الفنيين والمتخصصين والكتبة، وفئتي العاملين في المهن الأولية والحرف، حيث تعتبر نسبة الفنيين والمتخصصين والكتبة في الإقتصاد المحلي أعلى منها بكثير بين العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات، بينما تفوق نسبة العاملين في المهن الأولية والحرف وما إليها من المهن في الإقتصاد الإسرائيلي نظيرتها بين العاملين في الإقتصاد المحلي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. يبرز الإختلاف بصورة اكثر وضوحاً بالعلاقة مع النساء العاملات. ففي الإقتصاد المحلي يتركزن في مجموعتين من المهن هما فئة الفنيات والمتخصصات والكاتبات، وشكلن بالمتوسط 34.1%، و50.2% في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي للفترة 2003/1995، والثانية هي فئة العاملات الماهرات في الزراعة والصيد، وشكلن ما متوسطه 38.9% في الضفة الغربية، مقابل 26.7% في قطاع غزة. وينسجم التوزيع المهني للنساء العاملات في الإقتصاد المحلي مع توزيعهن حسب النشاط الإقتصادي، حيث يتركزن في قطاعي الخدمات والزراعة. في حين تتركز النساء الفلسطينيات العاملات في الإقتصاد الإسرائيلي في المهن الأولية، وبدرجة أقل في الحرف وما إليها من المهن. بينما بلغت نسبة النساء العاملات في المهن الأولية ما متوسطه 8.3% في الضفة الغربية، و6.4% في قطاع غزة. وهو ما يتوجب أخذه بالإعتبار عند رسم سياسات التشغيل لتقليل الإعتماد على سوق العمل الإسرائيلي من خلال إيجاد فرص العمل البديلة في الإقتصاد المحلي.

الجدير بالملاحظة هنا أن نسبة النساء الفلسطينيات العاملات في إسرائيل والمستعمرات مقارنة بالرجال، تعتبر متدنية جداً في جميع الفئات المهنية الرئيسية، وهو ما يعود إلى قلة عددهن الإجمالي في الإقتصاد الإسرائيلي. على سبيل المثال، بلغت نسبة النساء الفلسطينيات من إجمالي العاملين الفلسطينيين (كلا الجنسين) في المهن الأولية 2.4%، والباقي وهو 97.6% كانوا من الرجال. وشكلن 11.3% مقابل 88.7% للرجال من إجمالي العمال المهرة في الزراعة والصيد، مما يعني أن إشكالية خلق فرص عمل بديلة في الإقتصاد المحلي ربما ستكون أكثر صعوبة بالعلاقة مع الرجال مقارنة بالنساء، نظراً لأن القسم الأعظم من العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات هم من الذكور.

جدول 23: التوزيع النسبي للعاملين من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات حسب المهنة و الجنس (متوسط الفترة 2003/1995)

المهنة	ذكور	إناث	المجموع
المشرعون وموظفو الإدارة العليا	97.97	2.03	**100**
الفنيون والمتخصصون والكتبة	84.84	15.17	**100**
العاملون في الخدمات والباعة في الأسواق	96.51	3.49	**100**
العمال المهرة في الزراعة والصيد	88.67	11.33	**100**
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	99.21	0.79	**100**
مشغلوا الآلات ومجمعوها	98.96	1.04	**100**
المهن الأولية	97.56	2.44	**100**
الإجمالي	**97.77**	**2.23**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

تحت تأثير الإغلاق والحصار الإسرائيلي تغيرت التركيبة المهنية للعاملين في الأراضي الفلسطينية، حيث إنخفضت بشكل ملموس نسبة العاملين في المهن الأولية، والعاملين في الحرف وما إليها من المهن، بينما إرتفعت نسبة عمال الخدمات والباعة في الأسواق. تراجعت نسبة العاملين في المهن الأولية في الضفة الغربية من 25.3% عام 1999 إلى 11.2% بالمتوسط للفترة 2003/2001، وفي قطاع غزة تراجعت من 22.5% إلى 13.0% في نفس الفترتين على التوالي. وتراجعت نسبة العاملين في الحرف وما إليها من المهن من 19.3% إلى 16.6% بالمتوسط في الضفة الغربية، ومن 18.2% إلى 13.7% في قطاع غزة في هاتين الفترتين على التوالي. بينما إرتفعت نسبة عمال الخدمات والباعة في الأسواق في الضفة الغربية من 5.3% عام 1999 إلى 18.6% بالمتوسط للفترة 2003/2001، ومن 12.6% إلى 23.5% في قطاع غزة على التوالي.

إن التحولات في التركيب المهني للعاملين في الأراضي الفلسطينية في أعقاب إنتفاضة الأقصى، يأتي منسجماً مع التغيرات التي طرأت على توزيعهم القطاعي. حيث أدى الإغلاق والحصار الإسرائيلي إلى تراجع أداء جميع القطاعات الإقتصادية، خاصة الإنشاءات والصناعة والسياحة وهي القطاعات التي تستقطب غالبية العاملين في المهن الأولية والحرفية، كما أدى إغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام العمالة الفلسطينية إلى تفاقم البطالة. ومن المعروف أن معظم العاملين في إسرائيل والمستعمرات هم من العاملين في المهن الأولية والحرف وما إليها من المهن، ويبدو أن قسماً من هؤلاء إنضموا إلى صفوف العاطلين عن العمل، بينما بحث بعضهم عن فرص عمل بصورة عمال خدمات وباعة في الأسواق وغيرها من أنشطة ومجالات الإقتصاد غير الرسمي. الجدير ذكره هنا أن باعة البسطات على الحواجز العسكرية الإسرائيلية المقامة على مداخل المدن الرئيسية أصبحت ظاهرة ملموسة، ويتسع إنتشارها. وربما إتجه آخرون نحو العمل كأعضاء أسرة بدون أجر، في الزراعة والصناعة الحرفية والخدمات الشخصية.

4.2.3 تركز العاملين في القطاع الخاص الإسرائيلي

يتركز القسم الأعظم من العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات في القطاع الخاص، وشكلوا بالمتوسط حوالي 97.1%، بينما 2.8% فقط كانوا يعملون في القطاع العام، و0.1% في قطاعات أخرى، وذلك للفترة 2003/1995.
بالمقارنة مع توزيع العاملين في الإقتصاد المحلي، فإن القطاع الخاص يلعب الدور الرئيسي في إستيعاب الأيدي العاملة، إلا أن دور القطاع العام في إستخدام العمالة الفلسطينية أكبر من نظيره الإسرائيلي، ليس من حيث حجم العمالة فحسب

بل أيضاً من حيث مستوياتهم التعليمية وبنيتهم المهنية. شكل العاملون في القطاع الخاص في الضفة الغربية ما متوسطه 82.0%، مقابل حوالي 65.0% في قطاع غزة، في حين شكل العاملون في القطاع العام حوالي 30.0%، و16.0% بالمتوسط في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، والباقي كانوا يعملون في قطاعات أخرى.

من حيث المستوى التعليمي، شكل العاملون الفلسطينيون في القطاع العام الإسرائيلي الذين أتموا 13 سنة دراسية فأكثر ما متوسطه 19.4% من مجموع العاملين في القطاع نفسه، مقابل 7.2% بالمتوسط كانوا يعملون في القطاع الخاص الإسرائيلي. في حين بلغت نسبة هذه الفئة الدراسية بين العاملين في القطاع العام 60.4% في الضفة الغربية، و 44.9% في قطاع غزة، وذلك مقارنة مع متوسط 15.2%، و13.5% في القطاع الخاص في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، وهو ما يشير إلى وجود تباين واضح في إستيعاب ذوي التحصيل التعليمي العالي في القطاعين العام والخاص في الإقتصاد الإسرائيلي والإقتصاد الفلسطيني. ويعزى ذلك إلى طبيعة بنية الطلب على العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي الذي يتركز على العمالة غير الماهرة، والحرفية والمنخفضة التعليم.

من ناحية أخرى تختلف التركيبة المهنية للعاملين في القطاعين العام والخاص. إن معظم العاملين من الأراضي الفلسطينية في القطاع الخاص الإسرائيلي هم من أصحاب المهن الأولية والحرفيين، وشكلوا بالمتوسط 85.3%، في حين أن نسبة الموظفين في الإدارة العليا كانت بالمتوسط أقل من واحد بالمائة (0.8%). وشكل المتخصصون والفنيون والكتبة ما متوسطه 2.0%، كذلك شكل العاملون في المهن الأولية في القطاع العام الإسرائيلي 52.3% بالمتوسط، و 10.2% كانوا يعملون في الحرف وما إليها من المهن. بينما بلغت نسبة المتخصصين والفنيين والكتبة في القطاع العام في الإقتصاد المحلي 63.2% في الضفة الغربية، و51.3% في قطاع غزة. في حين تعتبر نسبة العاملين في المهن الأولية والحرفية في القطاع العام منخفضة، وسواءً أكان ذلك في الضفة الغربية أم في قطاع غزة. ويعزى ذلك إلى محدودية أو إنعدام البنية الإنتاجية للقطاع العام الفلسطيني وهيمنة الطابع الخدماتي – الوظيفي على نشاطه، حيث يتركز القسم الأعظم من المشتغلين في القطاع العام الفلسطيني في أنشطة الإدارة العامة والدفاع، وخدمات التعليم والصحة[1].

جدول 24: التوزيع النسبي للعاملين في القطاعين الخاص والعام حسب المهنة ومكان العمل (متوسط الفترة 2003/1995)

المهنة	إسرائيل والمستعمرات		الضفة الغربية		قطاع غزة	
	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام
المشرعون وموظفو الإدارة العليا	0.8	0.3	4.1	5.8	2.1	3.2
الفنيون والمتخصصون والكتبة	2.0	21.3	10.7	63.2	8.3	51.3
العاملون في الخدمات والباعة في الأسواق	4.4	6.0	8.8	15.3	9.2	28.6
العمال المهرة في الزراعة والصيد	1.9	1.3	21.2	0.1	16.6	0.8
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	40.2	10.2	23.9	2.4	27.0	2.8
مشغلوا الآلات ومجمعوها	5.4	8.5	10.1	2.6	8.8	2.6
المهن الأولية	45.1	52.3	21.2	10.6	28.0	10.6
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. قاعدة بيانات "مسح القوى العاملة الفلسطينية"، (بيانات غير منشورة)

[1]. ماجد صبيح، ومأمون أبو عليا، خصائص العاملين في القطاعين العام والخاص، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة الدراسات التحليلية الوصفية (02)، رام الله، آب، 2002.

تجدر الملاحظة أن فئة المتخصصين والفنيين والكتبة بين العاملين الفلسطينيين في القطاع العام الإسرائيلي تعتبر مرتفعة مقارنة بنظيرتها في القطاع الخاص الإسرائيلي، حيث بلغت بالمتوسط 21.3%، وعلى الأرجح أن معظم هؤلاء هم من المقدسيين حملة الهوية الإسرائيلية – كما سبقت الإشارة – حيث يسمح لهم بالعمل في مجالات إدارية وفنية محدودة كالتعليم والصحة والخدمات الإجتماعية التي تتطلب مؤهلات علمية عالية، وربما تعاني من نقص العمالة اليهودية. رغم ذلك إلا أنه لا يجب الإستنتاج بتحسن البنية المهنية للعمالة الفلسطينية في الإقتصاد الإسرائيلي، إذ لا يزال طابع العمل الفلسطيني في المهن الأولية والحرفية هو السائد، بينما العمل في المراتب العليا في السلم المهني هو الإستثناء. فخلال الفترة 2003/1996، شكلت نسبة الفنيين والمتخصصين والكتبة ما متوسطه 3.5% فقط. كما أن العدد المطلق لهذه الفئة المهنية في القطاع العام الإسرائيلي يظل متدنياً جداً، نظراً لضآلة نسبة العمالة الفلسطينية في القطاع العام مقارنة مع القطاع الخاص في إسرائيل والمستعمرات، كما تراجع عددهم الإجمالي نتيجة الإغلاق والقيود الإسرائيلية المفروضة على تدفق العمالة الفلسطينية إلى الإقتصاد الإسرائيلي، حيث أدى الإغلاق والحصار الإسرائيلي في أعقاب إنتفاضة الأقصى إلى إنحسار أعداد العاملين من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات لا سيما من قطاع غزة مقابل تزايد الأهمية النسبية للعمالة الفلسطينية المقدسية، وربما أثر ذلك على التركيبة المهنية للعمالة الفلسطينية في الإقتصاد الإسرائيلي.

جدول 25: توزيع الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستعمرات حسب نوع البطاقة الشخصية 2000

نوع البطاقة	دورة تموز–أيلول 2000	دورة تشرين أول–كانون أول 2000	دورة تموز–أيلول 2003	
	(%)	(%)	العدد بالألف	(%)
يحمل بطاقة فلسطينية	82.9	37.3	*35	52.2
يحمل بطاقة إسرائيلية أو جواز سفر أجنبي	17.1	62.7	32	47.8
المجموع	**100**	**100**	**67**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، دورات مختلفة.

* يتوزعون بواقع 27 ألفاً من الضفة الغربية، و8 آلاف من قطاع غزة.

جدول 26: توزيع العاملين الفلسطينيين في القطاعين الخاص والعام حسب عدد سنوات الدراسة ومكان العمل (متوسط الفترة 2003/1995)

سنوات الدراسة (كلا الجنسين)	إسرائيل والمستعمرات		الضفة الغربية		قطاع غزة	
	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام
0	2.2	4.2	6.8	1.2	5.4	1.1
6 – 1	23.0	20.2	21.5	7.8	24.9	9.3
9 – 7	35.1	28.8	27.6	11.1	25.1	13.3
12 – 10	32.5	27.4	28.9	19.7	31.1	31.3
14 – 13	4.9	8.2	7.6	27.1	6.5	17.3
15 +	2.3	11.2	7.6	33.3	7.0	27.6
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. قاعدة بيانات "مسح القوى العاملة"، بيانات غير منشورة.

5.2.3 إرتفاع فجوة الأجور بين العاملين الفلسطينيين في الإقتصاد الإسرائيلي ونظرائهم في الإقتصاد المحلي

تجدر الإشارة إلى أن البيانات المتوفرة في هذا المجال هي معدلات الأجور اليومية الإسمية بالشيكل الإسرائيلي، كذلك لأسباب إحصائية لا تتوفر بيانات حول معدلات الأجور اليومية للنساء الفلسطينيات العاملات في إسرائيل والمستعمرات، لذلك سوف تتم المقارنة على أساس معدلات أجور العاملين (كلا الجنسين).

1. المتوسط العام للأجور 1996 – 2003

بلغ المتوسط العام للفترة 2003/1996 لمعدلات الأجور اليومية للعاملين الفلسطينيين معلومي الأجر في إسرائيل والمستعمرات 105.4 شيكل، مقابل 63.2 شيكل للمستخدمين بأجر في الضفة الغربية، و50.0 شيكل في قطاع غزة. مما يعني وجود فجوة أجور كبيرة لصالح العاملين في الإقتصاد الإسرائيلي، وبلغت بالمتوسط 167.0% مقارنة بالضفة الغربية، و210.8% مقارنة مع قطاع غزة. أي أن المعدل العام لأجور العاملين في إسرائيل والمستعمرات يزيد عن نظيره في الضفة الغربية بنسبة 66.0%، بينما يزيد بنسبة 110.8% عنه في قطاع غزة.

يتبين أن فجوة الأجور أكثر إتساعاً بالعلاقة مع قطاع غزة وهو ما يعزى إلى عوامل ديمغرافية وإقتصادية وسياسية أهمها معدلات النمو السكاني المرتفعة، وبالتالي إرتفاع معدلات نمو القوى العاملة، مقارنة بالطلب على قوة العمل في سوق العمل المحلي، إضافة إلى محدودية الموارد الإقتصادية، وكون الإغلاق الإسرائيلي الأكثر إحكاماً على قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية، مما ينعكس في إرتفاع معدلات البطالة والفقر، وانخفاض مستوى المعيشة، الأمر الذي يؤدي إلى الضغط على الأجور أو نموها بشكل أقل وأبطئ مقارنة بنظيرتها في الضفة الغربية. خلال الفترة 2003/1996 بلغ معدل نمو الأجور اليومية (الإسمية) للعاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات ما متوسطه 5.6%، مقابل 5.9% في الضفة الغربية، بينما بلغ 3.4% في قطاع غزة. وتراوح المدى لفجوة الأجور مقارنة بالضفة الغربية ما بين 155.4% عام 2001، و177.0% في عام 1996، في حين تراوح مقارنة مع قطاع غزة ما بين 196.5% عام 2001 و235.6% في عام 2003. وذلك كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول 27: معدلات الأجور الإسمية اليومية (بالشيكل الإسرائيلي) للمستخدمين معلومي الأجر حسب مكان العمل للفترة 1996–2003 (كلا الجنسين)

السنة	إسرائيل والمستعمرات (1)	الضفة الغربية (2)	قطاع غزة (3)	فجوة الأجور	
				نسبة 2:1	نسبة 3:1
1996	86.0	48.6	42.2	176.95	203.79
1997	91.6	51.8	43.6	176.83	210.09
1998	100.0	57.5	47.5	173.91	210.52
1999	105.7	66.0	51.0	160.15	207.25
2000	110.4	69.5	53.0	158.84	208.30
2001	106.9	68.8	54.4	155.37	196.50
2002	117.3	71.4	54.9	164.28	213.66
2003	125.1	72.2	53.1	173.26	235.59
المجموع	**105.4**	**63.2**	**50.0**	**166.77**	**210.8**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. قاعدة بيانات "مسح القوى العاملة الفلسطينية"، (بيانات غير منشورة).

2. فجوة الأجور حسب النشاط الإقتصادي

بالنظر إلى معدلات الأجور اليومية للمستخدمين معلومي الأجر في كل من الإقتصاد الإسرائيلي والإقتصاد المحلي يلاحظ وجود فجوة ملموسة في الأجور في كافة القطاعات الإقتصادية. مقارنة بالضفة الغربية كانت أعلاها في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق. وبلغت بالمتوسط 189.6%، وأقلها 137.4% في قطاع الزراعة والصيد. كذلك مقارنة مع قطاع غزة بلغت أعلى فجوة أجور 300.9% في أنشطة التجارة والمطاعم والفنادق، أما أقلها فكانت في قطاع الخدمات والفروع الأخرى، وبلغت 189.4%.

جدول 28: معدلات الأجور اليومية الإسمية للمستخدمين معلومي الأجر حسب النشاط الإقتصادي ومكان العمل (متوسط الفترة 2003/1996 بالشيكل الإسرائيلي)

النشاط الإقتصادي (كلا الجنسين)	إسرائيل والمستعمرات	الضفة الغربية	قطاع غزة
الزراعة والحراجة والصيد	67.6	49.2	30.7
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	98.7	56.3	38.9
البناء والتشييد	113.3	76.1	41.6
التجارة والمطاعم والفنادق	105.6	55.7	35.1
النقل والتخزين والإتصالات	95.9	68.8	44.0
الخدمات والفروع الأخرى	105.3	64.0	55.6
المجموع	**105.4**	**63.3**	**50.1**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. قاعدة بيانات "مسح القوى العاملة الفلسطينية"، (بيانات غير منشورة).

إن فجوة الأجور الأعلى، وهي في أنشطة التجارة والمطاعم والفنادق تعكس إنخفاض معدلات الأجور في هذا القطاع في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة بنظيرتها للعاملين الفلسطينيين في نظيره الإسرائيلي. وربما يعود ذلك إلى هيمنة المنشآت الصغيرة، والفردية، والعائلية على قطاع التجارة والمطاعم في الأراضي الفلسطينية مما ينعكس في إنخفاض معدلات أجور المستخدمين فيه. هذا على الرغم من أن معدلات الأجور اليومية للعمالة الفلسطينية في قطاع الإنشاءات الإسرائيلي (113.3 شيكل بالمتوسط) كانت هي الأعلى، في حين كانت أقلها (67.6 شيكل بالمتوسط) في قطاع الزراعة. إلا أن تقارب معدل الأجور اليومية للعاملين بأجر في الزراعة في الضفة الغربية (49.2 شيكل بالمتوسط) قد قلل من فجوة الأجور بحيث أصبحت أقل فجوة حسب النشاط الإقتصادي.

كذلك رغم أن معدلات الأجور اليومية في قطاع غزة كانت أقلها في الزراعة (30.7 شيكل بالمتوسط)، إلا أن أقل فجوة أجور كانت في الخدمات والفروع الأخرى. وربما يعود ذلك إلى إرتفاع معدلات أجور العاملين في الخدمات والفروع الأخرى، وهي تضم أنشطة الخدمات الحكومية، التي ترتفع معدلات الأجور فيها مقارنة بنظيرتها في القطاع الخاص، إضافة إلى تركز فئة المتخصصين والفنيين والكتبة، وموظفي الإدارة العليا، وهم ذوي الرواتب الأعلى في قطاع الخدمات، وذلك كما سيتبين بعد قليل.

3. فجوة الأجور حسب المهنة

تتفوق معدلات الأجور اليومية حسب المهنة للعاملين بأجر من الأراضي الفلسطينية في الإقتصاد الإسرائيلي على نظيرتها للعاملين بأجر في الإقتصاد المحلي. بلغ أعلى معدل للأجور للمستخدمين بأجر من الأراضي الفلسطينية في

إسرائيل والمستعمرات لدى فئة المتخصصين والفنيين والكتبة، وبلغ ما متوسطة 125.2 شيكل، ومعظم العاملين من هذه الفئة يحملون مؤهلاً علمياً عالياً (دبلوم متوسط فأعلى)، ومن سكان القدس المحتلة الذين يحملون الهوية الإسرائيلية. أما أقل معدل لأجور العمال الفلسطينيين في الإقتصاد الإسرائيلي فكان لدى فئة العمال المهرة في الزراعة والصيد، وبلغ 69.7% شيكل.

بالمقارنة مع معدلات أجور المستخدمين في الإقتصاد المحلي كان أعلى معدل للأجور اليومية لدى فئة المشرعين وموظفي الإدارة العليا، وهؤلاء كقاعدة من حملة الشهادات الجامعية، والدبلوم المتوسط، ويشغلون مناصب رفيعة في إدارة المؤسسات التي يعملون فيها. وبلغ متوسط الأجور اليومية لهذه المجموعة المهنية 106.9 شيكل في الضفة الغربية، و106.2 شيكل في قطاع غزة للفترة 2003/1996. أما أقلها فبلغ 48.7 شيكلاً في الضفة الغربية لدى فئة عمال الخدمات والباعة في الأسواق، بينما كان في قطاع غزة لدى فئة العمال المهرة في الزراعة والصيد، وبلغ 38.0 شيكلاً.

أما فجوة الأجور الأعلى فكانت لدى فئة عمال الخدمات والباعة في الأسواق في الضفة الغربية، وبلغت 215.6% بالمتوسط، ولدى فئة العاملين في الحرف وما إليها من المهن في قطاع غزة، وبلغت 297.98%. بينما كانت أقلها لدى فئة العمال المهرة في الزراعة والصيد، وبلغت 128.59% مقارنة بالضفة الغربية، و183.4% مقارنة مع قطاع غزة، وذلك كما هو مبين في الجدول التالي.

جدول 29: معدلات الأجور اليومية الاسمية للمستخدمين معلومي الأجر حسب المهنة ومكان العمل (متوسط الفترة 2003/1996 بالشيكل الإسرائيلي)

المهنة	إسرائيل والمستعمرات	الضفة الغربية	قطاع غزة
المشرعون وموظفو الإدارة العليا	-	106.9	106.2
الفنيون والمتخصصون والكتبة	125.2	67.4	61.4
عمال الخدمات والباعة في الأسواق	105.0	48.7	43.4
العمال المهرة في الزراعة والصيد	*69.7	54.2	38.0
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	118.3	62.0	39.7
مشغلوا الآلات ومجمعوها	111.1	66.0	43.1
المهن الأولية	92.2	55.8	37.0
المجموع	**105.4**	**63.2**	**50.0**

(-) تعني غير متوفرة من المصدر.

* تشمل الفترة 2000/1996 فقط.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. قاعدة بيانات "مسح القوى العاملة الفلسطينية"، (بيانات غير منشورة).

4. فجوة الأجور حسب القطاعين العام والخاص

إن بيانات العاملين من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات غير متوفرة حسب القطاعين العام والخاص، لذلك سوف تتم المقارنة على أساس متوسط أجور المستخدمين معلومي الأجر بصفة عامة، أي بصرف النظر عن القطاع (العام والخاص) الذين يعملون فيه في الإقتصاد الإسرائيلي.

مقارنة بالضفة الغربية بلغت أعلى فجوة 178.0% في القطاع العام، تليها فجوة الأجور في القطاع الخاص، وبلغت 163.4% وأقلها فجوة الأجور في القطاعات الأخرى، وبلغت 141.6% وذلك مقارنة بالمتوسط العام لمعدلات أجور المستخدمين الفلسطينيين معلومي الأجر في الإقتصاد الإسرائيلي، والبالغ 105.4 شيكل للفترة 2003/1996. في حين بلغت أعلى فجوة للأجور مقارنة مع قطاع غزة 256.4% في القطاع الخاص، تليها فجوة الأجور في القطاع العام، وبلغت 198.4%، وأقلها 154.0% في القطاعات الأخرى، والتي تضم المستخدمين بأجر في المنظمات غير الحكومية (NGOS)، ووكالة الغوث الدولية UNRWA، إضافة إلى هيئات ومنظمات دولية أخرى، وعادة ما تكون معدلات أجور مستخدميها أعلى من نظيرتها لدى العاملين في القطاعين العام والخاص في فلسطين، ويلاحظ أن غالبية العاملين في القطاعات الأخرى هم من ذوي التحصيل العلمي العالي (دبلوم متوسط فأعلى)، ومن فئة المتخصصين والفنيين والكتبة. في الضفة الغربية شكل العاملون في قطاعات أخرى (أي خارج القطاعين العام والخاص) الذين أتموا (13 – 14) سنة دراسية ما متوسطة 29.7%، وشكل الذين أتموا 15 سنة دراسية فأكثر 33.7% بالمتوسط، وشكلوا في قطاع غزة ما متوسطة 43.7%، و33.1% لكل منهما على التوالي، وذلك للفترة 2003/1995، ومن حيث التركيبة المهنية للعاملين في القطاعات الأخرى بلغت نسبة المتخصصين والفنيين والكتبة منهم في الضفة الغربية ما متوسطة 64.7%، مقابل 75.8% في قطاع غزة.

جدول 30: معدلات الأجور اليومية الإسمية للمستخدمين معلومي الأجر في الأراضي الفلسطينية حسب القطاع والجنس ومكان العمل (متوسط الفترة 2003/1996 بالشيكل الإسرائيلي)

القطاع	الضفة الغربية			قطاع غزة			الأراضي الفلسطينية		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
القطاع العام	59.9	57.2	**59.2**	53.3	50.5	**53.1**	56.5	55.4	**56.3**
القطاع الخاص	69.5	51.4	**64.5**	43.0	30.1	**41.1**	61.9	43.7	**58.3**
قطاعات أخرى	83.4	61.3	**74.4**	71.1	62.2	**68.4**	78.0	61.6	**72.3**
المجموع	**66.1**	**52.0**	**63.2**	**50.0**	**49.5**	**50.0**	**59.7**	**51.5**	**58.3**

ملاحظة: البيانات لا تشمل العاملين في إسرائيل والمستعمرات.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. قاعدة بيانات "مسح القوى العاملة الفلسطينية"، (بيانات غير منشورة).

أثر سوق العمل الإسرائيلي على هيكلية سوق العمل الفلسطيني

تم استخدام نموذج الانحدار البسيط في دراسة أثر سوق العمل الإسرائيلي على سوق العمل الفلسطيني من ناحية:

1. التأثير على معدلات البطالة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.
2. التأثير على عرض القوى العاملة* في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي.
3. التأثير على عرض القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المهن.
4. التأثير على هيكلية القوى العاملة حسب سنوات الدراسة وانعكاس ذلك على التسرب من المدارس.
5. أثر معدلات أجور العاملين في إسرائيل والمستعمرات على معدلات الأجور في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد تم إستخدام البيانات الربعية التي أصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني منذ 1995-2003، حيث شمل التحليل 31 دورة من مسوح القوى العاملة.

1.4 أثر سوق العمل الإسرائيلي على معدلات البطالة

1.1.4 الأثر على البطالة في الضفة الغربية

يظهر النموذج أدناه النتائج التي توصل لها تحليل تأثير العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات على معدلات البطالة في الضفة الغربية للفترة الواقعة بين أيلول 1995 – كانون أول 2003، وكانت ابرز النتائج:

$$U_w = c + \beta L_{wi} + e$$

$$U_w = 41.605 - 1.291(L_{wi}) + e$$

t-test (17.720) (-10.768) R^2=(0.80) P-Value=(0.000)

حيث:

U_w= نسبة العاطلين عن العمل في الضفة الغربية.

C= المقطع الثابت الذي يمثل معدل البطالة عندما تكون نسبة العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات تساوي صفر.

ß= معامل الانحدار الذي يمثل التغير في معدل البطالة نتيجة التغير في نسبة العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات بنسبة واحد بالمائة.

e=حد الخطأ.

تظهر المعادلة أعلاه أنه عندما تكون نسبة العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات صفراً، فإن معدل البطالة ستكون 41%، ويلاحظ هنا وجود علاقة عكسية بين نسبة العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات ومعدلات البطالة، حيث إذا زاد الحجم النسبي للعاملين في سوق العمل الإسرائيلي بـــ 1%، فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض الحجم النسبي للبطالة بـــ 1.29% وذلك عند دلالة معنوية α=0.01، والعكس في حالة انخفاض الحجم النسبي

* يقصد بعرض قوى العمل العاملون + العاطون ممن سبق لهم العمل في المنطقة أو النشاط أو المهنة المقصودة، وهذا التعريف ينطبق على قوى العمل أينما وردت في هذا الجزء من البحث.

للعاملين في إسرائيل والمستعمرات بـــ 1% يزداد الحجم النسبي للبطالة بنسبة 1.29%، مما يشير إلى أن أثر سوق العمل الإسرائيلي مضاعف حيث يؤثر على معدل البطالة وكذلك على حجم العمالة والقدرة الاستيعابية للقطاعات الاقتصادية المحلية، وهو ما سيتم تحليله بعد قليل. ويبين تحليل دلالات معامل التحديد R^2 أن 80% من أسباب البطالة في الضفة الغربية مردها إلى سياسة سوق العمل في إسرائيل والمستعمرات.

2.1.4 الأثر على البطالة في قطاع غزة

يظهر النموذج أدناه النتائج التي توصل لها تحليل تأثير سوق العمل الإسرائيلي على معدلات البطالة في قطاع غزة للفترة الواقعة بين أيلول 1995 – كانون أول 2003، حيث كانت ابرز النتائج:

$$U_G=c+\beta L_{Gi}+e$$

$U_G= 35.584-1.136(L_{Gi})+e$
t-test (18.135) (-6.030) R^2=(0.556) P-Value=(0.000)

حيث:

U_G= نسبة العاطلين عن العمل في قطاع غزة.

C= المقطع الثابت الذي يمثل معدل البطالة عندما تكون نسبة العاملين من قطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات تساوي صفر.

ß= معامل الانحدار الذي يمثل التغير في معدل البطالة نتيجة التغير في نسبة العاملين من قطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات بنسبة واحد بالمائة.

L_{Gi}= نسبة العاملين من قطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات.

e=حد الخطأ.

تظهر المعادلة أعلاه أنه عندما تكون نسبة العاملين من قطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات صفراً ستكون نسبة البطالة 35.6%، ويلاحظ هنا وجود علاقة عكسية للعلاقة بين نسبة العاملين من قطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات ومعدلات البطالة، حيث إذا زادت نسبة العاملين بمعدل 1%، فإن البطالة ستنخفض بنسبة 1.136% وذلك عند دلالة معنويةα= 0.01، والعكس في حالة انخفاض نسبة العاملين في إسرائيل والمستعمرات بنسبة 1% فإن نسبة البطالة ستزداد بنسبة 1.136%، مما يشير إلى أن تأثير سوق العمل الإسرائيلي على معدلات البطالة في قطاع غزة هو أقل من تأثيره على معدلات البطالة في الضفة الغربية، يعزى ذلك إلى كون حجم العمالة في إسرائيل والمستعمرات من قطاع غزة أقل منه مقارنة بالضفة الغربية، إلا انه في كلا المنطقتين له أثر مضاعف على حجم العمالة والقدرة الاستيعابية للقطاعات الاقتصادية المحلية، وبتحليل معامل التحديدR^2 يظهر أن 56% من أسباب البطالة في قطاع غزة مردها سياسة سوق العمل في إسرائيل والمستعمرات في حين أن 44% من هذه الأسباب يعزى إلى أسباب أخرى من أهمها مستوى القدرة الاستيعابية للقطاعات الاقتصادية في قطاع غزة، وإمكانيات التوسع الاستثماري التي تبقى دون شك دون مستوى مثيلاتها في الضفة الغربية، ناهيك أن مجمل الأوضاع والاتجاهات الاقتصادية تبقى رهينة للظروف السياسية السائدة والمتمثلة بالإجراءات الإسرائيلية التعسفية ضد الاقتصاد الفلسطيني.

2.4 تأثير سوق العمل الإسرائيلي على عرض القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي

1.2.4 في الضفة الغربية

أظهرت نتائج تحليل اثر سوق العمل الإسرائيلي على عرض القوى العاملة في الضفة الغربية في الأنشطة الاقتصادية تباينا في مدى معنوية واتجاه وطبيعة هذه العلاقة، فقد اظهر التحليل عدم معنوية تأثير سوق العمل الإسرائيلي على عرض قوى العمل في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق، وقطاع النقل والتخزين والاتصالات، وقطاع الخدمات والفروع الأخرى، يبين تحليل معامل التحديد R^2 أن تأثير سوق العمل الإسرائيلي محدوداً في هذه القطاعات، حيث أن التغيرات النسبية التي طرأت على التغير في الهيكلية النسبية لعرض قوى العمل في هذه القطاعات تعزى أسبابها إلى عوامل أخرى غير سوق العمل الإسرائيلي، حيث أن 3.6% من أسباب هذه التغيرات في الحجم النسبي لعرض قوى العمل في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق و6.5% في قطاع النقل والاتصالات و6.1% في قطاع الخدمات والفروع الأخرى ترد إلى سوق العمل الإسرائيلي، وتبقى هذه النتيجة مبررة، كون أن هيكلية العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات تبقى في قطاعات محددة، وهي قطاع البناء والتشييد، وقطاع الصناعة، والزراعة إلى حد ما وهي الأشد تأثراً بسياسة سوق العمل الإسرائيلي، وعلى الرغم من الأهمية النسبية التي يحتلها النصيب النسبي للعاملين من الأراضي الفلسطينية في قطاع التجارة في إسرائيل والتي بلغ معدلها خلال الفترة التي شملها التحليل 12.7% مقارنة بنسبة 10.5% في القطاع الزراعي و13.1% في القطاع الصناعي و56% في قطاع البناء والتشييد إلا أن هذا القطاع يبقى من القطاعات الأقل تأثراً بالسياسات نظراً لتداخل العلاقات التجارية بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي وعدم وجود حرية كاملة للاقتصاد الفلسطيني لإقامة علاقات تجارية خارجية مباشرة، وهو ما عكسته نتائج تحليل الانحدار الخطي التي أظهرت وجود علاقة معنوية بين نسبة العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات والتغير في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع الزراعة في الضفة الغربية، حيث أن تغيّر الحجم النسبي للعاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات بنسبة مئوية واحدة ستؤدي إلى تغيير عكسي في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع الزراعة في الضفة الغربية بـــ 0.274% نسبة مئوية عند دلالة معنوية α=0.05، وهذا مرده إلى دور سوق العمل الإسرائيلي في جذب العاملين في القطاع الزراعي الفلسطيني المتدني الإنتاجية والأجور، وبنفس الوقت يعتبر قطاع الزراعة الأكثر مرونة في امتصاص جزء مهم من فائض عرض القوى العاملة في حالة فقدانهم فرص العمل في إسرائيل والمستعمرات، ووفق ما يظهره معامل التحديد فإن 12.6% من التغيرات في الحجم النسبي لعرض قوى العمل في القطاع الزراعي في الضفة الغربية يعزى إلى سوق العمل الإسرائيلي، في حين أن 87.4% يعزى إلى أسباب أخرى، أهمها الإجراءات الإسرائيلية وعدم وجود منافذ لتسويق فائض الإنتاج الزراعي ناهيك عن مستوى الإنتاجية المتدنية لهذا القطاع وتعرضه للتقلبات الموسمية، وعدم وجود ارتباطات وثيقة بين القطاعين الزراعي والصناعي، وانتشار الملكيات الزراعية الصغيرة، والمنافسة الشديدة للمنتجات الزراعية الإسرائيلية المدعومة، في ظل سياسة الحدود المفتوحة باتجاه واحد تقريباً.

$$A_w = c+\beta L_w+e$$

$$A_w = 23.741-(0.274)L_w+e$$

t-test= (9.059) (-2.047) R^2=0.126 p-value=0 .05

حيث:

A_w= الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع الزراعة في الضفة الغربية.

C= المقطع الثابت الذي يمثل الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع الزراعة في الضفة الغربية عندما تكون نسبة العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات تساوي صفر.

ß= معامل الانحدار الذي يمثل التغير في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع الزراعة في الضفة الغربية بنسبة مئوية واحدة.

L_{Gi}= نسبة العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات.

e=حد الخطأ.

أما أثر سوق العمل الإسرائيلي على الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع الصناعة في الضفة الغربية يلاحظ وجود أثر ذو دلالة معنوية عند α=0.01، حيث تظهر المعادلة وجود علاقة طردية بين المتغيرين، مما يعني أن حيث زيادة الحجم النسبي للعاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات بنسبة مئوية واحدة، تؤدي إلى زيادة الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في القطاع الصناعي بـــ 0.223 نسبة مئوية، ويعود ذلك إلى قطاع الصناعة بدخل العاملين من سوق العمل الإسرائيلي مما يعمل على رفع الطلب على المنتجات الصناعية، إضافة إلى أن اتجاهات سوق العمل الإسرائيلي وما يرافقها من تقديم تسهيلات وهامش للحركة التجارية بين الاقتصاديين تطال بدورها قطاع الصناعة وخصوصاً صناعات التعاقد من الباطن، كما أن أية إجراءات وتسهيلات تتخذها إسرائيل تلعب دوراً في تشكيل توقعات المستثمرين، كل ذلك ينعكس على القدرات التوسعية للقطاع الصناعي، أو التوجه نحو رفع طاقتها الإنتاجية. ويلاحظ من خلال النموذج أنه في حالة وصول نسبة العاملين من الضفة الغربية في سوق العمل الإسرائيلي إلى الصفر، فإن الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع الصناعة في الضفة الغربية سيكون حوالي 11.8% من إجمالي القوى العاملة في الضفة الغربية، ويظهر معامل التحديد أن حوالي 36.2% من أسباب هذا التغير تعزى إلى سوق العمل الإسرائيلي، فيما يعزى 63.8% من هذه الأسباب إلى عوامل أخرى من أهمها الظروف السياسية القائمة والسياسات الإسرائيلية التعسفية الهادفة لاستخدام الاقتصاد كأداة ضغط ومساومة في فرض الحلول السياسية، ناهيك عن ضعف الهيكلية الصناعية التي تفتقد لروابط أمامية وخلفية على الصعيد القطاعي والجغرافي وكون الاقتصاد الفلسطيني صغير ومفتوح دون حماية أو قدرة على المنافسة.

$$I_w = c+\beta L_w+e$$

$$I_w = 11.821+(0.223)L_w+e$$

t-test= (10.972) 4.058) R^2=0.362 p-value=0 .000

حيث:

I_w= الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع الصناعة في الضفة الغربية.

C = المقطع الثابت الذي يمثل الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع الصناعة في الضفة الغربية.عندما تكون نسبة العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات تساوي صفر.

ß= معامل الانحدار الذي يمثل التغير في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع الصناعة في الضفة الغربية بنسبة مئوية واحدة.

L_{Gi}= نسبة العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات.

e=حد الخطأ.

فيما يتعلق بأثر سوق العمل الإسرائيلي على الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع البناء والتشييد في الضفة الغربية يظهر التحليل وجود علاقة طردية بين المتغيرين، حيث أن التغير في نسبة العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات بوحدة واحدة سيؤدي إلى تغير الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في الضفة الغربية بـــ 0.28 نسبة مئوية، وذلك عند مستوى دلالة معنوية α=0.01، ويفسر ذلك بأن ارتفاع نسبة العاملين من الضفة الغربية في سوق العمل الإسرائيلي، ينعكس في تنشيط الحركة الاقتصادية عبر مضاعف الدخل من أجور العاملين بما فيها قطاع البناء والتشييد، لاسيما وأن هذا القطاع يشكل قطاع الجذب الرئيسي للأيدي العاملة الفلسطينية وهو ما يجعل منه رافداً للسوق المحلي بالعمال المهرة أو بالعاملين من المهن الأولية في قطاع البناء في الضفة الغربية، وهذا يظهر من خلال نتائج تحليل معامل التحديد، حيث أن حوالي 55.6% من التغيرات التي تطرأ على الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع البناء والتشييد من الضفة الغربية يعزى لسوق العمل الإسرائيلي، وأن الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في الضفة الغربية سيكون عند مستوى 7.13% في حال أصبحت نسبة العاملين في سوق العمل الإسرائيلي صفراً.

$$B_w = c+\beta L_w+e$$

$$B_w = 7.133+(0.28)L_w+e$$

t-test= (7.868) (6.046) R^2=0.558 p-value=0 .000

حيث:

B_w= الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع البناء والتشييد في الضفة الغربية.

C= المقطع الثابت الذي يمثل الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع البناء والتشييد في الضفة الغربية عندما تكون نسبة العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات تساوي صفر.

ß= معامل الانحدار الذي يمثل التغير في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع البناء والتشييد في الضفة الغربية بنسبة مئوية واحدة.

L_{Gi}= نسبة العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات.

E=حد الخطأ.

2.2.4 في قطاع غزة

أظهرت نتائج تحليل اثر سوق العمل الإسرائيلي على عرض القوى العاملة في الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة تباينا في مدى معنوية واتجاه هذه العلاقة عن النتائج التي توصل لها التحليل في الضفة الغربية، فقد اظهر التحليل القياسي عدم معنوية تأثير سوق العمل الإسرائيلي على عرض قوى العمل في قطاع الزراعة وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق، وقطاع النقل والتخزين والاتصالات، ووفقاً لتحليل معامل التحديد R^2 يظهر أن تأثير سوق العمل الإسرائيلي محدوداً في هذه القطاعات، حيث أن التغيرات التي حصلت على الهيكلية النسبية لعرض قوى العمل في هذه القطاعات تعزى أسبابها إلى عوامل أخرى غير سوق العمل الإسرائيلي، إذ أن 9.1% من أسباب هذه التغيرات في الحجم النسبي لعرض قوى العمل في قطاع الزراعة، و1% في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق، و3.6% في قطاع النقل والتخزين والاتصالات يعزى إلى سوق العمل الإسرائيلي ، وتبقى هذه النتيجة مبررة، كون هيكلية العاملين من قطاع غزة في

الاقتصاد الإسرائيلي تبقى متركزة في قطاعات محددة، وهي قطاع البناء والتشييد، وقطاع الصناعة، والخدمات إلى حد ما والتي تعتبر الأشد تأثراً بسياسة سوق العمل الإسرائيلي، وهو ما عكسته نتائج تحليل الانحدار الخطي التي أظهرت وجود علاقة معنوية بين نسبة العاملين من قطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات والتغير في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع الصناعة في قطاع غزة حيث يلاحظ وجود أثر ذو دلالة معنوية عند α=0.01، وتظهر المعادلة أدناه وجود علاقة طردية بين المتغيرين، فمن شأن زيادة الحجم النسبي للعاملين من قطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات بنسبة مئوية واحدة أن تؤدي إلى زيادة الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في القطاع الصناعي 0.259 نسبة مئوية. ويلاحظ من خلال النموذج أدناه انه في حالة وصول نسبة العاملين من قطاع غزة في سوق العمل الإسرائيلي إلى الصفر، فإن الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع الصناعة في قطاع غزة سيكون حوالي 9.9 % من إجمالي القوى العاملة في قطاع غزة، ويظهر معامل التحديد أن حوالي 28.4% من أسباب هذا التغير تعزى إلى سوق العمل أل إسرائيلي، فيما يعزى 71.6% من هذه الأسباب إلى عوامل أخرى، وينطبق التحليل والتفسير الذي تم تناوله فيما يتعلق بالضفة الغربية على قطاع غزة.

$$I_G = c+\beta L_{Gi}+e$$

$$I_G = 9.884+(0.259)L_{Gi}+e$$

t-test= (12.415) (3.394) R^2=0.284 p-value=0 .002

حيث:

I_G= الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع الصناعة في قطاع غزة.

C= المقطع الثابت الذي يمثل الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع الصناعة في قطاع غزة عندما تكون نسبة العاملين من قطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات تساوي صفر.

ß= معامل الانحدار الذي يمثل التغير في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع الصناعة في قطاع غزة بنسبة مئوية واحدة.

L_{Gi}= نسبة العاملين من قطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات.

e=حد الخطأ.

فيما يتعلق بأثر سوق العمل الإسرائيلي على الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع البناء والتشييد في قطاع غزة يظهر التحليل وجود علاقة طردية بين المتغيرين، حيث أن التغير في الحجم النسبي للعاملين من قطاع غزة في سوق العمل الإسرائيلي بوحدة واحدة، سيؤدي إلى تغير الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع غزة بـــ 0.291 نسبة مئوية، وذلك عند مستوى دلالة معنوية α=0.01، ويفسر ذلك بنفس الأسباب التي تم تناولها فيما يتعلق بالضفة الغربية، ويظهر من خلال تحليل معامل التحديد أن حوالي 33.5% من التغيرات التي تطرأ على الحجم النسبي لعرض القوى العاملة من قطاع غزة يعزى لسوق العمل الإسرائيلي، وأن الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع البناء والتشييد في قطاع غزة سيكون عند مستوى 8.29% في حال أصبحت نسبة العاملين في سوق العمل الإسرائيلي صفراً.

$$B_G = c+\beta L_{Gi}+e$$

$$B_G = 8.286+(0.291)L_{Gi}+e$$

t-test= (10.442) (3.82) R^2=0.335 p-value=0 .001

حيث:

B_G= الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع البناء والتشييد في قطاع غزة.

C= المقطع الثابت الذي يمثل معدل البطالة عندما تكون نسبة العاملين من قطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات تساوي صفر.

ß= معامل الانحدار الذي يمثل التغير في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع البناء والتشييد في قطاع غزة بنسبة مئوية واحدة.

L_{Gi}= نسبة العاملين من قطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات.

e=حد الخطأ.

أما أثر سوق العمل الإسرائيلي على الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع الخدمات والفروع الأخرى في قطاع غزة، أظهر التحليل وجود علاقة عكسية بين المتغيرين حيث أن التغير في نسبة العاملين من قطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات بوحدة واحدة سيؤدي إلى تغير الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع غزة بـــ0.303 نسبة مئوية وذلك عند مستوى دلالة معنوية α=0.05، ويفسر ذلك بأن قطاع الخدمات في قطاع غزة يلعب نفس الدور الذي يلعبه قطاع الزراعة في الضفة الغربية، وهو امتصاص فائض عرض قوة العمل نظراً لان قطاع الزراعة في قطاع غزة محدود، وقنوات التسويق ضيقه، إضافة إلى كون اغلب السكان من اللاجئين الذين لا يملكون أراضي زراعية، و يظهر من خلال نتائج تحليل معامل التحديد أن حوالي 16.2% من التغيرات التي تطرأ على الحجم النسبي لعرض القوى العاملة من قطاع غزة تعزى لسوق العمل الإسرائيلي، وأن الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع الخدمات في قطاع غزة سيكون عند مستوى 45.02% في حال أصبحت نسبة العاملين في سوق العمل الإسرائيلي صفراً.

$$S_G = c+\beta L_{Gi}+e$$

$$S_G = 45.018-(0.303)L_{Gi}+e$$

t-test= (33.758) (-2.366) R^2=0.162 p-value=0 .025

حيث:

B_G = الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع الخدمات والفروع الأخرى في قطاع غزة.

C= المقطع الثابت الذي يمثل الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع الخدمات والفروع الأخرى في قطاع غزة عندما تكون نسبة العاملين من قطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات تساوي صفر.

ß= معامل الانحدار الذي يمثل التغير في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع الخدمات والفروع الأخرى في قطاع غزة بنسبة مئوية واحدة.

L_{Gi}= نسبة العاملين من قطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات.

e=حد الخطأ.

3.4 تأثير سوق العمل الإسرائيلي على عرض القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المهن

1.3.4 في الضفة الغربية

أظهرت نتائج التحليل أن اكثر المهن في سوق عمل الضفة الغربية التي يتأثر عرضها النسبي بسوق العمل الإسرائيلي هي فئة عمال الخدمات والباعة في الأسواق، والعمال المهرة في الزراعة والصيد، والمهن الأولية.

أما عن باقي المهن مثل المشرعين وموظفي الإدارة العليا، والفنيين والمتخصصين والمساعدين والكتبة، ومشغلي الآلات ومجمعوها، والعاملين في الحرف وما إليها من المهن فان التأثير ليس معنوياً باستثناء العاملون في الحرف، والتي يمكن أن توصف بوجود علاقة معنوية ضعيفة كون 12% من التغيرات التي تحدث في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة من هذه المهنة تعزى إلى سوق العمل الإسرائيلي، في حين أن تأثير السوق الإسرائيلي على التغير في باقي المهن بقي ما بين معدوم إلى ضعيف ويتراوح ما بين 0−3.8% فقط.

يظهر التحليل وجود أثر عكسي لسوق العمل الإسرائيلي على فئة العاملين في الخدمات والباعة في الأسواق، إذ أن تغير الحجم النسبي للعاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات بنسبة مئوية واحدة سيؤدي إلى تغير الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في مجال الخدمات والباعة في الأسواق بـــ 0.663 نسبة مئوية، وذلك عند مستوى دلالة معنوية α=0.01، ويفسر ذلك بأن هذه المهنة تبقى الأكثر مرونة في امتصاص فائض العرض من القوى العاملة نظراً لعدم تطلبها رأس مال عالي، ويلاحظ انتشار ظاهرة البسطات والباعة المتجولين التي تنشط في حالات الإغلاق ووجود قيود على تدفق العمالة الفلسطينية إلى سوق العمل الإسرائيلي، وحسب النموذج أدناه فإن 30.7% من التغيرات في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في مهنة الخدمات والباعة في الأسواق يعزى للتغيرات في سياسة سوق العمل الإسرائيلي، وفي حالة وصول نسبة العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل المستعمرات إلى الصفر، فمن المحتمل أن يصل حجم العرض النسبي للقوى العاملة في الخدمات والباعة في الأسواق إلى 23.24%.

$$S_{OW} = c+\beta L_{Wi}+e$$

$$S_{OW} = 23.235-(0.663)L_{Wi}+e$$

t-test= (23.235) (-0.663) R^2=0.307 p-value=0 .001

حيث:

S_{OW} = الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في الخدمات والباعة في الأسواق في الضفة الغربية.

C= المقطع الثابت الذي يمثل الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في الخدمات والباعة في الأسواق عندما تكون نسبة العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات تساوي صفر.

ß= معامل الانحدار الذي يمثل التغير في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في الخدمات والباعة في الأسواق بنسبة مئوية واحدة.

L_{Gi}= نسبة العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات.

e=حد الخطأ.

ومن نتائج التحليل وجود اثر عكسي لسوق العمل الإسرائيلي على الحجم النسبي لعرض القوى العاملة من العمال المهرة في قطاع الزراعة في الضفة الغربية، حيث أن التغير بنسبة مئوية واحدة في النصيب النسبي للعاملين من الضفة الغربية

في إسرائيل والمستعمرات سيؤدي إلى تغير معاكس في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة من العمال المهرة في القطاع الزراعي بـــ0.271 نسبة مئوية عند مستوى معنوية α=0.05، وهذا يشير إلى نفس الخصائص التي تم الإشارة إليها فيما يتعلق بالعاملين في الخدمات والباعة في الأسواق ، حيث أن قطاع الزراعة يبقى من القطاعات الأكثر قدرة على امتصاص فائض العرض من القوى العاملة في أوقات الإغلاق، إلا أن قطاع الزراعة في الضفة الغربية يواجه العديد من العوائق المتعلقة بالتسويق وارتفاع التكاليف وانخفاض الإنتاجية ضعف ارتباطه مع القطاع الصناعي وعدم وجود سياسات تعزز من قدراتها التنافسية تجعل منها فرصة عمل دائمة في ظل انعدام البديل كما تعمل السياسات والإجراءات الإسرائيلية التعسفية على تعميق هذه العوائق. إن سوق العمل الإسرائيلي يبقى جاذباً للعاملين في المهن الزراعية، وهو ما يعكسه معامل التحديد الذي يشير إلى أن 13% من التغير في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة من العمال المهرة في الزراعة يعزى إلى سوق العمل الإسرائيلي، فيما 87% يعزى لأسباب أخرى، وفي حالة وصول نسبة العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل إلى الصفر، فمن المحتمل أن يصل حجم العرض النسبي من القوى العاملة من العاملين المهرة في الزراعة إلى 22.42%.

A_{OW}= c+βL_{Wi}+e

A_{OW}= 22.420-(0.271)L_{Wi}+e
t-test= (8.802) (-2.086) R^2=0.13 p-value=0 .046

حيث:

A_{OW} = الحجم النسبي لعرض القوى العاملة من العمال المهرة في الزراعة في الضفة الغربية.

C= المقطع الثابت الذي يمثل الحجم النسبي لعرض القوى العاملة من العمال المهرة في الزراعة عندما تكون نسبة العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات تساوي صفر.

ß= معامل الانحدار الذي يمثل التغير في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة من العمال المهرة في الزراعة بنسبة مئوية واحدة.

L_{Gi}= نسبة العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات.

e=حد الخطأ.

اظهر التحليل وجود تأثير طردي لسوق العمل الإسرائيلي على نسبة عرض قوى العمل من المهن الأولية في الضفة الغربية، فالتغير في النصيب النسبي للعاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات بنسبة مئوية واحدة سيؤدي إلى التغير في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة من المهن الأولية بـــ 0.819 نسبة مئوية عند مستوى معنوية α=0.01، كون الطلب في سوق العمل الإسرائيلي في قطاعات البناء والزراعة والخدمات يتركز على العمال غير المهرة، مما يؤدي إلى جذب هذه الفئة من العاملين بسبب ارتفاع الأجور وعدم الحاجة لمهارات معقدة مما يعمل على التأثير على نسبة عرض قوى العمل من هذه المهن نتيجة لسرعة دوران العمل من هذه المهن، ناهيك عن أن زيادة نسبة العاملين في إسرائيل والمستعمرات ستعمل على تحريك النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وما يرافقها من فرص عمل لهذه الفئة من العاملين، وخصوصا في القطاعات التقليدية مثل البناء والصناعة والخدمات. ويظهر معامل التحديد أن 47% من التغيرات في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة من المهن الأولية يعزى لسوق العمل الإسرائيلي.

$E_{OW}= c+\beta L_{Wi}+e$

$E_{OW}= 3.347+(0.819)L_{Wi}+e$
t-test= (1.059) (5.072) R^2=0.47 p-value=0 .000

حيث:

E_{OW} = الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في المهن الأولية في الضفة الغربية.

C= المقطع الثابت الذي يمثل الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في المهن الأولية عندما تكون نسبة العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات تساوي صفر.

ß= معامل الانحدار الذي يمثل التغير في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في المهن الأولية بنسبة مئوية واحدة.

L_{Gi}= نسبة العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات.

e=حد الخطأ.

2.3.4 في قطاع غزة

أظهرت نتائج التحليل بأن اكثر المهن في سوق عمل قطاع غزة التي يتأثر حجم عرضها النسبي بسوق العمل الإسرائيلي هي فئة العاملين في الخدمات والباعة في الأسواق، والفنيين والمتخصصين والمساعدين والكتبة، والمهن الأولية والعاملين في الحرف.

أما عن باقي المهن مثل المشرعين وموظفي الإدارة العليا، والعمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك، فان التأثير ليس معنوياً بأستثناء مشغلي الآلات ومجمعوها وما إليها من المهن التي يمكن أن توصف بوجود علاقة معنوية ضعيفة، كون 12.2% من التغيرات التي تحدث في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة من هذه المهنة تعزى إلى سوق العمل الإسرائيلي، في حين أن تأثير السوق الإسرائيلي يبقي ضعيفاً.

يظهر التحليل، وجود أثر عكسي لسوق العمل الإسرائيلي على العاملين في الخدمات والباعة في الأسواق، إذ أن التغير بالحجم النسبي للعاملين من قطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات بنسبة مئوية واحدة ستؤدي إلى تغير الحجم النسبي لعرض القوى العاملة من العاملين في مجال الخدمات والباعة في الأسواق بـــ 0.633 نسبة مئوية، وذلك عند مستوى دلالة معنوية α=0.01، ويساق هنا نفس التفسير المتعلق بسوق عمل الضفة الغربية حيث أن هذه المهنة تبقى الأكثر مرونة في امتصاص فائض العرض من القوى العاملة نظراً لعدم تطلبها رأس مال عالي، وضيق قطاع الزراعة في قطاع غزة، حيث يلاحظ انتشار ظاهرة البسطات والباعة المتجولين التي تنشط في حالات الإغلاق ووجود قيود على العمالة في سوق العمل الإسرائيلي، والإغلاق المحكم على قطاع غزة، وحسب النموذج أدناه فإن 39.9% من التغيرات في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في مهنة الخدمات والباعة في الأسواق يعزى للتغيرات في سوق العمل الإسرائيلي، وفي حالة وصول نسبة العاملين من قطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات إلى الصفر، فإن الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في مهنة الخدمات والباعة في الأسواق من المحتمل أن يصل إلى 21.15%.

$S_{OG}= c+\beta L_{Gi}+e$

$S_{OG}= 21.150-(0.663)L_{Gi}+e$
t-test= (14.073) (-4.385) $R^2=0.399$ p-value=0 .000

حيث:

S_{OG} = الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في الخدمات والباعة في الأسواق في قطاع غزة.

C= المقطع الثابت الذي يمثل الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في الخدمات والباعة في الأسواق عندما تكون نسبة العاملين من قطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات تساوي صفر.

ß= معامل الانحدار الذي يمثل التغير في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في الخدمات والباعة في الأسواق.

L_{Gi}= نسبة العاملين من قطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات.

e=حد الخطأ.

ومن نتائج التحليل، وجود اثر عكسي لسوق العمل الإسرائيلي على الحجم النسبي لعرض القوى العاملة من الفنيين والمتخصصين والمساعدين والكتبة من قطاع غزة، حيث أن التغير بنسبة مئوية واحدة في الحجم النسبي للعاملين من قطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات سيؤدي إلى تغير معاكس في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة من الفنيين والمتخصصين والمساعدين والكتبة بـــ 0.276 نسبة مئوية عند مستوى معنوية α=0.01، وهذا يشير إلى قوة الجذب التي يشكلها سوق العمل الإسرائيلي نظراً لارتفاع الأجور لدى هذه الفئة وان كانت خصائص عملهم تختلف عن مؤهلاتهم، وفي قطاع غزة يبقى القطاع العام من القطاعات الأكثر قدرة على امتصاص فائض القوى العاملة وان كان على شكل بطالة مقنعة، وهو ما يعكسه معامل التحديد الذي يشير إلى أن 23.3% من التغير في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة من الفنيين والمتخصصين والمساعدين والكتبة يعزى إلى سوق العمل الإسرائيلي، فيما 76.7% من الأسباب يعزى للأسباب الأخرى، وفي حالة وصول نسبة العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات إلى الصفر، فمن المحتمل أن يصل الحجم النسبي لعرض القوى العاملة من الفنيين والمتخصصين والمساعدين والكتبة إلى 27.44%.

$P_{OG}= c+\beta L_{Gi}+e$

$P_{OG}= 27.442-(0.276)L_{Gi}+e$
t-test= (28.252) (-2.964) $R^2=0.233$ p-value=0 .006

حيث:

P_{OG} = الحجم النسبي لعرض القوى العاملة من الفنيين والمتخصصين والمساعدين والكتبة في قطاع غزة.

C= المقطع الثابت الذي يمثل الحجم النسبي لعرض القوى العاملة من الفنيين والمتخصصين والمساعدين والكتبة عندما تكون نسبة العاملين من قطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات تساوي صفر.

ß= معامل الانحدار الذي يمثل التغير في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة من الفنيين والمتخصصين والمساعدين والكتبة بنسبة مئوية واحدة.

L_{Gi}= نسبة العاملين من قطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات.

e=حد الخطأ.

أبرز التحليل وجود تأثير طردي لسوق العمل الإسرائيلي على نسبة عرض قوى العمل من العاملين في المهن الأولية في قطاع غزة، فالتغير في النصيب النسبي للعاملين من قطاع غزة في إسرائيل بنسبة واحدة سيؤدي إلى التغير في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في المهن الأولية بـــ 0.723 نسبة مئوية عند مستوى معنوية α=0.01، كون الطلب في سوق العمل الإسرائيلي كما تمت الإشارة سابقا يتركز على العمال غير المهرة في قطاعات البناء والزراعة والخدمات، مما يؤدي إلى جذب هذه الفئة من العاملين بسبب ارتفاع الأجور لعدم الحاجة لمهارات معقدة مما يعمل على التأثير على نسبة قوى عرض العمل نتيجة لسرعة دوران العمل من هذه المهن، ناهيك أن زيادة نسبة العاملين في إسرائيل ستعمل على تحريك النشاط الاقتصادي في قطاع غزة وما يرافقها من فرص عمل لهذه الفئة من العاملين وخصوصا في القطاعات التقليدية مثل البناء والصناعة والخدمات. ويبرز معامل التحديد أن 37.3% من التغيرات في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في المهن الأولية يعزى لسوق العمل الإسرائيلي، وفي حالة وصول نسبة العاملين في إسرائيل من قطاع غزة إلى الصفر فانه من المتوقع أن يصل الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في المهن الأولية في قطاع غزة 15.23%.

$$E_{OG} = c+\beta L_{Gi}+e$$

$$E_{OG} = 15.225+(0.723)L_{Gi}+e$$

t-test= (8.399) (4.152) R^2=0.373 p-value=0 .000

حيث:

E_{OG} = الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في المهن الأولية في قطاع غزة.

C= المقطع الثابت الذي يمثل الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في المهن الأولية.عندما تكون نسبة العاملين من قطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات تساوي صفر.

ß= معامل الانحدار الذي يمثل التغير في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في المهن الأولية بنسبة مئوية واحدة.

L_{Gi}= نسبة العاملين من قطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات.

e=حد الخطأ.

ابرز التحليل وجود تأثير طردي لسوق العمل الإسرائيلي على نسبة عرض قوى العمل في الحرف في قطاع غزة، فالتغير في النصيب النسبي للعاملين من قطاع غزة في إسرائيل بنسبة واحدة سيؤدي إلى التغير في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في الحرف بـــ 0.284 نسبة مئوية عند مستوى معنوية α=0.01، كون سوق العمل الإسرائيلي يؤثر في تفعيل القطاعات التي تشغل هذه الفئة إضافة إلى الخبرة والمهارات التي يكتسبها العاملون الحرفيين. ويبرز معامل التحديد أن 25.7% من التغيرات في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في الحرف يعزى لسوق العمل الإسرائيلي، وفي حالة وصول نسبة العاملين في إسرائيل من قطاع غزة إلى الصفر فانه من المتوقع ان تصل نسبة القوى العاملة في الحرف 15.56%.

$$Cr_G = c+\beta L_{Gi}+e$$

$$Cr_G = 15.225+(0.723)L_{Gi}+e$$

t-test= (16.656) (3.166) $\bar{R}^2$=0.257 p-value=0 .004

حيث:

Cr_G = الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في الحرف وما إليها من المهن في قطاع غزة.

C= المقطع الثابت الذي يمثل الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في الحرف عندما تكون نسبة العاملين من قطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات تساوي صفر.

ß= معامل الانحدار الذي يمثل التغير في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في الحرف بنسبة مئوية واحدة.

L_{Gi}= نسبة العاملين من قطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات.

e=حد الخطأ.

4.4 تأثير سوق العمل الإسرائيلي على هيكلية القوى العاملة الفلسطينية حسب سنوات الدراسة، وانعكاس ذلك على التسرب من المدارس

بالنظر إلى التوزيع النسبي للقوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب سنوات الدراسة، يمكن الوصول إلى تصورات حول واقع التسرب من المدارس، وتحديد المراحل التي تعاني من هذه الظاهرة اكثر من غيرها، ومن خلال حساب متوسط التوزيع النسبي للقوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب سنوات الدراسة للفترة التي يتناولها التحليل من أيلول 1995- كانون أول 2003، يبدو بوضوح أن أعلى النسب تتركز في فئة القوى العاملة ممن أتموا 10-12 سنة دراسية، وقد بلغت نسبتها 29.9% في الضفة الغربية و34.24% في قطاع غزة، وهي اكثر مراحل التعليم التي يحدث بها تسرب من المدارس، كون هذه الفئة ترتبط بمرحلة الحصول على الهوية الشخصية، وتبدأ مع نهاية المرحلة الإلزامية في التعليم، وتلي هذه الفئة في الترتيب نسبة العاملين ممن انهوا 7-9 سنوات دراسية، وشكلت 26.9% من القوى العاملة في الضفة الغربية و22.8% في قطاع غزة، وهي مرحلة حرجة من مراحل التسرب، وتعتبر نهاية للمرحلة الابتدائية، حيث أن معظم المتسربين يشكلون ما يعرف بعمالة الأطفال، كون المنضون تحتها هم خارج القوى العاملة حسب تعريف ILO، أما الذين انهوا من 1-6 سنوات دراسية فشكلوا ما نسبته 18.58% من القوى العاملة في الضفة الغربية مقابل 16.42% في قطاع غزة، وهذه المرحلة تعتبر من أخطر مراحل التسرب، كون انخفاض مستوياتهم التعليمية يعني تركزهم الأساسي في المهن الأولية وبعض الحرف، وبسبب ضعف تحصليهم العلمي تبقى أية سياسة لإعادة التأهيل والتطوير المهني لهذه الفئات قاصرة عن تحقيق أهدافها وتبقى تراوح في المستويات المهنية التقليدية المتدنية الكفاءة. فيما يتعلق بنسبة القوى العاملة الذين أتموا 13 سنة دراسية فأكثر فقد وصلت نسبتهم في الضفة الغربية 14.2% مقابل 15.5%و تعتبر من اكثر الفئات القابلة والقادرة على التطور والتطوير في ظل أية استراتيجية مستقبلية تقوم على التوسع الأفقي أو الرأسي في القطاعات الإنتاجية، كون مستوى الإنتاجية يعتبر الأهم في تحقيق الكفاءة في الأداء التنافسي للاقتصاديات صغيرة الحجم، كالاقتصاد الفلسطيني.

على ضوء الاستعراض العام أعلاه تم تحليل تأثير سوق العمل الإسرائيلي على تركيبة القوى العاملة حسب سنوات الدراسة، وصولاً لتحديد تأثيرها على واقع التسرب من المدارس في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة باستخدام نموذج الانحدار البسيط الذي أظهر النتائج المبينة أدناه.

1.4.4 في الضفة الغربية

يظهر التحليل وجود تأثير معنوي لسوق العمل في إسرائيل والمستعمرات على فئة القوى العاملة الذين انهوا 1-6 سنوات دراسية، حيث يكشف النموذج أدناه عن وجود علاقة طردية بينهما، فتغير الحجم النسبي للعاملين في إسرائيل والمستعمرات بنسبة 1% ستؤدي إلى تغير الحجم النسبي للقوى العاملة في الضفة الغربية الذين انهوا 1-6 سنوات

بنفس الاتجاه بـــ 0.173% نسبة مئوية، ويعكس معامل التحديد أن 25.3% من التغيرات التي تطرأ على نسبة القوى العاملة من هذه الفئة الدراسية تعزى إلى سوق العمل الإسرائيلي، وفي حالة وصول نسبة القوى العاملة من الضفة الغربية في إسرائيل إلى الصفر، فأن نسبة القوى العاملة من هذه الفئة ستكون حوالي 14.913% ، لذا فأن دراسة أسباب التسرب يجب أن تصب في استقصاء باقي الأسباب التي تعزى إليها 74.6% من التغيرات. ويرتبط ارتفاع العرض النسبي من القوى العاملة من هذه الفئة بظاهرة عمل الأطفال، لكن أسباب العلاقة الطردية مع نسبة العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات تبقى ذات صلة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية خصوصاً أن نسبة عالية من العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات ينحدرون من الريف والحرف التي يغلب عليها القطاع العائلي، حيث تعتمد نسبة عالية من الأسر على الأطفال في المساعدة في الأعمال الأسرية في حالة غياب آبائهم أو إخوانهم بسبب العمل في إسرائيل والمستعمرات.

$$W_{s6}= c+\beta L_{wi}+e$$

$$W_{s6}= 14.913+(0.173)L_{wi}+e$$

t-test= (12.375) (3.133) R^2=0.253 p-value=0 .004

حيث:

W_{s6} = الحجم النسبي للقوى العاملة الذين انهوا 1−6 سنوات دراسية في الضفة الغربية.

C= المقطع الثابت الذي يمثل نسبة القوى العاملة الذين انهوا 1−6 سنوات دراسية عندما تكون نسبة القوى العاملة من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات تساوي صفر.

ß= معامل الانحدار الذي يمثل التغير في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة الذين انهوا 1−6 سنوات دراسية بنسبة مئوية واحدة.

L_{wi}= الحجم النسبي للقوى العاملة من الضفة الغربية (العاملين أو ممن سبق لهم العمل) في إسرائيل والمستعمرات.

e=حد الخطأ.

فيما يتعلق بفئة القوى العاملة الذين أتموا 7−9 سنوات دراسية، ينطبق عليها ما ينطبق على الفئة 1−6 سنوات دراسية، فتغير الحجم النسبي للقوى العاملة من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات بنسبة 1% تؤدي إلى تغير الحجم النسبي للقوى العاملة ممن أنهوا 7−9 سنوات دراسية بـــ 0.114% نسبة مئوية. ويظهر معامل التحديد أن 22.5% من أسباب التغيرات العرض النسبي لهذه الفئة يعزى إلى سوق العمل الإسرائيلي، وفي حالة وصول نسبة القوى العاملة من الضفة الغربية في إسرائيل إلى الصفر فأن العرض النسبي القوى العاملة من هذه الفئة سيصل إلى 24.5%. بناءً عليه، يلاحظ أن هذه الفئة الدراسية والفئة التي سبقتها تشكلان نسبة عالية من مقدار التسرب الذي حدث ويحدث في المراحل التعليمية الأساسية، وفي الوقت الذي يشير التحليل إلى وجود تأثير معنوي لسوق العمل الإسرائيلي، إلا أن هذا الموضوع بحاجة إلى دراسة متعمقة للعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تغذي هذه الظاهرة بشكل مباشر أو غير مباشر.

$$W_{s9}= c+\beta L_{wi}+e$$

$$W_{s9}= 24.472+(0.114)L_{wi}+e$$

t-test= (28.639) (2.903) R^2=0.225 p-value=0 .007

حيث:

W_{s6} = الحجم النسبي للقوى العاملة ممن انهوا 7–9 سنوات دراسية.

C= المقطع الثابت الذي يمثل الحجم النسبي للقوى العاملة الذين أتموا 7–9 سنوات دراسية عندما تكون الحجم النسبي للقوى العاملة من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات تساوي صفر.

ß= معامل الانحدار الذي يمثل التغير في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة الذين أتموا 7–9 سنوات دراسية بنسبة مئوية واحدة.

L_{Gi}= الحجم النسبي للقوى العاملة من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات.

e=حد الخطأ.

أما ما يتعلق بفئة القوى العاملة الذين انهوا 10–12 سنة دراسية، أظهر التحليل وجود تأثير عكسي لسوق العمل الإسرائيلي عليها، ففي حالة تغير الحجم النسبي للقوى العاملة في إسرائيل والمستعمرات بنسبة 1%، فأن ذلك يؤدي إلى تغير الحجم النسبي للقوى العاملة من هذه الفئة بالاتجاه المعاكس بـــ 0.26% نسبة مئوية، وفي حالة وصول الحجم النسبي للقوى العاملة من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات إلى الصفر فان نسبة هذه الفئة إلى العدد الكلي من القوى العاملة في الضفة الغربية ستصل إلى 24.8%، علما بان 32% من التغيرات التي تطرأ على هذا المتغير تعزى لسوق العمل الإسرائيلي. وبالبحث عن الأسباب التي تفسر هذه العلاقة تقع الأوضاع الاقتصادية على رأس هذه الأسباب، حيث أن وجود مصادر دخل تشجع الأسر على تشجيع أبنائها على إكمال تعليمهم الثانوي، وفي حالة انخفاض الحجم النسبي للقوى العاملة في إسرائيل والمستعمرات فإن ذلك يشكل سبباً لتسرب الطلاب من هذه المرحلة للمساعدة في تأمين الدخل للأسرة أو التغير في توقعاتهم وخططهم المستقبلية إذ يفضل معظمهم التوجه نحو المجال المهني نظراً لإفتقادهم إلى المصادر الضرورية للاستمرار في التعليم.

$$W_{s12} = c+\beta L_{wi}+e$$

$$W_{s12} = 34.776-(0.260)L_{wi}+e$$

t-test= (22.3592) (-3.693) R^2=0.32 p-value=0 .001

حيث:

W_{s12} = الحجم النسبي للقوى العاملة الذين انهوا 12-10 سنة دراسية في الضفة الغربية.

C= المقطع الثابت الذي يمثل الحجم النسبي للقوى العاملة الذين انهوا 12-10 سنوات دراسية عندما يكون الحجم النسبي للقوى العاملة من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات يساوي صفر.

ß= معامل الانحدار الذي يمثل التغير في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة الذين انهوا من 10–12 سنة دراسية بنسبة مئوية واحدة.

L_{Gi}= الحجم النسبي للقوى العاملة من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات.

e=حد الخطأ.

فيما يتعلق بفئة القوى العاملة ممن انهوا 13 سنة دراسية فأكثر في الضفة الغربية، فقد أظهر التحليل إلى عدم وجود اثر ذو دلالة معنوية لسوق العمل الإسرائيلي على هذا المتغير، نظراً لأن بنية الطلب في سوق العمل الإسرائيلي تتركز على الأيدي العاملة الأولية والمهنية ذات المستوى التعليمي المنخفض والتي لا تشكل منافسة للأيدي العاملة الإسرائيلية.

2.4.4 في قطاع غزة

اظهر التحليل وجود تأثير ذو دلالة معنوية على فئة القوى العاملة في قطاع غزة الذين انهوا 1−6 سنوات دراسية، حيث يشير معامل التحديد أن 32.7% من التغيرات التي تحدث على هذا المتغير تعزى لسوق العمل الإسرائيلي. إن تغير الحجم النسبي للقوى العاملة من قطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات بنسبة 1% ستؤدي إلى تغير الحجم النسبي للقوى العاملة من هذه الفئة بـــ0.163% نسبة مئوية عند دلالة معنوية α=0.01، وتكمن أسباب هذا التأثير بعدد من المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية في بنية المجتمع، وبدور، ومكانة أرباب الأسر التي لا يمكن التكهن بها دون دراسات متعمقة تتناول كافة الفرضيات ذات الصلة، وأهمها التوجه المهني للأطفال منذ الصغر، وتفشي ظاهرة عمل الأطفال التي تعتبر ظاهرة مصاحبة للمجتمعات منخفضة الدخل والتي تعاني من الفقر، ناهيك عن انتشار القطاعات الحرفية والتجارية الصغيرة التي تفضل استخدام عمل الأطفال المنخفض التكلفة.

$$G_{s6}= c+\beta L_{Gi}+e$$

$$G_{s6}= 14.478+(0.163)L_{Gi}+e$$

t-test= (24.771) (3.755) R^2=0.327 p-value=0 .001

حيث:

G_{s6} = الحجم النسبي للقوى العاملة الذين انهوا 1−6 سنوات دراسية في قطاع غزة.

C= المقطع الثابت الذي يمثل الحجم النسبي للقوى العاملة ممن انهوا 1−6 سنوات دراسية عندما تكون الحجم النسبي للقوى العاملة من قطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات تساوي صفر.

ß= معامل الانحدار الذي يمثل التغير في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة الذين انهوا 1−6 سنوات دراسية بنسبة مئوية واحدة.

L_{Gi}= الحجم النسبي للقوى العاملة من قطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات.

e=حد الخطأ.

فيما يتعلق بباقي الفئات الدراسية الأخرى، فقد أظهر التحليل عدم وجود علاقة معنوية لسوق العمل الإسرائيلي عليها، كون العوامل العشوائية الأخرى هي التي تلعب الدور المؤثر فيها، نظراً لطبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تحيط في قطاع غزة، وهو ما يحتاج إلى دراسات معمقة ومفصلة للوقوف عليها عن كثب.

5.4 أثر سوق العمل الإسرائيلي على معدلات الأجور في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة

لدراسة اثر سوق العمل الإسرائيلي على سوق العمل الفلسطيني من ناحية التأثير على معدلات الأجور، تمت دراسة اثر معدلات الأجور الحقيقية للعاملين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في سوق العمل الإسرائيلي على معدلات الأجور الحقيقية في سوق العمل المحلي. فقد اظهر التحليل عدم وجود فروق دالة إحصائياً في معدلات الأجور الحقيقية

في الضفة الغربية وقطاع غزة تعزى لمعدل الأجور الحقيقية في إسرائيل والمستعمرات عند مستوى دلالة $\alpha=0.5$، الأمر الذي يشير إلى أن العلاقة بينهما ليست علاقة تنافسية في جذب الأيدي العاملة الفلسطينية كون سوق العمل الفلسطيني لديه فائض من الأيدي العاملة الأمر الذي يجعل مستوى الأجور في الاقتصاد المحلي مستقلاً عن مستواه في إسرائيل والمستعمرات.

في اتجاه آخر تم دراسة اثر متغير الحجم النسبي للقوى العاملة من الضفة الغربية وقطاع غزة في سوق العمل الإسرائيلي على معدلات الأجور الحقيقية في سوق العمل المحلي في كل منهما، حيث اظهر التحليل وجود تأثير ذو دلالة معنوية للحجم النسبي لعرض القوى العاملة من الضفة الغربية في سوق العمل الإسرائيلي على معدل أجور العاملين الحقيقية في الضفة الغربية عند مستوى دلالة معنوية $\alpha=0.05$، حيث أن تغير هذه النسبة بنسبة مئوية واحدة ستؤدي إلى تغير معدل الأجور الحقيقية المحلية بقيمة 0.244 شيكل، ووفقاً لما يشير إليه معامل التحديد فإن 14.8% من التغير في معدل الأجور الحقيقية المحلية يعزى للتغير في الحجم النسبي للقوى العاملة من الضفة الغربية في سوق العمل الإسرائيلي، وهذا يعود إلى تأثير نسبة العمالة في إسرائيل والمستعمرات في تحريك عجلة الحياة الاقتصادية من خلال التأثير في الطلب الكلي ورفع مستوى المعيشة، وكذلك التأثير في حجم العرض من القوى العاملة وبشكل خاص في قطاع البناء في الضفة الغربية مما يؤدي إلى إحداث تغير معين في معدلات الأجور الحقيقية.

$$W_w= c+\beta L_w+e$$

$$W_w= 46.088+(0.244)L_w+e$$

t-test= (18.412) (2.126) $R^2=0.148$ p-value=0 .045

حيث:

A_w= معدل الأجور الحقيقية للعاملين في الضفة الغربية.

C= المقطع الثابت الذي يمثل معدل الأجور الحقيقية في الضفة الغربية عندما يكون الحجم النسبي للقوى العاملة من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات تساوي صفر.

ß= معامل الانحدار الذي يمثل التغير في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في الضفة الغربية بنسبة مئوية واحدة.

L_{Gi}= الحجم النسبي للقوى العاملة من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات.

e=حد الخطأ.

فيما يتعلق بتأثير الحجم النسبي للقوى العاملة في سوق العمل الإسرائيلي من قطاع غزة على معدلات أجور العاملين في القطاع، فقد اظهر التحليل عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية نظراً لوجود فائض كبير من عرض الأيدي العاملة في قطاع غزة في الوقت الذي تبقى فيه القدرة الاستيعابية للأيدي العاملة في قطاع غزة محدودة مقارنة بالضفة الغربية نظراً لمحدودية الموارد الاقتصادية وللتحكم والعزل المحكم الذي يمارسه الاحتلال ضد القطاع، وهذا يظهر من خلال البيانات المتعلقة بالتوزيع النسبي للعاملين، حيث بلغ متوسط العاملين من قطاع غزة في سوق العمل الإسرائيلي خلال الفترة 1995-2003 حوالي 8.3% من إجمالي العاملين مقابل 19.1% في الضفة الغربية.

النتائج والتوصيات

1.5 النتائج

- بلغ المعدل العام لمعدلات نمو العمالة (الإستخدام) في الإقتصاد الفلسطيني (الضفة الغربية وقطاع غزة) خلال الفترة المدروسة (1995–2003) 5.7%، مقابل 1.8% في الإقتصاد الإسرائيلي (إسرائيل والمستعمرات)، وتوزعت العمالة الفلسطينية في الإقتصادين المحلي والإسرائيلي بنسبة بلغت بالمتوسط 84.0%، و16.0% لكل منهما على التوالي.
- في مجال الإستخدام يوجد ضعف شديد في الإعتماد المتبادل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما يرتبط كل منهما بدرجة أقوى بسوق العمل الإسرائيلي. إن 19.1% بالمتوسط للفترة المدروسة كانوا يعملون من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات، و0.1% فقط كانوا يعملون في قطاع غزة، كذلك إن ما متوسطه8.3% من قطاع غزة كانوا يعملون في إسرائيل والمستعمرات، في حين 0.9% فقط عملوا في الضفة الغربية. وهو ما يشير إلى إنعدام شبه تام للترابطات الإقتصادية في مجال الإستخدام على المستوى الجغرافي المحلي، ويرد ذلك بصفة أساسية للإحتلال الإسرائيلي وسياساته، وإجراءاته التي تمنع الإتصال والتواصل والتكامل بين أجزاء الوطن الفلسطيني من ناحية، وضعف القدرة الإنتاجية والإستيعابية للإقتصاد المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة من ناحية أخرى، بالنتيجة وجود فائض عرض كبير من قوة العمل الفلسطينية، تعتمد على سوق العمل الإسرائيلي في توفير فرص العمل.
- تتسم العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات بعدد من الخصائص المعروفة تقليدياً منذ فترة طويلة، وأبرزها أن معظمهم من العاملين بأجر (93.2%)، ومن الذكور (97.8%)، ومن المتزوجين (70.5%)، وشكلت فئة المتزوجين بين عمال قطاع غزة 94.0%، مقابل 5.8% بالمتوسط لفئة الذين لم يتزوجوا أبداً. للفترة 1995–2003.
- نتيجة القيود التي تفرضها إسرائيل على السن والحالة الإجتماعية بدواعي "الأمن الإسرائيلي"، تراجعت نسبة الفئة العمرية الشابة (15–24 سنة)، إن 82.8% من عمال قطاع غزة، و48.0% بالمتوسط من عمال الضفة الغربية كانت أعمارهم تزيد عن 30 سنة للفترة المدروسة.
- طرأت بعض الزيادة على المستوى التعليمي لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة في الإقتصاد الإسرائيلي، حيث إنخفضت نسبة الأمية بينهم، وإرتفعت نسبة الذين أتموا 13 سنة دراسية فأكثر، كما تعتبر نسبة الذين أتموا (10–12 سنة) دراسية مرتفعة، وبلغت 32.4% بالمتوسط، مقارنة مع 27.1% بين العاملين في الضفة الغربية، و30.2% بين العاملين من قطاع غزة، إلا أن الزيادة البسيطة التي طرأت على التحصيل العلمي للعمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات لا تعكس أية تحول في بنية الطلب عليها في سوق العمل الإسرائيلي الذي بقي يتركز على العمال غير المهرة، وعمال المهن الأولية والحرف وما إليها من المهن، والأهم من ذلك أن غالبية العاملين ذوي التحصيل التعليمي العالي (دبلوم متوسط فأعلى) لا يعملون في مهن تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية، حيث أن غالبيتهم كانوا يعملون في المهن الأولية والحرف.
- من حيث النشاط الإقتصادي تتركز العمالة الفلسطينية في قطاع الإنشاءات الإسرائيلي، القطاع الأكثر جذباً لها تقليدياً، وبلغت نسبتهم بالمتوسط 50.9% من عمال الضفة الغربية، و49.6% من عمال قطاع غزة. ومن حيث

المهنة، يتركز عمال الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات في المهن الأولية، والحرف وما إليها من المهن، وشكلوا بالمتوسط 84.7%، في حين شكلت فئة الفنيين، والمتخصصين والكتبة ما متوسطه 2.6%، وفئة موظفي الإدارة العليا 0.8% للفترة المدروسة. كما تتركز العمالة الفلسطينية في القطاع الخاص الإسرائيلي، وشكلت بالمتوسط 97.1% مقابل 2.8% كانوا يعملون في القطاع العام، و0.1% بالمتوسط عملوا في قطاعات أخرى في إسرائيل والمستعمرات.

- إن معدلات أجور العاملين من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات أعلى منها في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يعني وجود فجوة كبيرة في الأجور لصالح العاملين في الإقتصاد الإسرائيلي. بلغت فجوة الأجور بالمتوسط 167.0% مقارنة بالضفة الغربية، و210.8% مقارنة مع قطاع غزة، وذلك للفترة 1996–2003.
- في أوقات الحصار والإغلاق الإسرائيلي يتحول سوق العمل الإسرائيلي إلى مصدر رئيسي لتغذية البطالة في الأراضي الفلسطينية. فخلال الفترة المدروسة 1995–2003 تبين ما يلي:

1. إن 47.5% بالمتوسط من إجمالي العاطلين في الأراضي الفلسطينية الذين سبق لهم العمل كانوا يعملون في إسرائيل والمستعمرات، بينما ما متوسطه 34.4% كانوا يعملون في الضفة الغربية، و17.2% في قطاع غزة، و0.9% كانوا يعملون خارج فلسطين.
2. حسب النشاط الإقتصادي إن ما متوسطه 62.5% كانوا يعملون في قطاع الإنشاءات الإسرائيلي، بينما 25.0% كانوا يعملون في قطاع الإنشاءات في الضفة الغربية، و12.3% في قطاع الإنشاءات في قطاع غزة، و0.2% في قطاع الإنشاءات خارج فلسطين. أما العاطلون الذين سبق لهم العمل في القطاع الزراعي فتوزعوا بالمتوسط بنسبة 45.0% في قطاع الزراعة الإسرائيلي، و35.1% في الزراعة في الضفة الغربية، و19.8% في الزراعة في قطاع غزة، و0.1% في الزراعة خارج فلسطين.
3. حسب المهنة، إن ما متوسطه 56.2% من العاطلين في الأراضي الفلسطينية الذين سبق لهم العمل في المهن الأولية، و51.7% من العاطلين الذين سبق لهم العمل في الحرف وما إليها من المهن كانوا يعملون في إسرائيل والمستعمرات.

نتائج النموذج القياسي

أظهر تحليل النموذج القياسي المقدر لقياس تأثير سوق العمل الإسرائيلي على هيكلية سوق العمل الفلسطيني خلال الفترة الواقعة ما بين أيلول 1995 وكانون أول 2003 النتائج الرئيسية التالية:

1. الأثر على معدلات البطالة

أظهر التحليل وجود علاقة عكسية بين نسبة العاملين من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات ومعدلات البطالة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وأظهر معامل التحديد R^2 أن 80.0% من أسباب البطالة في الضفة الغربية، و56.0% من أسبابها في قطاع غزة مردها سياسة سوق العمل الإسرائيلي.

2. الأثر على عرض القوى العاملة حسب النشاط الإقتصادي

1. بالعلاقة مع عرض القوى العاملة (العاملون+العاطلون الذين سبق لهم العمل) أظهر التحليل عدم معنوية تأثير سوق العمل الإسرائيلي على الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق، وقطاع النقل والتخزين والإتصالات، وقطاع الخدمات والفروع الأخرى في الضفة الغربية، بينما في قطاع غزة أظهر

التحليل عدم معنوية هذا الأثر على الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع الزراعة، وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق، وقطاع النقل والتخزين والإتصالات. حيث أن التغييرات في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في هذه القطاعات في كل من الضفة الغربية تعزى أسبابها إلى عوامل أخرى غير سوق العمل الإسرائيلي.

2. وجود علاقة معنوية بالعلاقة مع الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع الصناعة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي علاقة طردية بين المتغيرين، حيث أن زيادة النصيب النسبي للعاملين من كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات من شأنها أن تؤدي إلى زيادة النصيب النسبي في عرض القوى العاملة في قطاع الصناعة. وأظهر معامل التحديد أن نحو 36.2% من أسباب التغير في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في القطاع الصناعي في الضفة الغربية، وحوالي 28.4% من أسبابها في قطاع الصناعة في قطاع غزة تعزى لسوق العمل الإسرائيلي، بينما باقي أسباب التغير تعود لعوامل أخرى.
3. فيما يتعلق بأثر سوق العمل الإسرائيلي على الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع البناء والتشييد في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وجود علاقة طردية بين المتغيرين، وأظهر تحليل معامل التحديد أن حوالي 55.6% من التغيرات التي تطرأ على الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع البناء والتشييد في قطاع غزة تعزى لسوق العمل الإسرائيلي.
4. وجود علاقة عكسية بين العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات مع الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع الزراعة في الضفة الغربية، وأظهر تحليل معامل التحديد أن 12.6% من المتغيرات في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع الزراعة في الضفة الغربية تعزى لسوق العمل الإسرائيلي. بينما أظهر التحليل وجود علاقة عكسية بين نسبة العاملين من قطاع غزة في إسرائيل والمستعمرات والتغير في النصيب النسبي للقوى العاملة في قطاع الخدمات والفروع الأخرى في قطاع غزة. ويفسر ذلك بأن قطاع الخدمات في قطاع غزة يلعب نفس الدور الذي يلعبه قطاع الزراعة في الضفة الغربية في إمتصاص فائض عرض قوة العمل خاصة في أوقات إغلاق سوق العمل الإسرائيلي. إن حوالي 16.2% من التغيرات في الحجم النسبي لعرض القوى العاملة في قطاع الخدمات والفروع الأخرى في قطاع غزة تعزى لسوق العمل الإسرائيلي.

3. الأثر على عرض القوى العاملة حسب المهن

أظهرت نتائج التحليل أن أكثر المهن في سوق عمل الضفة الغربية التي يتأثر الحجم النسبي لعرضها النسبي بسوق العمل الإسرائيلي هي فئة عمال الخدمات والباعة في الأسواق، والعمال المهرة في الزراعة والصيد، والعاملين في المهن الأولية. أما في باقي المهن فإن التأثير ليس معنوياً، بإستثناء العاملين في الحرف وما إليها من المهن التي توصف بوجود علاقة معنوية ضعيفة.

في قطاع غزة، أظهر التحليل بأن أكثر المهن في سوق عمل قطاع غزة التي يتأثر الحجم النسبي لعرضها النسبي بسوق العمل الإسرائيلي هي فئة عمال الخدمات والباعة في الأسواق، وفئة الفنيين والمتخصصين والكتبة، والعاملين في المهن الأولية والحرف. أما باقي المهن فإن التأثير ليس معنوياً، عدا فئة مشغلي الآلات ومجمعوها التي توصف بوجود علاقة معنوية ضعيفة. وفيما يلي أهم النتائج:

1. وجود أثر عكسي لسوق العمل الإسرائيلي على العرض النسبي للقوى العاملة في الخدمات والباعة في الأسواق في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ويفسر ذلك بأن هذه المهنة تعتبر الأكثر مرونة في إمتصاص فائض العرض من القوى العاملة، حيث يلاحظ إنتشار ظاهرة البسطات والباعة المتجولين التي تنشط في أوقات الإغلاق.
2. وجود أثر طردي لسوق العمل الإسرائيلي على النصيب النسبي لعرض القوى العاملة في المهن الأولية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.
3. وجود أثر عكسي لسوق العمل الإسرائيلي على النصيب النسبي لعرض القوى العاملة من العمال المهرة في الزراعة والصيد في الضفة الغربية، وأثر عكسي على النصيب النسبي لعرض القوى العاملة من الفنيين والمتخصصين والكتبة في قطاع غزة، بينما أظهر التحليل وجود تأثير طردي لسوق العمل الإسرائيلي على النصيب النسبي لعرض القوى العاملة في الحرف وما إليها من المهن في قطاع غزة.

4. التأثير على هيكلية القوى العاملة حسب سنوات الدراسة وإنعكاسه على التسرب من المدارس

أ. الضفة الغربية:

1. وجود تأثير معنوي لسوق العمل الإسرائيلي على الحجم النسبي لعرض القوى العاملة الذين أتموا (1–6 سنوات) دراسية، ووجود علاقة طردية بينهما، وأظهر معامل التحديد أن 25.3% من التغيرات في العرض النسبي لهذه الفئة الدراسية تعزى لسوق العمل الإسرائيلي. مما يعني أن 74.6% من أسباب التسرب المدرسي لهذه الفئة تعزى لأسباب أخرى.
2. فيما يتعلق بالفئة (7–9 سنوات) دراسية، أظهر التحليل وجود علاقة معنوية وطردية بين سوق العمل الإسرائيلي والعرض النسبي من القوى العاملة من هذه الفئة الدراسية، وأظهر تحليل معامل التحديد أن 22.5% من أسباب التغيرات في العرض النسبي لهذه الفئة الدراسية تعزى إلى سوق العمل الإسرائيلي.
3. فيما يتعلق بفئة القوى العاملة التي أتمت (10–12 سنة) دراسية أظهر التحليل وجود تأثير عكسي لسوق العمل الإسرائيلي عليها، وأظهر تحليل معامل التحديد أن 32.0% من التغيرات التي تطرأ على العرض النسبي لهذه الفئة تعزى لسوق العمل الإسرائيلي.
4. فيما يتعلق بالقوى العاملة الذين أتموا 13 سنة دراسية فأكثر أظهر التحليل عدم وجود أثر ذو دلالة معنوية لسوق العمل الإسرائيلي على هذا المتغير، وذلك كون الطلب على العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي يتركز على العمال غير المهرة، وعمال المهن الأولية، والحرف، من ذوي التحصيل التعليمي المنخفض.

ب. في قطاع غزة:

1. أظهر التحليل وجود أثر ذو دلالة معنوية على الحجم النسبي لعرض القوى العاملة الذين أتموا (1–6 سنوات) دراسية، ووجود علاقة طردية بين المتغيرين. وأظهر معامل التحديد أن 32.7% من التغيرات التي تحدث على هذا المتغير تعزى لسوق العمل الإسرائيلي.
2. فيما يتعلق بباقي الفئات الدراسية للقوى العاملة في قطاع غزة، أظهر التحليل عدم وجود علاقة معنوية لسوق العمل الإسرائيلي عليها، مما يعني أن العوامل العشوائية الأخرى هي التي تؤثر فيها.

5. الأثر على معدلات الأجور:

1. أظهر التحليل عدم وجود فروق دالة إحصائياً في معدلات الأجور الحقيقية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة تعزى لمعدل الأجور الحقيقية للعاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات. مما يشير إلى أن العلاقة بينهما ليست تنافسية في جذب الأيدي العاملة الفلسطينية كون سوق العمل الفلسطيني فيه فائض عرض من قوة العمل.
2. في إتجاه آخر أظهر التحليل وجود تأثير ذو دلالة معنوية لنسبة العاملين من الضفة الغربية في سوق العمل الإسرائيلي على معدلات أجور العاملين في الضفة الغربية، حيث وفقاً لما يشير إليه معامل التحديد R^2 إن 14.8% من التغير في معدل الأجور المحلية يعزى للتغير في نسبة العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات، وهو ما يعود إلى أثر نسبة العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات في تحريك عجلة الحياة الإقتصادية من خلال التأثير في الطلب الكلي، ومستوى المعيشة.
3. أظهر التحليل عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية للحجم النسبي للقوى العاملة في إسرائيل والمستعمرات من قطاع غزة على معدلات أجور العاملين في قطاع غزة، ويعود ذلك إلى وجود فائض عرض كبير من قوة العمل، ومعدلات بطالة أعلى مقارنة بالضفة الغربية.

2.5 التوصيات والسياسات المقترحة:

- يلاحظ من خلال نتائج التحليل القياسي التأثير البارز لسوق العمل الإسرائيلي على معدلات البطالة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وان كان ذلك بدرجات متفاوتة. فكما أظهرت النتائج أنه توجد علاقة عكسية بين الحجم النسبي للعاملين من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات ومعدلات البطالة، مع وجود أثر مضاعف لها، نظرا لما يمثله دخل هؤلاء العاملين من أهمية نسبية في الدخل القومي وانعكاس ذلك على معدلات الاستهلاك الخاص والعام والادخار القومي، وما إلى ذلك من تداخلات وانعكاسات.
- إن وضع سياسات تتعلق بمواجهة آثار سوق العمل الإسرائيلي على سوق العمل الفلسطيني تتوقف على مدى الفهم العميق لآثاره على هيكلية العاملين حسب النشاط الاقتصادي والمهني، فمن خلال نتائج الدراسة والتحليل لهذه المتغيرات تبين أن هناك أنشطة ومهن لا يوجد لسوق العمل الإسرائيلي تأثير جوهري عليها، فيما يوجد هناك تأثير ذو دلالة معنوية على الباقي منها، حيث تختلف طبيعة هذا التأثير من متغير إلى أخر، حيث يتأثر بعضها بسوق العمل الإسرائيلي عكسياً، ومنها ما يتأثر به طردياً.
- أن معالجة ومواجهة الآثار المترتبة على تأثير سوق العمل الإسرائيلي ستنصب باتجاه اتخاذ سياسات تهدف للتأثير على الأنشطة التي يوجد تأثير معنوي لسوق العمل الإسرائيلي عليها وفق التوجه التالي:

1. الاهتمام بتطوير الطاقة الإنتاجية ومستوى أداء القطاعات ذات العلاقة العكسية مع سوق العمل الإسرائيلي، وهي قطاع الزراعة في الضفة الغربية وقطاع الخدمات في قطاع غزة، مع وضع خطط وبرامج لدعم وتطوير واستحداث ترابط بينها وبين القطاعات الأخرى باتجاهين وصولا لتحسين أدائها.
2. الاهتمام بالقطاعات ذات العلاقة الطردية مع سوق العمل الإسرائيلي، حيث من الواضح أنها ستكون الأكثر تأثراً بسياسات سوق العمل الإسرائيلي وهي قطاعي الصناعة والبناء في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، لذا فان السياسات يجب أن تتركز على إيجاد البدائل عبر تقوية الروابط الأمامية والخلفية مع باقي القطاعات الأخرى محلياً، وتطوير وتوسيع نطاق التبادلية فيما يتعلق بالبحث عن أسواق للمواد الخام وتصريف المنتجات، وفقاً لأطر سياسات تجارية للاستفادة من المزايا التي تمنحها الاتفاقيات التجارية

الموقعة مع الدول العربية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

3. على صعيد التركيب المهني، يلاحظ أن السياسات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية سيكون لها تأثير مباشر على معالجة بعض آثار سوق العمل الإسرائيلي على التركيب المهني للعاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة، خاصة عمال الخدمات والباعة في الأسواق في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، والعمال المهرة في الزراعة في الضفة الغربية، إضافة إلى الفنيين والمتخصصين والكتبة والمساعدين في قطاع غزة. أما المهن التي تتأثر باتجاهات سوق العمل الإسرائيلي طرديا وبخاصة العاملين في المهن الأولية والحرف فهم بحاجة إلى سياسات إعادة تأهيل وتوجيه في نطاق خطة إستراتيجية تترجم إلى خطط تنموية متوسطة الأجل، كون هذه المشكلة لا يمكن معالجة جذورها على المدى القصير.

- لا بد من التشديد على أنه لا يمكن مواجهة آثار سوق العمل الإسرائيلي على سوق العمل الفلسطيني أو تحديد اتجاهاتها المستقبلية بدقة، نظراً لارتباطها الشديد بالظروف الموضوعية السائدة والمتعلقة بالسياسات والإجراءات السياسية وبالتوجهات الإستراتيجية الإسرائيلية القائمة على الاحتلال والعدوان وربط مستقبل الشعب الفلسطيني بهواجس إسرائيل الأمنية، الأمر الذي يبقى كافة السياسات المستقبلية تصاغ في ظروف عدم التأكد.

إن السياسات المستقبلية ستكون موجهة في اتجاهين:

1. سياسات موجهة لمقاومة آثار سوق العمل الإسرائيلي دون الخوض بمعالجة الأسباب نفسها، وهي سياسات ستبقى قاصرة عن إيجاد حلول حقيقية للمشكلات التي تفرزها هذه الآثار.
2. سياسات تهدف لمعالجة الأسباب عبر دراسات معمقة لها ووضع الإستراتيجيات العملية لمعالجة كل منها وتوظيف كافة الطاقات والإمكانيات لإنجاحها، ومن الضروري أن تشمل هذه السياسات الأطر التالية:
   - سياسات تهدف إلى تحسين أداء سوق العمل وخفض التكاليف.
   - سياسات تهدف إلى خلق فروع وأنشطة إقتصادية جديدة.
   - المعالجة الإجتماعية لآثار سوق العمل الإسرائيلي على القوى العاملة الفلسطينية.
   - سياسات تهدف إلى رفع مستوى الطاقات الإنتاجية المستغلة للقطاعات الإنتاجية والخدماتية.
   - دعم الصناعات الوطنية واتخاذ إجراءات لوقف حالة الإنفلات في الإستيراد وإغراق السوق المحلي، وتوفير حماية مؤقتة للصناعات الوليدة (الناشئة)، ومساعدتها على رفع قدرتها التنافسية.
   - سياسة تتعلق بترشيد الإستهلاك والإستثمار العام، والإدارة الرشيدة لإستخدام وتوجيه المساعدات الخارجية بما يضمن خلق فرص عمل مجدية في القطاع العام ومشاريع البنى التحتية.
   - إنشاء شبكة وطنية لتطوير وتقديم المساعدات والإرشادات المهنية والتدريبية سواءً للمشاريع والمؤسسات الوطنية أم للعاطلين عن العمل.
   - تدعيم برامج التطوير والتأهيل المقدمة لمجموعات مهنية مستهدفة.
   - إنشاء برامج لتمويل وتطوير المشاريع التعاونية والصغيرة.
   - وضع الأطر المناسبة التي تضمن التنسيق والتناغم بين الخطط والسياسات الإقتصادية والإجتماعية على صعيد الوطن ككل أو على صعيد المحافظات المختلفة.
   - إعتماد سياسات لتصحيح الإختلالات والتشوهات الهيكلية الإقتصادية، ومحفزة للإستثمار الخاص من أجل زيادة المساهمة النسبية للقطاعات الإنتاجية السلعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وإستيعاب الأيدي العاملة.

قائمة المراجع

1. أبو شكر، عبد الفتاح، العمالة الفلسطينية في إسرائيل، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين، رام الله، 11–13 أيار 1998، وزارة العمل الفلسطينية.
2. الجعفري، محمود، ولافي، دارين، مدى التلاؤم بين خريجي التعليم العالي الفلسطيني ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، آذار 2004.
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة مسوح القوى العاملة، 1995–2003.
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ملفات بيانات مؤهلة لمسوح القوى العاملة، 1995–2003.
5. خليفة، محمد، القوى العاملة الفلسطينية – الواقع والمستقبل، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين، رام الله، 11–13 أيار 1998، وزارة العمل الفلسطينية.
6. صبيح، ماجد، خصائص العمالة الفلسطينية وظروف عملها في إسرائيل، ورقة مقدمة في ندوة القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، القدس، 3 – 4 شباط 1994.
7. صبيح، ماجد، وأبو عليا، مأمون، خصائص العاملين في القطاعين العام والخاص، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة الدراسات التحليلية الوصفية (02)، رام الله، آب، 2002.
8. عبد الله، سمير، مشكلة التعطل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، نحو مقترحات عملية لمعالجة التعطل في بعض الفروع، وقائع إجتماع الخبراء حول التعطل في دول الإسكوا، عمان 26 – 29 تموز، 1993.
9. عرمان، نزيه، والناطور، وفيق، مدى التوافق بين مخرجات التعليم وإحتياجات سوق العمل، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، أيار، 2002.
10. فرسخ، ليلى، (مراجعة)، العمل الفلسطيني في إسرائيل 1967 – 1997، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، آب 1998.
11. مكحول، باسم، تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس) رام الله، كانون الأول،2000.
12. مكحول، باسم، وزملائه، سياسات تحسين القدرة الإستيعابية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، البدائل المتاحة، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس، رام الله، تشرين الثاني 2001.
13. معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس)، المراقب الإجتماعي، العدد السابع، رام الله، نيسان 2004.
14. معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس)، المراقب الإقتصادي، عدد خاص (1994–2000)، رام الله، كانون الأول، 2001.

Palestinian National Authority
Palestinian Central Bureau of Statistics

Dissemination and Analysis of Census Findings
In-depth Analysis Study Series

Palestinian Labour Force in Israel and Settlements (1995-2003)

Prepared by

Dr. Majed Husni Sbieh

June, 2005

"Cover Price4 US$"

© June, 2005
All rights reserved.

Suggested Citation:

Palestinian Central Bureau of Statistics, 2005. Dissemination and Analysis of Census Findings(09). *Palestinian Labour Force in Israel and Settlements (1995 – 2003)*. Ramallah-Palestine.

All correspondence should be directed to:
Dissemination and Documentation Department\ User Services Division
Palestinian Central Bureau of Statistics
P.O. Box 1647.
Ramallah-Palestine.

Tell :(972/970) 2 2406340 Fax :(972/970) 2 2406343

E-mail :diwan@pcbs.gov.ps Web-site :http://www.pcbs.gov.ps

Acknowledgement

Financial support for the Dissemination, Analysis and Training for Effective Utilization of Census Findings project have been provided by the United Nations Population Fund (UNFPA).

PCBS extends special thanks to the UNFPA for its support.

Important Notes

- The ideas presented in this document do not necessarily express PCBS' official position.

- The Researcher worked this study depending on data derived from the PCBS databases and other resources . PCBS will not be responsible for any mistakes of these data.

Preface

The Population, Housing and Establishments Census-1997 is the cornerstone of the efforts of developing reliable up-to-date and comprehensive socioeconomic database. The labour force surveys are are also important data sources , and another sources .

PCBS is conducting Dissemination, Analysis, and Training for Effective Utilization of Census Findings to enhance awareness among PNA, NGOs, and the private sector of available statistical data in general, and Census findings in particular, as well as their potential utilization and inter linkages with various socioeconomic conditions.

The outputs of the project cover the areas of dissemination, training and analysis of the Census findings. This includes producing a series of user-oriented reports at different levels of concern, including analytical, in-depth analysis, and summary reports, of which this report comes as one of the products in this regard.

We hope that this project will contribute to improving the living standards of the Palestinian society through strengthening the development planning process at various levels.

June, 2005

Luay Shabaneh

President of PCBS

Executive Summary

This study aimed at presenting and analyzing the Palestinian labour force characteristics in Israel and settlements in comparison with its characteristics in the local economy in the West Bank and Gaza Strip during the period from 1995 to 2003, and analyzing the effect of the Israeli labour market on the Palestinian labour market structure. The following are the main results of the study:

- The general average of employment growth in the Palestinian Territory reached 5.7%, against 1.8% in Israel and settlements, while the mean of unemployment averages in the Palestinian Territory --- the ILO standard --- reached 14.0% during the period from 1995 to 2003. Palestinian employment was distributed between the local and Israeli economies (on average) as 84.0% and 16.0% respectively.

- According to place of work, workers from the West Bank were distributed during the 1995 to 2003 period as follows: 80.8% in the West Bank, 19.1% in Israel and settlements and 0.1% only in Gaza Strip. As for the workers from Gaza Strip, an average of 90.9% was working in Gaza Strip and 8.3% in Israel and settlements. However, only 0.9% was working in the West Bank. This indicates the weakness of association and interdependence in employment between the West Bank and Gaza Strip, and the stronger association of each of the two areas with the Israeli labour market.

- The volume of labour from the West Bank in Israel and the settlements is greater than it is in Gaza Strip, where the volume of labour from the West Bank in the Israeli economy during the period from 1995 to 2003 reached 72,000; it reached the highest level of 108,000 in 1999, and the lowest of 47,000 in the year 2002. However, the average number of labourers from Gaza Strip in Israel and settlements reached 12,000, and reached the highest level of 27,000 in 1999 and the lowest of 3,000 in 2003.

- Workers from the Palestinian Territory in Israel and settlements have a number of characteristics. Most of them are paid employees (93.2%), males (97.8%) and married (70.5%). Gaza Strip married workers totaled 94.0%, against 5.8% on average of never married during the period from 1995 to 2003.

- As a result of restrictions that the Israeli governments impose upon age and marriage status of Palestinian workers “for Israeli security requirements,” the percentage from the age group (15-24 years) was reduced especially in Gaza Strip, where it reached 6.5% on average. Also, 82.8% of workers from Gaza Strip on average exceed 30 years of age compared to 48.0% of labourers from the West Bank in Israel and the settlements in the period under study.

- Illiteracy rate (zero years of study) of workers from the Palestinian Territory in Israel and settlements during the period under study reached 2.1% on average. Illiteracy rate distributed by sex as 1.0% of males and 13.0% of females but the percentage of workers who finished 13 years of study or more reached 7.7% on average during the period from 1995 to 2003. The percentage of Palestinian workers in Israel and settlements who finished 10-12 years of study is considered high, reaching 32.4% on average, against 27.1% of workers in the West Bank, and 30.2% of workers in Gaza Strip. This indicates an increase in education of the Palestinian labourer in the Israeli economy compared to

the 1970s and 1980s. However, this increase does not reflect any change in the demand structure in the Israeli labour market, which continued to depend on unskilled workers, Elementary occupations, craft and related trade workers.

- The majority of higher educated workers (holders of Diploma or higher degrees) from the Palestinian Territory working in Israel and settlements are in jobs that do not fit their educational qualifications. An average of 38.4% among the educated workers that finished 13-14 educational years (Diploma) were working in crafts or similar jobs, 36.1% on average were working in elementary occupations, 7.4% on average were technicians, specialists and writers, and 1.2% were high administration officers.

  Of those who finished 15 educational years (Bachelor degree holders), 30.8% on average were working in elementary occupations (basic jobs), while technicians, specialists and writers comprised about 26.2%, and 1.6% were high administration officers. The majority of these workers hold Jerusalem Israeli Identification Cards and have the right to work in some higher administrative jobs that require higher education certificates, and that usually lack Jewish labour.

- The Palestinian workers in Israel and settlements are concentrated in the construction sector, as they have been for decades. This sector absorbed 50.9% on average from the West Bank workers and 49.6% from Gaza Strip workers during the period from 1995 to 2003. By sex, we note that Palestinian women workers in Israel and settlements are concentrated in two major sectors (services and agriculture). The women workers from the West Bank in the Israeli services sector make up an average of 34.3%, 31.3% in agriculture and 13.9% in the manufacturing sector. However, there is no data about Palestinian women workers from Gaza Strip in Israel and settlements for statistical reasons related to the lack of observations.

- From the occupational structure side, Palestinian workers are concentrated in elementary occupations, crafts and related jobs. The category of workers in elementary occupations (simple jobs) constitutes 45.4% on average, while workers in crafts and related jobs constitute 39.3%. As for the category of technicians, specialists, writers and high administration officers, it is considered small, reaching 2.6% and 0.8% for each respectively.

- The major part of the Palestinian workers in Israel and the settlements were working in the Israeli private sector, which absorbs 97.1% on average, while 2.8% were working in the Israeli governmental sector and 0.1% in other sectors during the period under study.

- The wages of Palestinian workers in Israel and the settlements are considered higher than that in the local Palestinian economy. The general mean of average wages of the paid Palestinian workers in Israel and the settlements reached New Israeli Shekels (NIS) 105.4 against NIS 63.2 for the paid workers in the West Bank, and NIS 50.0 for those in Gaza Strip. This means that there is a big wage gap in the interest of Palestinian workers in the Israeli economy, which reached on average 167.0% compared with workers in the West Bank, and 210.8% compared with workers in Gaza Strip, during the period from 1996 to 2003. The wage gap varies according to different economic activities and jobs, as well.

- The comparative contribution of the Israeli economy in employing Palestinian workers was reduced as a result of the siege and closure of the Israeli market to Palestinian workers. It was reduced from about 19.0% during the period from 1996 to 1999 to an average of 13.3% during the period from 2000 to 2003, and from 22.9% in 1999 to 9.7% in 2003.

- The Israeli labour market becomes a major source of the unemployment in the Palestinian Territory during siege and closure periods. The data indicates that a large portion of unemployed workers were working in Israel and the settlements, and they comprise (during 1995 to 2003) an average of 47.5%, against 34.4% working in West Bank, 17.2% in Gaza Strip and 0.9% outside Palestine.

- According to the economic activity, 62.5% on average were working in the Israeli construction sector from the total of unemployed people who worked in this sector, and 45.0% were working in the Israeli agriculture sector from the total of unemployed people who worked in this sector. As for other occupations, 56.2% on average from the unemployed worked in elementary occupations, and 51.7% from the unemployed workers have been worked in Crafts and related trade Workers in Israel and settlements.

- The percentage distribution of the unemployed people in the Palestinian Territory who worked in Israel and settlements during the period from 1995 to 2003 shows that 70.0% on average were working in the construction sector, 11.2% in agriculture and hunting, 8.3% in the manufacturing sector, 6.9% in trade, restaurants and hotels, and the rest in other sectors. As to type of work, 50.78% on average were working in elementary occupations, and 39.85% in crafts and related jobs, which means that 90.63% of the total unemployed people who had worked in Israel and settlements were working in these two types of jobs!

- The estimated econometric form (simple regression) showed a number of results about the effect of the Israeli labour market on the structure of the Palestinian labour market. The most important are the following:

  1. The existence of inverse relations between the percentage of labourers from the Palestinian Territory in Israel and the settlements, and the average unemployment rate in both the West Bank and Gaza Strip.

  2. The effect of the Israeli market on the relative supply of the labour force (workers + unemployed who had been working) varies between the West Bank and Gaza Strip. The analysis showed non-significant of the effect on relative volume of labour force supply in some economic activities and jobs, and significant of the effect on other economic activities and jobs. The more significant are: the existence of significant and positive relationship between the percentage of workers in Israel and settlements, and the relative share of labour force supply in manufacturing sector in each of the West Bank and Gaza Strip and the existence of significant and positive relations between the two variables in relation with construction sector in each of the West Bank and Gaza Strip. Meanwhile, the analysis showed the existence of a significant and negative relationship between the labour percentage from the West Bank in Israel and settlements and the relative volume of labour force supply in agriculture in the West Bank, and the existence of moral and negative relationship between the

percentage of workers from Gaza Strip in Israel and settlements and the relative volume of labour force supply in the services and other sectors.

As for type of work, the analysis showed that the jobs whose relative supply in the West Bank labour market was affected by Israeli labour market were the services workers, market salespersons, skilled workers in agriculture and hunting and those working in elementary occupations. These jobs, which were more affected in Gaza Strip labour market, were the services workers and market salesmen, the technicians, specialists and writers as well as those working in elementary occupations and crafts.

3. In the West Bank, the analysis showed the existence of significant effect of the Israeli labour market on the labour force from the study interval (1-6 years) and the study interval (7-9 years), and detected that there was a positive relationship between them. The determining factor showed that 25.3% of the changes that occurred on the relative supply of the labour force from the interval study (1-6 years) and 22.5% of the changes that occurred on the relative supply of the labour force from the interval study (7-9 years) are attributed to changes in the Israeli labour market. Concerning the labour force that finished 10-12 years of study, the analysis showed negative effect of the labour market on it, and the determining factor showed that 32.0% of the changes that occurred on the relative supply of this variable refer to the Israeli labour market. However, it showed nonexistence of significant effect of the Israeli labour market on the relative volume of labour force supply from the study interval (13 years or more). That is because the demand on the Palestinian workers in the Israeli labour market concentrates on unskilled labour, elementary occupations and skilled workers who have low levels of education.

   In Gaza Strip, the analysis showed the existence of significant effect of the Israeli labour market on the labour force from the study interval (1-6 years). The determining factor showed that 32.7% of the changes that occurred on the relative labour force supply from this study interval are related to the Israeli labour market. Concerning the rest of intervals of study, the analysis showed nonexistence of significant effect of the Israeli labour market on them, which means that other random factors play an effective role.

4. The analysis showed the nonexistence of statistical significant changes in the real wage averages in each of the West Bank and Gaza Strip related to the real wages of the Palestinian workers in Israel and settlements. This indicates that the relationship between them was not competitive in bringing over the Palestinian workers, because of the labour surplus in the Palestinian labour market.

   On the other hand, the analysis detected the existence of significant effect of the labour force relative volume from the West Bank in Israel and settlements on real wages. According to the determining factor (R^2), 14.8% of the changes in average real wages in the West Bank were related to the changing in the relative volume of the labour force from the West Bank in Israel and settlements.

However in Gaza Strip, the analysis showed the nonexistence of significant effect, which may be due to the existence of a large labour force supply, and the limited labour force volume from Gaza Strip in Israel and settlements.